درر النحو



علي الكوراني العاملي

درر النحو

بقلم
علي الكوراني العاملي

الطبعة الأولى ١٤٣١ - ٢٠١٠

سرشناسه : کورانی، علی، ۱۳۲۳ - م

Kurani,Ali

عنوان قراردادی : قطر الندی و بل الصدی. شرح

عنوان و نام پدیدآور : دررالنحو / علی الکورانی العاملی.

مشخصات نشر : قم: دارالانصار، ۱۴۳۱ق.= ۱۳۸۹.

مشخصات ظاهری : ۱۷۶ص.

شابک : ۲۰۰۰۰ ریال: ۱-۸۰-۸۹۵۶-۹۶۴-۹۷۸

وضعیت فهرست نویسی : فیپا

یادداشت : عربی.

یادداشت : واژه‌نامه.

موضوع : ابن هشام، عبدالله بن یوسف، ۷۰۸ - ۷۶۱ق. قطر الندی و بل الصدی -- نقد و تفسیر

موضوع : زبان عربی -- نحو

شناسه افزوده : ابن هشام، عبدالله بن یوسف، ۷۰۸ - ۷۶۱ق. قطر الندی و بل الصدی. شرح

رده بندی کنگره : PJ۶۱۵۱/الف۲ق۶۰۲۷ ۱۳۸۹

رده بندی دیویی : ۴۹۲/۷۵

شماره کتابشناسی ملی : ۲۰۷۷۰۱۲

■ هوية الكتاب

■ الكتاب: دررالنحو

■ المؤلف: علي الكوراني العاملي

■ الناشر: دارالانصار

■ المطبعة: سيدالشهداء (عليه السلام)

■ الصفحات: ١٧٦

■ الطبعة: الاولى

■ العدد: ٣٠٠٠

■ الثمن: ٦٠٠٠ تومان

■ شابك: ١ - ٨٠ - ٨٩٥٦ - ٩٦٤ - ٩٧٨ ■

مقدمة

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمْ

الحمد لله رب العالمين ، وأفضل الصلاة وأتم السلام

على سيدنا ونبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين.

وبعد ، فإن علم النحو من العلوم التي أُشْبِعَتْ بَحْثاً وتأليفاً ، وإن كان بقيَ فيه الكثير ، فكم ترك الأول للآخر ، وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ .

والذي دعاني الى تأليف هذا الكتاب حاجة حوزاتنا العلمية الى مثله ، فإن أهمَّ كتب النحو التي تُدَرَّسُ فيها هي: شرحُ قَطْرِ الندى ، ومُغْنِي اللبيب ، وكلاهما لابن هشام الأنصاري ، وشرح ألفية ابن مالك . فإذا أكملها الطالب صار بإمكانه أن يواصل البحث بنفسه ، ويجتهد في مسائل النحو .

وقد وجد واضعوا المناهج أن كتاب شرح القطر على أهميته وفوائده ، ثقيلٌ على الطالب ، بسبب تعقيده أحياناً ، وتطويلِ عبارته ، فاختاروا بدله كتباً لِتَسُدَّ مَسَدَّه ، فلم تَفِ بالغرض ، لأنها دون مستواه ، في مادتها وخصائص عبارتها .

فكانت الحاجة ماسَّةً الى كتاب يُحَبِّبُ الطالب بعلم النحو ، بدلَ أن يَصْدِمه . وقد رأيت أن الحل الأفضل تجريد شرح القطر من التعقيد والتطويل ، لأنه

كتاب أثبت جدارتـه ، وتربَّـت عليـه أجيـال طلبـة العلـوم الدينيـة ، في عامـة الحواضر العلمية في العالم الإسلامي .

وقد لمستُ الحاجة الى ذلك هذه الأيام عنـدما درَّسـت شرح القطـر لحفيـدي العزيز السيد محمد مُقدم وفقه الله ، فكتبت هذا الكتاب ، وَضَـمَّنْتُهُ لُبـاب شرح القطر ، الذي دَرَسْتُه من صغري وأحببته ، ودَرَّسْـتُه مـرَّات ، فأعـدت صـياغة مسائله ، وأضفت إليه فوائد عديدة ، وسميته: دُرَرُ النَّحْو .

وينبغي أن نذكر ابن هشام الأنصاري جمال الدين بن يوسف بن أحمـد ، فهـو مصريٌّ من ذرية الأنـصار، ولـد في القـاهرة سـنة ٧٠٨ هجريـة ، وتخـصص في النحو ونبغ فيه ، وألف فيه أكثر من ثلاثين كتاباً ، أشهرها: شرح قطر النـدى ، ومغني اللبيب ، وشذرات الذهب . وقد فضله بعضهم على سيبويه ، كما تجد في ترجمته في مقدمة كتابه المغني .

أرجو أن يكون هذا الكتاب مفيـداً لطلبتنـا الأعـزاء في الحـوزات الـشريفة ، ولطالبي علم العربية عموماً ، لغة القرآن والسنة ، التي لايـصحُّ عمـلُ باحـثٍ إسلامي ولا مجتهدٍ إلا باسـتيعابها والتخـصص في مـسائلها ، لأن كـل اجتهـاد يتوقف على استظهار المعنى من الـنص ، ولا يـصح اسـتظهارٌ إلا بفهـم اللغـة وقواعدها . والله ولي التوفيق والقبول .

كتبه بقم المشرفة: علي الكَوْرَاني العاملي

منتصف شعبان المعظم ١٤٣١

الكلام وأقسامه

الكلمة في الإصطلاح النحوي هي: القول المفرد ، كرجل ، وكتاب .

ومعنى القول: اللفظ الدال على معنى ، فهو أعمُّ من اللفظ ، لأنه كل صَوْتٍ يشتمل على حروف ، وإن لم يكن له معنى .

ومعنى المفرد: اللفظ الذي لايدل جزءُ لفظه على جزء معناه ، ككتاب ، فهو لفظٌ يدل كله على كل المعنى . أما المركب ، فيدل جزء لفظه على جزء معناه ، كصاحب الكتاب ، فإن كل كلمة منه تدل جزء معناه .

أما في اللغة ، فالكلمة تشمل الجُمل المفيدة ، تقول: ألقى فلان كلمة . وقال الله تعالى: حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ . لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِي مَا تَرَكْتُ كَلا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ . فالكلمة التي قالها الكافر عدة كلمات وسميت كلمة. أما جمع الكلمة فكلامٌ وكَلِم .

وكلام العرب أي اللغة العربية ، ثلاثة أقسام: إسم ، وفعل ، وحرف . وقد قسمها الى ذلك أمير المؤمنين عليه السلام عندما وضع علم النحو ، لحفظ لغة

القرآن وضبطها ، فقد كتب عليه السلام صحيفةً ، وعلمها لأبي الأسود الدؤلي رحمه الله وأمره بأن يُفَرِّع عليها ، وقال له: أُنحُ هذا النحو ، فسمي علم النحو .

وروى المؤرخون أن أبا الأسود الدؤلي ، ودؤل بطن من كنانة ، كان يُفَرِّعُ عليها ، ويراجع أمير المؤمنين عليه السلام حتى استكمل وضع علم النحو .

وقال الزجاج: أخذه عنه عتبة ، ثم ابن أبي إسحق، ثم عيسى، ثم الخليل، ثم سيبويه ، ثم الأخفش ، ثم المازني ، ثم المبرد ، ثم ابن السراج ، ثم أبو علي الفارسي، ثم علي بن عيسى، ثم الحسن بن حمدان،ثم أحمد بن يعقوب.

وكان في الصحيفة: «الكلام ثلاثة أشياء: إسم وفعل وحرف جاء لمعنى ، فالإسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى ، والحرف ما أوجد معنى في غيره».

(راجع في وضع علم النحو وعلامات الإعراب: المناقب:١/ ٣٢٥، وسبب وضع علم العربية للسيوطي/ ٣٤ ، وتاريخ الخلفاء/ ١٤١ للسيوطي، ومعجم الأدباء للحموي/ ١٠٩٧، ووفيات الأعيان:٢/ ٥٣٥، والنهاية:٨/ ٣٤٣، وكنز العمال:١٠/ ٢٨٣ ، والمثل السائر لابن الأثير:١/ ٣١، وسير الذهبي:٤/ ٨٣ ، ومنتقى الذهبي/ ٤٩٩، وشرح النهج: ١/ ٢٠.

والشيعة وفنون الإسلام/ ١٥٦ ، والمفصل في تاريخ العرب/ ٤٧٧٦ ، والفصول المختارة/ ٩١، والفصول المهمة:١/ ٦٨٠ ، والصراط المستقيم:١/ ٢٢٠ ، وكشف اليقين/ ٥٨ ، ومنهاج الكرامة/ ١٦٢، ومجلة تراثنا:١٣/ ٣٢ ، و:٢٧/ ١٣١، وشرح إحقاق الحق:٨/ ١١، و٣٢/ ٨١).

علامات الإسم وأقسامه

ذكر النحاة للإسم علاماتٍ ، منها: أن يقبل(أل) كرجل، تقول الرجل. ومنها: أن يقبل التنوين ، كزيدٍ وزيدٌ وزيداً ، والتنوين نونٌ ساكنةٌ تلحق آخر الكلمة ، تُلفظ ولا تُكتب . ومنها: أن يقبل الحديث عنه ، أي يقبل عود الضمير عليه ، كزيد ، تقول: جاء زيد ، وذهب زيد ، وزيد في الدار . والأخيرة أقوى علامات الإسم وأشملها، لأن الضمير لايعود على غيره ، حتى أن الحرف وكذا الفعل لا يصح أن تتحدث عنه حتى تقصد لفظه فتجعله إسماً ، تقول: في حرف جر ، وضرب فعل ماض ، فتقصد اللفظ .

والإسم منه معرب ومبني ، فالمعرب: ما يتغير آخره بحسب العوامل الداخلة عليه ، كزيد . والمبني: الثابتُ على حالة واحدة ، كهؤلاءِ ، فهي مبنيةٌ على الكسر ، وأحدَ عشرَ وأخواتها مبنيةٌ على الفتح ، وقبلُ وبعدُ وأخواتها ، تبنى على الضم أحياناً ، وتعرب أحياناً أخرى .

وأصل البناء على السكون ، كمَنْ وكَمْ ، تقول: جاءني مَنْ قام ، ورأيت مَنْ قام ، ومررت بمَنْ قام . وتقول: كم مَالُكَ ، وكم عبداً ملكت ، وبكم درهمٍ اشتريت ؟ فكم ساكنة في الأحوال الثلاثة ، وهي في المثال الأول في محل رفع ، مبتدأ عند سيبويه وخبر عند الأخفش . وفي الثاني في محل نصب على المفعولية بالفعل الذي بعدها ، وفي الثالث في محل جَرٍّ بالباء .

وبعض الأسماء المبنية مختلف فيها ، وهي: باب حَذَامِ ، وهو الأعلام المؤنثة على وزن فَعَال ، فأهل الحجاز يبنونه على الكسر دائماً .

وأكثر بني تميم يوافقونهم فيما آخره راء كوَبَار إسمٍ لقبيلة ، وحَضَار إسمٍ لكوكب ، وسَفَار إسمٍ لماء ، فيبنونه على الكسر دائماً . أما ما ليس آخره راء كحذام وقطام ، فيعربونه إعراب ما لاينصرف ، بالضم رفعاً وبالفتح نصباً وجراً ، فيقولون: جاءتني حذامُ ، ورأيت حذامَ ومررت بحذامَ بالفتح .

أما القلة من بني تميم ، فيعربون باب حذام دائماً إعراب ما لاينصرف .

وأما أمس ، إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك ، فأهل الحجاز يبنونه على الكسر فيقولون: مضى أمسِ ، واعتكفتُ أمسِ ، وما رأيته مُذْ أمسِ ، بالكسر في الأحوال الثلاثة . قال الشاعر:

منع البقاءَ تقلبُ الشمسِ وطلوعُها من حيث لا تُمسي
وطلوعُها حمراءَ صافيةً وغروبها صفراءَ كالورْس
اليوم أعلمُ ما يجئُ به ومضى بفصل قضائه أمس

فأمس في البيت فاعل لمضى ، وهو مكسور .

أما بنو تميم فمنهم من وافق الحجازيين في حالة النصب والجر ، ومنهم من أعربه إعراب مالاينصرف ، بالضمة رفعاً والفتحة نصباً وجراً .

وأما أحدَ عشرَ وأخواتها الى تسعةَ عشرَ ، فتبنى على الفتح دائماً ، إلا اثنا عشرَ، فإن اثنيْ تعرب إعراب المثنى بالألف رفعاً وبالياء نَصْباً وجراً . وعشرَ تبنى على الفتح دائماً . تقول جاءني أحدَ عشرَ رجلاً ، ورأيت أحدَ

عشرَ رجلاً، ومررت بأحدَ عشرَ رجلاً . وكذا أخواتها. وتقول: جاءني اثنا عشر رجلاً ، ورأيت اثني عشرَ رجلاً ، ومررت باثني عشر رجلاً .

قبلُ وبعدُ وأخواتهما

وأما قبلُ وبعدُ ، وأخواتهما أسماء الجهات الست: فوق . تحت . يمين . شمال . أمام . وراء . وكذا أول ودون ، فهي في أكثر حالاتها معربة ، وأحياناً تبنى على الضم .

وأكثر ما وردت في القرآن مضافة مكسورة ، وأكثر إضافتها الى المصدر كقوله تعالى: إِلاَّ مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَاةُ .أي قبل تنزيلها. قَالُوا أُوذِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا.. أي قبل مجيئك وبعده . الخ.

وأضيفت الى الضمائر كقوله تعالى: وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ. الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ . أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ . وَمَا مُحَمَّدٌ إِلا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ . كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهَا أُمَمٌ . وَكَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَمَا بَلَغُوا مِعْشَارَ مَا آتَيْنَاهُمْ . هَذَا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ وَذِكْرُ مَنْ قَبْلِي .

وأضيفت الى غير المصدر والضمائر لكن مع مِنْ ، كقوله تعالى: ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا . مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ . وَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ .

كما استعملت في القرآن منصوبة على الظرفية كقوله تعالى: وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ. قَالُوا يَا صَالِحُ قَدْ كُنْتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَـذَا. وَلَقَـدْ فَتَنَّـا قَـبْلَهُمْ قَوْمَ فِرْعَوْنَ . قَالَ لا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا. وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ .

كما استعملت مبنية على الضم كقوله تعالى: لله الأَمْرُ مِـنْ قَبْـلُ وَمِـنْ بَعْـدُ . وَأَنـزَلَ التَّوْرَاةَ وَالأَنْجِيلَ مِنْ قَبْلُ هُدًى لِلنَّاسِ . قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ . كَمَا أَتَمَّهَا عَلَى أَبَوَيْكَ مِنْ قَبْلُ . إِلا كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ. وَمِنْ قَبْلُ مَـا فَـرَّطْتُمْ فِي يُوسُـفَ . وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا. فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللهِ مِنْ قَبْـلُ إِنْ كُنْـتُمْ مُؤْمِنِينَ . فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ . وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا. لا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ .

والصحيح أن بناءها على الضم عندما لا يكون للمتكلم غرضٌ في تحديد الزمن المضافة اليه ، بل يقصد إجماله.

ولم تستعمل قبلُ وبعدُ وأخواتها منونةً أبداً في القـرآن ، ولا في أحاديـث النبيﷺ والأئمةعليهم السلام ، وهم أفـصح العـرب ، ولا في نـصوص مـشاهير العرب . وقد استعملها بعضهم بالتنوين فقالوا: قبلاً وبعداً .

وحاول النحاة أن يستخرجوا القاعدة لبنائها على الضم فقـالوا: إن ذلـك في حال عدم إضافتها. « قـال ابـن سـيده: وهـو مبنـيٌّ عـلى الـضم إلا أن يضاف أو ينكر. وحكى سيبويه: أفعله قبلاً وبعداً ». (لسان العرب:١١/ ٥٣٦).

ثم وجد ابن هشام أنها تستعمل غير مضافة لكنها منصوبة على الظرفية كما تقدم، لذا زاد شرطاً هو حذف المضاف ونية معناه، فقال: «الحالة الرابعة: أن يُحذف المضاف إليه ويُنوى معناه دون لفظه، فيبنيان حينئذ على الضم، كقراءة السبعة: لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ».

لكنَّ قبلُ وبعدُ تتضمنان بذاتهما الإضافة الى زمن، فلا يصح فيهما نية المضاف دون معناه، إلا بمعنى عدم تحديد الزمن المضاف اليه، كما ذكرنا.

تركيب كلام العرب

الكلام هو الجملة المفيدة، أي التي يصح الإكتفاء بها، نحو: قام زيد. ولا يشترط أن يكون منطوقاً، فالمكتوب كلامٌ أيضاً.

وقد يتألف من إسمين كزيدٌ قائم، أو فعل وإسم كقام زيد، أو من جملتين أو من فعل واسمين، أو من فعل وثلاثة أسماء، أو من فعل وأربعة أسماء.

أما ائتلافه من إسمين، فله أربع صور:

إحداها: أن يكونا مبتدأ وخبراً نحو: زيد قائم.

والثانية: أن يكونا مبتدأ وفاعلاً سد مسد الخبر، نحو: أقائمٌ الزيدان.

وإنما جاز ذلك لأنه فى قوة قولك: أيقوم الزيدان، وذلك كلام تامٌّ لا حاجة له إلى شئ، فكذلك هذا.

والثالثة: أن يكون مبتدأً ونائباً عن فاعل سد مسد الخبر ، نحو: أمضروبٌ الزيدان .

والرابعة: أن يكونا إسم فعل وفاعله ، نحو: هيهاتَ العقيقُ ، فهيهات إسم فعل ، وهو بمعنى بعد ، والعقيق فاعله .

وأما ائتلافه من فعل واسم ، فله صورتان:

إحداهما: أن يكون الإسم فاعلاً ، نحو: قام زيد .

والثانية: أن يكون الإسم نائباً عن الفاعل ، نحو: ضُرِبَ زيدٌ .

وأما ائتلافه من الجملتين ، فله صورتان أيضاً:

إحداهما: جملة الشرط والجزاء ، نحو: إن قام زيدٌ قمتُ .

والثانية: جملتا القسم وجوابه ، نحو: أحلفُ بالله لَزَيْدٌ قائمٌ .

وأما ائتلافه من فعل واسمين ، فنحو: كان زيدٌ قائماً .

وأما ائتلافه من فعل وثلاثة أسماء ، فنحو: علمتُ زيداً فاضلاً .

وأما ائتلافه من فعل وأربعة أسماء ، فنحو: أَعْلَمْتُ زيداً عَمْراً فاضلاً .

فهذه صور التأليف ، وأقل ائتلافه من إسمين أو من فعل وإسم .

○ ○

أقسام الفعل وعلاماته

عرَّف أمير المؤمنين عليه السلام الفعل كما في صحيفته بأنه: ما أنبأ عن حركة المسمى ، وهو ما يقصده النحاة بقولهم: الفعل ما دلَّ على الحَدَث .

وهو ثلاثة أقسام: ماضٍ ، ومضارعٌ ، وأمْر . أما إسم الفعل فهو لفظ يدل على الحدث والإسم معاً .

الفعل الماضي

علامة الفعل الماضي: أن يقبل تاء التأنيث الساكنة كقام وقعد ، تقول: قامت وقعدت . وحُكمه في الأصل البناء على الفتح كما رأيت . ويُبنى على الضم إذا اتصل بواو الجماعة كقولك: قاموا وقعدوا . ويبنى على السكون إذا اتصل بضمير الرفع المتحرك ، كقولك: قمتُ وقعدتُ ، وقُمْنَا وقعدنا ، والنسوة قُمْنَ وقَعَدْنَ .

واختلفوا في نِعْمَ وبئسَ وعسى وليس. والصحيح أنها أفعال ، لاتصال تاء التأنيث الساكنة بها . وذهب الفراء الى أن نعم وبئس إسمان لأنهما يقبلان حرف

الجر، فقد قال بعضهم عندما رزق بنتاً: والله ما هي بـنعمَ الولـد ، وقـال آخـر: نعم السير على بئس الحمار .

والصحيح أن حرف الجر دخل هنا على إسم محذوف ، والتقدير: ما هـي بولـد يقال فيه نعم الولد، ونعم السير على حمار يقال فيه بئس الحمار. كما قال الشاعر:

واللهِ ما ليلي بنامَ صـاحبُهْ ولا مُخَالِطُ اللَّيَّـان جانِبُـهْ

أي بليلٍ مقولٍ فيه: نام صاحبه .

فعل الأمر

وعلامته أمران معاً: أن يدل على الطلب ويقبل ياء المخاطبة ، نحـو: قـم واقعد ، فهو يدل على طلب القيـام ويقبـل يـاء المخاطبـة ، تقـول: قـومي واقعدي . قال الله تعالى: فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا .

فلو دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبـة ، نحـو صَـهْ بمعنـى أسكت ، ومَهْ بمعنى أكفف ، أو قبلت ياء المخاطبة ولم تدل على الطلـب ، نحو أنت يا هند تقومين ، لم تكن فعل أمر.

وحكم فعل الأمر البناء على السكون ، نحو: إضربْ واذهبْ . ويُبنى على حذف آخره إذا كان معتلاً ، نحو أُغْزُ . إخْـشَ . إِرْمِ . ويبنـى عـلى حـذف النون إذا كان مسنداً للألف الذي هو ضمير اثنـين ، نحـو: قُومَـا ، أو واو الجماعة ، نحو: قوموا ، أو ياء المخاطبة ، نحو: قومي .

واختلفوا في ثلاث كلمات: هلمَّ وهاتِ وتعالَ، هل هي فعل أمر، أم إسم فعل، فقال ابن هشام إن هاتِ وتعالَ فعلا أمر لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة، تقول: هاتِي وتَعَالَيْ، وهاتِيَا وتَعَالَيَا، وهاتِينَ وتعالَيْن. قال تعالى: قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ. تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ. فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ.

أما هلمَّ فقال ابن هشام إنها إسم فعل لأنها وإن دلت على الطلب، لا تقبل ياء المخاطبة، بل تلزم طريقة واحدة، قال تعالى: قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ. وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا. وتقول: هلمَّ يا زيد، وهلمَّ يا زيدان، وهلمَّ يا زيدون، وهلمَّ يا هند، وهلمَّ يا هندان، وهلمَّ يا هندات.

أما بنو تميم فهي عندهم فعل أمر، لأنهم يلحقون بها ياء المخاطبة والضمائر البارزة، فيقولون: هَلُمَّا، وهلموا، وهلمي.

الفعل المضارع

معنى المُضَارِع: المُشَابه، وسمي به لأنه شابه الإسم في إعرابه.

وعلامته قبول (لَمْ) كقوله تعالى: لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ. وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ.

ولا بد أن يكون في أوله أحد حروف (نأتي) نحو: نقوم وأقوم وتقوم ويقوم. وسموها أحرف المضارعة، وقالوا هي التي جعلته يشبه الإسم.

وحكم المضارع: أن يُضم أوله إذا كان ماضيه رباعياً، نحو دحرج يُدحرج، وأكرم يُكرم، وأصل أكرم: كَرُمَ، وزيدت فيه الهمزة. لكنه مع

ذلك يعتبر رباعياً. أما إذا كان ماضيه أقل من أربعة أحرف أو أكثر ، فيفتح أوله نحو: ذهب يَذهب ، وانطلق يَنطلق ، واستخرج يَستخرج .

وحكمه في الأصل أن يُرفع فيقال: فعلٌ مضارعٌ مرفوع ، ولايقال مبني على الضم، لأنه معرب . ويُبنى على السكون إذا اتصل بنون النسوة ، كقوله تعالى: وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ. وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ .

ومنه قوله تعالى: فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلا أَنْ يَعْفُونَ ، لأن واوه أصلية وهي واو عفا يعفو ، ونونه للنسوة ، فبني على السكون لاتصاله بها وهي الفاعل، ووزنه: يَفْعُلْن . وليس هذا كيَعْفُونَ للرجال ، لأن واوه ضمير الجماعة ، أما واو الفعل فحذفت ، ونونه علامة الرفع ، ووزنه: يَفْعُون ، وهذا يقال فيه: إلا أن يعفوا بحذف نونه ، كما تقول: إلا أن يقوموا.

ويبنى المضارع على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد مباشرة بلا فصل ، كقوله تعالى: كَلا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ . أما إذا فصل بينهما حرف ولو كان ضميراً ، فيكون المضارع معرباً ، كقوله تعالى: فَاسْتَقِيمَا وَلا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ . لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ . فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً .

بل يعرب ولا يُبْنَى لو فصل بينهما حرف محذوف ، كقوله تعالى: فَلا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا . وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ . وأصله تسمعون ، فدخلت عليه نون التوكيد فصار تسمعونَنْنَ ، فالتقى ساكنان هما الواو والنون الأولى من نون التوكيد المشددة ، فحذفت الواو لدلالة الضمة عليها فصار تسمعُنَّ . فهو معرب وليس مبنياً ، وإن لحقته نون التوكيد .

الفصل الثالث:

الحرف وعلامته

والحرف كما في تعريف أمير المؤمنين عليه السلام: ما دلّ على معنىً في غيره، أو ما أوْجَدَ معنىً في غيره. وقال النحاة إن علامته أن لا يقبل شيئاً من علامات الإسم ولا الفعل، فكل ما ليس إسماً ولا فعلاً فهو حرف، لأن اللغة العربية ثلاثة أقسام فقط، كما حصرها أمير المؤمنين عليه السلام.

كلمات اختلفوا في حرفيتها

وهي أربعة: إذْمَا، ومَهْمَا، ومَا المصدرية، ولَمَّا الرابطة.

فأما إذْمَا، فقال سيبويه إنها حرف مثل إن الشرطية، ومعنى: إذْمَا تَقُمْ أقُمْ: إن تقم أقم. وقال المبرد إنها إسم، لأن أصلها إذْ وهي ظرف زمان، ثم زِيدَتْ فيها ما ولم تتغير. وهذا القول أقوى، وقد اختاره ابن هشام.

وأما مَهْمَا، فقال أكثر النحاة إنها إسم، لأن الضمير يعود عليها، كقوله تعالى: وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ. فهاء به ضمير يعود على مهما، والضمير لايعود إلا على الأسماء. قال زهير بن أبي سلمى:

ومهما تكنْ عندَ أمرِئٍ مِنْ خَليقـةٍ وإن خَالهَا تَخفى على الناس تُعْلَـمِ

فمهما: مبتدأ ، وإسم تكن مستتر يعود على مهما . ومن خليقة: تفسير لمهما كما أن من آية في الآية المتقدمة: تفسير لمهما ، وجملة كان: خبر للمبتدأ .

وزعم السهيلي وابن يَسْعُون أنها حرف ، وأعربا خليقة إسماً لتكن ، وجعلا مِن زائدة ، فخلا الفعل من ضمير يعود على مهما ، فصارت لا محل لها من الإعراب ، إذ لا يصح أن تكون مبتدأ لعدم وجود ضمير يربطها بجملة الخبر . لكن الصحيح ما ذكرناه من أنها مبتدأ ، واختاره ابن هشام .

وأما ما المصدرية ، فهي التي تؤول مع ما بعدها بمصدر ، كقوله تعالى: لا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ . وقول الشاعر:

يسرُّ المرءَ ما ذهبَ الليـالي وكـان ذهـابُهُنَّ لـهُ ذهابـا

أي يسر المرء ذهاب الليالي .

وينبغي التنبه الى أن (ما) تستعمل في العربية نافية ، وموصولة بمعنى الذي ، وأداة تعجب ، وأداة استفهام ..الخ. (راجع مغنى اللبيب:١/ ٢٩٦).

وذهب سيبويه إلى أن ما المصدرية حرفٌ كأن المصدرية . وذهب الأخفش وابن السراج إلى أنها إسم بمعنى الذي والمعنى:ودُّوا العنت الذي عنتموه. وأيَّدَ ابن هشام قول سيبويه بأنها حرف ، لأن الضمير لايرجع اليها ، فلم يسمع: أعجبني ما قمتَهُ وما قعدتَهُ .

لكن كلامه يناقض ما قرروه في علامات الإسم من أن الكلمة التي تقبل واحدة منها تكون إسماً ، وأكثرهم لم يَعُدَّ منها عَوْد الضمير ، ولا عَدُّوا عدمه دليلاً على نفي إسميتها . وما المصدرية تقبل حرف الجر كقوله تعالى: وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللهُ إِلَيْكَ . وتأتي ظرفاً ، أي إسم زمان ، كقوله تعالى: وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ . وتأتي مفعولاً أو صفة لمفعول مطلق محذوف ، كقوله تعالى: قَلِيلاً مَا تَشْكُرُونَ . كما أنها تحتاج الى صلة كبقية الأسماء الموصولة .

فما الذي ينقصها لتكون إسماً ؟ ولعل الصحيح أن نقول: إن بعض الكلمات في اللغة العربية تستعمل إسماً وحرفاً ، ومنها ما المصدرية ، ولا يتسع المجال للتفصيل .

وأما لَمَّا ، فتستعمل نافية كقوله تعالى: كَلا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ . أي لم يقض ما أمره. وتستعمل إيجابية بمعنى إلا كقوله: فأسألك بحق محمد وآله ﷺ لَمَّا قضيتها لي أي إلا قضيتها .

وتستعمل رابطة لوجود شيء بغيره ، كقولك: لمَّا جاءني أكرمته . فإنها ربطت الإكرام بالمجيء . واختلفوا في أنها إسم أو حرف ، فقال سيبويه إنها حرف ربط وجودٍ بوجود . وقال جماعة إنها إسم لأنها ظرف بمعنى حين .

وأيد ابن هشام قول سيبويه مستدلاً بقوله تعالى: فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلا دَابَّةُ الأَرْضِ . وقال إنها ليست ظرفاً ، لأنها لو كانت ظرفاً لاحتاجت الى عامل ينصبها ، ولا يصح أن يكون العامل (فقضينا)لأن لمَّا مضافة الى جملته والمضاف اليه لايعمل في المضاف . كما لايصح أن يكون عاملها (دَلَّهم)لأن قبله

ما النافية ولايعمل ما بعدها فيما قبلها. وعليه تكون لَمَّا بلا عامل، فلا يكون لها محل من الإعراب ، فتكون حرفاً.

لكن استدلاله لايصح ، لأن العامل فيها دَهِمَ، والمعنى: دلـتهم دابـة الأرض على موته وقتما قضينا عليه الموت ، فتكون إسماً ، لأنها ظرفٌ منصوبٌ بدَهِمَ.

الفصل الرابع:

الإعراب والبناء

تميزت اللغة العربية بالإعراب ، وهو حركةٌ فى آخر الكلمة ، كقولك: جاء زيدٌ ورأيت زيداً ومررت بزيدٍ . أو حركةٌ مقدرة كقولك: جاء الفتى ، ورأيت الفتى ، ومررت بالفتى ، فإنك تقدر الضمة فى الأول ، والفتحة فى الثاني ، والكسرة فى الثالث ، لتعذر ظهور الحركة على الألف المقصورة .

والإعراب أربعة أنواع: الرفع ، والنصب ، والجرُّ ، والجَزْم .

والرفع والنصب يشترك فيهما الأسماء والأفعال ، تقول: زيدٌ يقومُ ، وإنَّ زيداً لن يقومَ . والجر تختص به الأسماء ، تقول: مررت بزيدٍ . والجزم تختص به الأفعال ، تقول: لمْ يقمْ .

وللإعراب في الأسماء والأفعال علاماتٌ بالحركات ، فالضمةُ للرفع ، والفتحةُ للنصب ، والكسرةُ للجر ، وحَذْفُ الحركة للجزم . وعلاماتٌ بغير الحركات ، بحروفٍ أو بحركةٍ مكان حركة ، وفيما يلي أبوابها:

١- الأسماء الستة

الأسماءُ الستةُ المعتلةُ المضافة ، هي: أبـوه ، وأخـوه ، وحموهـا ، وهنـوه ، وفوه ، وذو مال . تُرفعُ بالواو بدلَ الضمة ، وتُنصب بالألف بدلَ الفتحة ، وتُجرُّ بالياء بدلَ الكسرة . تقول: جاءني أبوه ، ورأيت أباه ، ومررت بأبيه . وكذا الباقي . والحَمُ: أقارب زوج المرأة .

وشرط إعرابها بالحروف ثلاثة أمور :

الأول: أن تكون مفردة ، فلو كانت مثناةً أعربت إعراب المثنى ، بـالألف رفعاً وبالياء جراً ونصباً ، تقول:جاءني أبوان ، ورأيـت أبـويْن ، ومـررت بأبوين . وإن جُمعت جمعَ تكسير أعربت بالحركات كقولك: جاءني آباؤك ، ورأيت آباءك ، ومررت بآبائك . وإن جُمعت جمع تصحيح ، أعربت بالواو رفعاً وبالياء جراً ونصباً ، تقول: جاءني أبُونَ، ورأيت أبينَ، ومررت بأبين. ولم يجمع منها هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم .

الثاني: أن تكون مكبَّرة ، فلو صُغِّرت أعربت بالحركـات ، نحـو: جـاءني أُبيُّكَ ، ورأيت أُبيَّكَ ، ومررت بأُبيِّكَ .

الثالث: أن تكون مضافة لغير يـاء المتكلم ، فلـو كانـت مفـردة أعربـت بالحركات ، نحو: هذا أبٌ ، ورأيت أباً ، ومررت بأبٍ .

وإن أضيفت الى ياء المتكلم أعربت بالحركات المقدرة ، تقول: هذا أبي ، ورأيت أبي ، ومررت بأبي .

والهَنُ: كناية عن الشئ المستقبح ، وقد أسقطه بعض النحاة من الأسماء الستة كالفراء والزجاجي فعدُّوها خمسة .

وقال ابن هشام إن الأفصح إعرابه بالحركات لأنه إسم منقوصٌ كغد ، لأن أصله هَنَوٌ ، تقول: هذا هَنٌ ، ورأيت هَناً ، ومررت بَهنٍ ، كما تقول يعجبني غدٌ ، وأصوم غداً ، واعتكفت في غدٍ .

وكلام ابن هشام صحيح ، فقد قال سيد الفصحاء أمير المؤمنين عليه السلام في خطبته الشقشقية يصف نقاشهم في الخلافة: « فَصَغَى رجلٌ منهم لِضِغْنِه ، ومال الآخر لصهره ، مع هَنٍ وهَنٍ ». (نهج البلاغة: ١/ ٣٥).

٢-المثنى وما ألحق به

يُرفع المثنى بالألف بدل الضمة ، ويُجر وينصب بالياء بدل الكسرة والفتحة ، تقول: جاءني الزيدان ، ورأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين .

ومنه اثنان واثنتان دائماً ، تقول: جاءني اثنان واثنتان ، ورأيت اثنين واثنتين ، ومررت باثنين واثنتين . وكذا إذا أضيفا الى الضمير ، نحو: إثناهم . أو للظاهر نحو: إثنا أخويك . أو كانا مركبين مع العشرة ، نحو: جاءني إثنا عشر ، ورأيت اثني عشر ، ومررت باثنى عشر .

ومن المثنى كلا وكلتا ، بشرط أن يكونا مضافين إلى الضمير ، تقول: جاءني كلاهما ، ورأيت كليهما ، ومررت بكليهما . فإن أضيفا الى الظاهر أعربا بالحركات المقدرة على الألف ، لأنهما مقصوران كالفتى ، تقول: جاءني كلا أخويك ، ورأيت كلا أخويك ، ومررت بكلا أخويك .

٣- جمع المذكر السالم

يُرفع جمع المذكر السالم بالواو ، ويجر وينصب بالياء ، تقول: جاءني الزيدون ، ورأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين .

ومنه أولوا: قال الله تعالى: وَلا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينَ . فأولوا فاعل ، وعلامة رفعه الواو. وأولي مفعول وعلامة نصبه الياء. قال تعالى: إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لأُولِي الأَلْبَابِ . فعلامة جره الياء .

ومنه عشرون وأخواته إلى التسعين: تقول: جاءني عشرون ، ورأيت عشرين ومررت بعشرين . وكذا الباقي .

ومنه أهْلون: قال الله تعالى: شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا . مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ . إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا . فالأول فاعل ، والثاني مفعول ، والثالث مجرور .

ومنه وابِلون: وهو جمع وابل ، وهو المطر الغزير .

ومنه أرَضُون: بتحريك الراء ، ويجوز إسكانها في ضرورة الشعر .

ومنه سِنون وبابه: وهو كل إسم ثلاثي حذفت لامه وعُوِّض عنها هاء التأنيث، وجُمع جمعاً سالماً. فسنة أصلها سَنَوٌ أو سَنَهٌ، لأنهم يجمعونها بالألف والتاء على سَنَوَات وسَنَهَات، فحذفوا آخرها وجمعوها جمع مذكر سالم، فأعربت مثله بالواو والنون رفعاً، وبالياء والنون جراً ونصباً.

وكذا نظائرها وهي: عِضَة وعِضُون، وعِزَة وعِزُون، وثُبَة وثُبُون، وقُلَة وقُلُون. قال الله تعالى: ٱلَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ. عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ.

ومنه بَنُون وعِلِّيُون وما أشبهه: من الجموع التي جعلت إسماً، فعِلِّيُون جمع عِلِّيٍّ، وسمي به أعلى الجنة فأعرب إعراب جمع المذكر السالم، قال الله تعالى: إِنَّ كِتَابَ الأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ. وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ. فلو سميتَ رجلاً زيدون، أعربته هذا الإعراب.

٤- المجموع بألف وتاء مزيدتين

يُرفع ما جمع بألف وتاء مزيدتين بالضمة على الأصل، ويُجَر بالكسرة. كما أنه ينصب بالكسرة أيضاً بدل الفتحة، تقول: رأيت الهنداتِ والزينباتِ قال الله تعالى: خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ. أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ.

ويشمل هذا الحكم كل ما جمع بألف وتاء، سواء كان مؤنثاً بالمعنى كهنداتِ، أو بالتاء كطلحاتِ، أو بهما كفاطماتِ، أو بالألف المقصورة كحُبْلَيَاتِ، أو بالألف الممدودة كصَحْرَاوَاتِ، أو كان مفرده مذكراً

كإصطبلاتٍ وحَمَّامات ، أوسلمت بُنْيَةُ واحدِهِ كـضَخْمَة وضَخْمَات ، أو تغيرت كسَجْدَة وسَجَدَات .

ولا يشمل ما كانت ألفه وتاؤه أصليتين ، كبيتٍ وأبياتٍ ، ومَيْتٍ وأمواتٍ فهذا يُنصب بالفتحة على الأصل ، تقول: سكنت أبياتاً ، وحضرت أمواتاً قال الله تعالى: كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ .

وكذلك قُضاة وغُزاة ،لأن ألفهما أصلية منقلبة عن ياء وواو ، وأصلهما قُضَيَة وغَزَوَة ، فينصبان بالفتحة على الأصل تقول: رأيت قُضَاةً وغُزَاةً .

٤- إعراب مالا ينصرف

أما ما لا ينصرف فيُجر بالفتحة ، تقول: بأفضلَ منه ، إلا إذا دخلت عليه أل أو أضيف ، فيُصْرَفُ ويجر بالكسرة على الأصل، قال الله تعالى: وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ . لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ .

والممنوع من الصرف هو: ما كان فيه علتان فرعيتان من علل تسع كفاطمة ، ففيه التعريف والتأنيث ، وهما علتان فرعيتان عن التنكير والتذكير . وأحمد وأفضل ، وفيهما علتان: الصفة ، ووزن أفعل .

أو كان فيه علة واحدة تقوم مقام علتين ، كمساجدَ ، ومصابيحَ ، وأكالبَ وأصائلَ ، وكل ما كان على وزن مفاعل ومفاعيل، لأنه منتهى الجموع ، فكأنه جمع مرتين فقام ذلك مقام علتين .

وكذلك صحراء وحبلى ، فإن تأنيثهما اللازم قام مقام علتين . تقول مررت بفاطمةَ ومساجدَ ومصابيحَ وصحراءَ ، فتفتحها كما تقول:رأيت فاطمةَ ومساجدَ ومصابيحَ وصحراءَ. قال الله تعالى:وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ . وقال تعالى: يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ .

وقال ابن هشام: (فيجر بالفتحة نحو بأفضلَ منه ، إلا مع أل ، نحو: بالأفضلِ ، أو الإضافة نحو: بأفضلِكم).

ثم قال: (وتمثيلي في الأصل بقولي: بأفضلكم أولى من تمثيل بعضهم بقوله: مررت بعثمانِنَا ، فإن الأعلام لاتضاف حتى تُنكَّر ، فإذا صار نحو عثمان نكرة ، زال منه أحد السببين المانعين له من الصرف ، وهو العلمية ، فدخل في باب ما ينصرف ، وليس الكلام فيه) .

وقوله: الأعلام لاتضاف حتى تنكر ، خطأ فاحش ، فقد تصور أن الإضافة تعريفٌ ، والتعريف مختص بالنكرات.

والصحيح أن التعريف أمرٌ نسبي تحتاجه النكرة والمعرفة ، فهو في المثال يزيد عثمان تعريفاً ، بأنه عثماننا لاعثمانهم .

ولو سلمنا أن عثمان صار نكرة بالإضافة ، فهو عَلَمٌ قبلها ، وفيه ألف ونون فيستحق المنع من الصرف ، ثم بتنكيره وإضافته يستحق الصرف .

هذا ، وسيأتي أن السبب الحقيقي للمنع من الصرف ليس العلل التسع التي ذكروها ، بل السماع من العرب .

الأفعال الخمسة والمضارع المعتل الآخر

وتسمى الأمثلة الخمسة ، وهي: تَفعلان ويَفعلان وتَفعلون ويَفعلون وتَفعلين . أي الأفعال المضارعة التي تتصل بها ألف الإثنين ، أو واو الجمع للغائب والحاضر ، أو ياء المخاطبة .

وحكمها أنها ترفع بثبوت النون بدل الضمة ، وتجزم وتنصب بحذف النون بدل السكون والفتحة . تقول: أنتم تقومون ولم تقوموا ولن تقوموا. فالأول مرفوع لِخُلُوِّه من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه النون . والثاني مجزوم بلم . والثالث منصوب بلن ، وعلامة الجزم والنصب حذف النون. قال الله تعالى: فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ، فالأول مجزوم ، والثاني منصوب ، وكلاهما بحذف النون .

أما الفعل المضارع المعتل الآخر ، فيُجزم بحذف آخره ، نحو: لم يَغْزُ ، ولم يَخْشَ ، ولم يَرْمِ ، فيحذف منه الحرف ، بدل حذف الحركة .

الإعراب المقدر

في الموارد التالية يوجد مانعٌ من ظهور علامة الإعراب ، فتكون مقدرة:

١- تقدر حركات الإعراب كلها في الإسم المقصور ، وهو الذي آخره ألف مقصورة ، تقول: جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى، فالأول مرفوع بضمة مقدرة ، والثاني منصوب بفتحة مقدرة ، والثالث مجرور بكسرة مقدرة ، وذلك لتعذر ظهور الحركات على الألف المقصورة .

٢- تُقدر الضمة والكسرة فقط في الإسم المنقوص ، وهو الذي آخره ياء مكسور ما قبلها ، كالقاضي والداعي ، وسبب ذلك الإستثقال ، فيقال مرفوعٌ أو منصوبٌ أو مجرورٌ بحركة مقدرة منع من ظهورها الإستثقال.

٣- تقدر حركات الإعراب كلها في الإسم المضاف إلى ياء المتكلم ، نحو غلامي وأخي وأبي ، فيرفع وينصب ويجر بحركة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال آخر الكلمة بحركة المناسبة لياء المتكلم .

٤- تقدر الضمة والفتحة للتعذر في الفعل المعتل بالألف ، تقول: يخشى زيد ، ولن يخشى عمرو ، فالأول مرفوع بضمة منع من ظهورها التعذر لأنه معتل بالألف . والثاني منصوب بفتحة مقدرة كذلك .

٥- تقدر الضمة وحدها في الفعل المعتل بالواو ، نحو: زيد يدعو ، وبالياء نحو: زيد يرمي . أما الفتحة فتظهر على الياء لخفتها في الأسماء والأفعال ، وعلى الواو في الأفعال ، كقولك: إن القاضيَ لن يقضيَ ، ولن يدعوَ ، قال الله تعالى: يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ. لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللهُ خَيْرًا اللهُ. لَنْ نَدْعُوَاْ مِنْ دُونِهِ إِلَهاً.

رفع الفعل المضارع

إذا تجرد الفعل المضارع من الناصب والجازم كان مرفوعاً ، كقولك يقومُ زيدٌ ، ويقعدُ عمرٌو . واختلفوا في الرافع للمضارع فقال الفراء: رافعه نفس تجرده من الناصب والجازم . وقال الكسائي: حروف المضارعة . وقال ثعلب: مضارعته للإسم . وقال البصريون: حلوله محل الإسم .

ورجح ابن هشام قول الفراء ، وهو الذي يجري على ألسنة المعربين يقولون: مرفوع لتجرده من الناصب والجازم .

والصحيح أن الأسباب التي ذكروها تعليلات بعد الوقوع ، وأن سبب رفع المضارع المجرد عن الناصب والجازم: السماع من العرب .

الفصل الخامس:

نواصب المضارع

نواصب المضارع أربعة: لَنْ وأَنْ وكَيْ وإِذَنْ . وتسمى أدوات ، وحروفاً .

الناصب الأول: لن

وهي أداة نفيٍ واستقبال ، وقال الزمخشري إنها للنفي المؤبد ، ولا يصح ذلك ، لأن قولك: لن أقوم ، كقولك لا أقوم ، قد تقصد به أنك لا تقوم أبداً ، أو في بعض المستقبل .

وزعم ابن السراج أنها تستعمل للدعاء ، كقوله تعالى عن لسان نبيه موسى عليه السلام : قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ . قال إن معناه: فاجعلني لا أكون . والصحيح أنها نفي ومعاهدة منه لله تعالى أن لا يناصر مجرماً ، جزاءً بما أنعم عليه .

وقال الفراء أصلها لا ، فأبدلت ألفها نوناً . وقال الخليل إنها مركبة من لا وأن ، فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف لالتقاء الساكنين . ولا دليل عندهما .

الناصب الثاني: كي المصدرية

وتكون ناصبة إذا كانت مصدرية بمنزلة أن ، وإنما تكون كذلك إذا دخلت عليها اللام لفظاً ، كقوله تعالى: لِكَيْلا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ . لِكَيْ لا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ . أو تقديراً نحو: جئتك كي تكرمني ، إذا قدرت أن الأصل لكي ، وأنك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها ، فإن لم تُقَدِّر اللام كانت كي حرف جر للتعليل ، وأن مضمرة بعدها إضماراً لازماً.

ونقل عن الأخفش أن كي حَرْفُ جَرٍّ دائماً ، والمضارع بعدها منصوب بأن المضمرة وجوباً ، وربما ظهرت للضرورة كقول الشاعر:

فقالت أكُلَّ الناس أصبحت مانحاً لسانَك كيما أن تُغَرَّ وتُخدعا

الناصب الثالث: إذن

وهي حرف جواب وجزاء عند سيبويه . وقال الشلوبين: هي كذلك في كل موضع . وقال الفارسي: في الأكثر ، وقد تتمحض للجواب فيقال: أحبك ، فتقول: إذا أظنك صادقاً ، إذ لا مجازاة بها هنا .

وإنما تكون ناصبة بثلاثة شروط:

الأول ، أن تقع في صدر الكلام ، فلو قلت: زيد إذن، قلت أكرمُه بالرفع.

الثاني ، أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً ، فلو حدثك شخص فقلت: إذن تصدقُ ، رفعت لأن المراد به الحال .

الثالث، أن لا يفصل غير القسم نحو: إذن أكرمَك، وإذن والله أكرمَك. قال الشاعر:

إذن والله نــرمِيَهم بحــربٍ   تُشيبُ الطفلَ من قبل المشيب

ولو قلت: إذن يا زيد، قلت أكرمُك بالرفع. وكذا إذا قلت: إذن في الدار أكرمُك، وإذن يوم الجمعة أكرمُك. كل ذلك بالرفع.

الناصب الرابع: أن المصدرية

وهي أهم أدوات النصب، كقوله تعالى: وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ. يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ. وتعمل ظاهرةً ومضمرة، ونبين فيما يلي أنواعها، وما ينصب منها وما لاينصب:

١. أنْ المفسِّرة للقول، وتكون بمعنى أي، وهي المسبوقة بمعنى القول دون حروفه نحو: كتبت إليه أنْ يفعلَ كذا.

٢. أنْ الزائدة، وهي الواقعة بين القسم ولو، نحو: أقسم بالله أنْ لو يأتيَني زيد لأكرمنه.

٣. أنْ المخففة من الثقيلة لزوماً، وهي التي يتقدم عليها ما يدل على العلم. ويُرفع المضارع بعدها ويفصل عنها بحرف التنفيس وحرف النفي وقد ولو. فالأول نحو: عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى. والثاني نحو: أَفَلا يَرَوْنَ أَلاَّيَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً. والثالث نحو: علمتُ أن قد يقومُ زيد. والرابع نحو: أَفَلَمْ

يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعاً . قال المفسرون: معناه أفلم يعلم ، وهي لغة النخع وهوازن . قال الشاعر سحيم:

أقول لهم بالشِّعب إذ يأسرونني ألم تيأسوا أني ابنُ فارسِ زَهْدَمِ

أي ألم تعلموا . وأنكر الفراء أن تكون ييأس بمعنى يعلم .

٤ . أنْ المخففة من الثقيلة جوازاً ، وهي التي يتقدم عليها ظنٌّ ، فيجوز أن تكون مهملة وأن تكون ناصبة وهو الأكثر في كلام العرب ، كقوله تعالى: أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لا يُفْتَنُونَ . واختلفوا في قوله تعالى: وَحَسِبُوا أَلا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ، فقرئ بالوجهين.

٥ . أنْ المصدرية الناصبة ، إذا لم يسبقها علمٌ ولا ظن ، كقوله تعالى: وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ .

٦ . أن المضمرة جوزاً ، وذلك بعد لام الجر ، سواء كانت لام تعليل كقوله تعالى: وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ . وقوله تعالى: إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُبِيناً لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ . أو لام العاقبة كقوله تعالى: فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا . فقد التقطوه ليكون لهم قرة عين ، فكانت عاقبته أن صار لهم عدواً وحزناً .

أو كانت اللام زائدة كقوله تعالى: إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ. فالفعل في الجميع منصوب بأن المضمرة ، ولو أظهرت لجاز .

وكذلك تضمر أنْ جوازاً إذا كانت جملتها معطوفة على إسم محض، كقوله تعالى: وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إلا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ . فوحياً إسمٌ لا يقدر بفعل، ويُرْسِلَ منصوب بأن المضمرة والتقدير: أو أن يرسل، وجملة أن والفعل معطوفان على وحياً، أي وحياً أو إرسالاً. قال الشاعر:

ولُبْسُ عَبَاءةٍ وَتَقَرَّ عَيني أحبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ

٦. أنْ الظاهرة وجوباً، وذلك إذا اقترن الفعل الذي دخلت عليه بلا النافية، كقوله تعالى: لِئَلا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ . أو الزائدة كقوله تعالى: لِئَلا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ . أي ليعلم أهل الكتاب .

٧. أنْ المضمرة وجوباً، وذلك في خمس موارد:

أ. بعد لام الجحود، وهي المسبوقة بكان الماضية، كقوله تعالى: وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ . وكذا لو كان المضيُّ في المعنى نحو: لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ .

ب. بعد حتى، كقولك: حتى ترجعَ، أي حتى أن ترجعَ. بشرط أن يكون مستقبلاً بالنسبة إلى ما قبلها، كقوله تعالى: لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى. فإن رجوع موسى عليه السلام مستقبلٌ بالنسبة إلى فعلهم . وقوله تعالى: وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللهِ . فقول الرسول مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم .

وتأتي حتى بمعنى كيْ ، إذا كان ما قبلها علةً لما بعدها ، نحو: أسلم حتى تدخلَ الجنة . أما إذا كان ما بعدها غير مسبب عما قبلها بنحوٍ ما ، فيُرفع ولا ينصب ، كقولك: سرتُ حتى تطلعُ الشمس ، لأنه لا سببية بينهما .

وتأتي حتى بمعنى إلى ، إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها ، كقوله تعالى: لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى .

والنصب في هذه المواضع وشبهها بأن مضمرة بعد حتى ، وقال الكوفيون بحتى نفسها ، ورد ذلك ابن هشام بأنها تعمل في الأسماء كقوله تعالى: حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ . وَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّى حِينٍ . ولا يوجد في العربية عاملٌ يعمل تارةً في الأفعال وتارةً في الأسماء . وكلامه استبعادٌ لا أكثر .

ج. بعد أو التي بمعنى إلى أو إلا ، كقولك لألزمنك أو تقضيَني حقي ، أي إلى أن تقضيني حقي . وقال الشاعر:

لأستسهلنَّ الصعبَ أو أدركَ المنى فما انقادتِ الآمالُ إلا لصابر

وقولك: لأحبسنك أو تعطيَ الحق لصاحبه ، وقول الشاعر:

وكنت إذا غمزتُ قناةَ قومٍ كسرتُ كُعوبَها أو تستقيما

أي إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها ، لأن الإستقامة لا تكون غاية للكسر.

د. بعد فاء السببية المسبوقة بنفي محض ، كقوله تعالى: لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ، وقولك: ما تأتينا فتحدثَنا .

أما إذا قلت: ما تزال تأتينا فتحدثُنا، فترفع المضارع ولا تنصبه، لأن نفي النفي إثبات، وكذا: ما تأتينا إلا فتحدثُنا، لانتقاض النفي بإلا .

هـ. بعد فاء السببية المسبوقة بطلب بالفعل. والطلب يشمل الأمر كقوله:

يا ناق سيري عَنَقاً فسيحا إلى سليمانَ فنستريحا

والنهي، كقوله تعالى: وَلا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى .

والتحضيض نحو: لَوْلا أَخَّرْتَنِى إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ .

والتمني نحو: يَا لَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ .

والترجي نحو: لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ .

والدعاء، كقول الشاعر:

رب وفقني فلا أعدلَ عنْ سُننِ الساعينَ في خير سنن

والإستفهام، كقول الشاعر:

هل تعرفون لُباناتي فأرجوَ أن تقضي فيرتدُّ بعض الروح للجسد

والعرْض، كقول الشاعر:

يا ابن الكرام ألا تدنُو فتبصرَ ما قد حدثوك فما راءٍ كمن سمعا

وقال الكسائي لايشترط في الطلب أن يكون بالفعل، فقد يكون بإسم الفعل ونحوه، فتقول: نَزَالِ فنكرمَك، وصَهْ فنُحدثَك .

و. بعد واو المعية المسبوقة بالنفي أو الطلب المتقدمين ، كقوله تعالى: وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ . يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ . في قراءة حمزة وابن عامر وحفص ، وقال الشاعر:

ألم أكُ جاركم ويكونَ بيني وبينكم المودة والإخاء

وقال: لاتنه عن خلق وتأتيَ مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

وتقول: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن ، فتنصب تشرب إن قصدت النهي عن الجمع بينهما .

وتجزم ، إن قصدت النهي عن كل واحد منهما ، أي لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن .

وترفع ، إن نهيت عن الأول وأبحت الثاني ، أي لا تأكل السمك ، ولك شرب اللبن .

○ ○

الفصل السادس:

جوازم المضارع

يُجزم الفعل المضارع بالطلب بأنواعه، ويجزم بأدوات الجزم وهي: لم ، ولما واللام ، ولا السلبيتين . ومنها ما يجزم فعلين: إن وإذما وأين وأنى وأيان ومتى ومهما ومن وما وحيثما . ويسمى الأول شرطاً والثاني جواباً وجزاء .

ما يجزم فعلاً واحداً

الجازم الأول الطلب: فإذا تقدم ما يدل على أمر أو نهي أو استفهام ، أو غيرها من أنواع الطلب ، وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء ، وقصد به الجزاء، جُزِم بذلك الطلب لأن فيه معنى الشرط ، كقوله تعالى: **قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ** ، لأن المعنى: تعالوا فإن تأتوا أتل عليكم ، فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم ، وعلامة جزمه حذف آخره وهو الواو . قال الشاعر:

قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنـزلِ بِسِقْطِ اللّوى بين الدَّخُولِ فحَوْمَلِ

وتقول: إئتني أكرمْك ، وهل تأتيني أحدثْك ، ولا تكفر تدخلِ الجنة .

أما لو كان المتقدم على المضارع نفياً أو خبراً مثبتاً وليس طلباً ، فلا يجوز جزمه ، نحو: ما تأتينا تحدثُنا ، ونحو أنت تأتينا تحدثُنا ، برفع المضارع .

وأما قول العرب: إتقى الله إمرؤ فعلَ خيراً يُثَبْ عليه ، بالجزم ، فوجهه أن المراد بهما الطلب وإن كانا ماضيين والمعنى:ليتق الله امرؤ وليفعل خيراً. وكذا قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ . تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ . يَغْفِرْ لَكُمْ . فهو بمعنى آمِنوا وجاهِدوا .

وكذا لو لم يقصد بالفعل المضارع الجزاء ، فلا يجزم كقوله تعالى: خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ، لأن معناه: خذ من أموالهم صدقة مطهرة ، فتطهرهم صفة لصدقة . وقرئ قوله تعالى: فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً . يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ، بالرفع بجعل يرثني صفة لولياً ، وبالجزم على جعله جزاءً . فالملاك في النصب أن يصلح الفعل جزاء للأمر.

واعلم أنه لا يجوز الجزم في جواب النهي إلا إذا صح تقدير شرط مكانه مقرون بلا النافية ، نحو: لا تكفر تدخلِ الجنة ، ولا تَدْن من الأسد تسلمْ . فلو قيل بدلهما إن لا تكفَر تدخل الجنة ، وإن لا تَدْنُ من الأسد تَسلم، صحَّ بخلاف لا تكفر تدخلُ النار ، ولا تدن من الأسد يأكلُك ، لأنه لايصح: إن لا تكفر تدخل النار ، وإن لا تدن من الأسد يأكلك .

وهذا أجمع القراء السبعة على الرفع في قوله تعالى: وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ، ولا يجوز فيه الجزم ، لأنه لايصح أن يقال: إن لا تمنن تستكثر . بل معناه: لا

تمنن مستكثراً ما تعطيه ، أو طالباً العوض ممن تعطيه . وقد أخطأ الحسن البصري فجزم تستكثر ، وهو خطأٌ لا تبرير له .

الجازم الثاني ، لَـمْ: وهي حرف نفي وجزمٍ وقلب ، تقلب المضارع وتجعله ماضياً ، كقولك: لم يقم ولم يقعد . وكقوله تعالى: لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ .

الجازم الثالث ، لَمَّا: كقوله تعالى: كَلا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ . بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ . وتشترك مع لم في أربعة أمور: الحرفية ، والإختصاص بالمضارع ، وجزمه ، وقلب زمانه إلى الماضي .

وتختلف عنها في أربعة أمور، أحدها: أن المنفي بها مستمر إلى الحال والمنفي بلم قد يكون مستمراً مثل: لَمْ يَلِدْ ، وقد يكون منقطعاً مثل: هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُوراً ، لأنه كان بعدها شيئاً مذكوراً . ولذا امتنع أن تقول: لمَّا يقمْ ثم قام ، لأنه تناقض ، وجاز لم يقم ثم قام .

والثاني: ذكر الزمخشري أن لَمَّا تشير الى توقُّع ما بعدها ، نحو: بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ، أي إلى الآن لم يذوقوه وسوف يذوقونه . بينما لا تشير لَمْ الى ذلك .

والثالث: أن الفعل يحذف بعدها ، يقال: هل دخلت البلد؟فتقول: قاربتُها ولَمَّا. أي ولما أدخلها ، ولا يجوز قاربتها ولمْ .

والرابع: أنها لا تقترن بحرف الشرط بخلاف لم ، تقول: إن لم تقم قمت ، ولا يجوز: إن لَمَّا تقم قمت .

الجازم الرابع اللام الطلبية: وهي الدالة على الأمر نحو: لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ، أو الدعاء نحو: لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ .

الجازم الخامس ، لا الطلبية: وهي الدالة على النهي نحو: لا تُشْرِكْ بِالله . أو الدعاء نحو: رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا .

ما يجزم فعلين

وهو إحدى عَشْرَةَ أداة ، وهي: إنْ ، نحو: إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ، وأيـنَ ، نحو: أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ . وأيٌّ ، نحو: أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأسماء الْحُسْنَى. ومَنْ ، نحو: مَنْ يَعْمَلْ سُوءً يُجْزَ بِهِ . ومَا ، نحو: وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ . ومَهْـمَا ، كقول امرئ القيس:

أغَـرَّكَ منـي أن حُبَّـك قـاتلي وأنك مهما تأمري القلب يفعـلِ

ومَتَى ، كقول الشاعر :

أنـا ابـن جَـلا وطـلاع الثنايـا متـى أضـعِ العمامـةَ تعرفـوني

وأيَّان ، كقول الشاعر:

إذا النعجةُ العجفاء كانت بقَفْرَةٍ فأيَّان ما تعدلْ بها الـريح تنـزل

وحَيْثُما ، كقول الشاعر:

حيـثما تـستقم يقـدِّرْ لـك الله نجاحـاً في غـابر الأزمـان

وإذْمَا ، كقول الشاعر:

وإنك إذ ما تأتِ مـا أنـت آمـرٌ بـه تَلْـفَ مـن إيـاه تـأمر آتيـا

وأنّى ، كقول الشاعر:

فأصبحتَ أنى تأتها تستجرْ بها تجد حَطَباً جَزْلاً ونـاراً تأجَّجـا

اقتران جواب الشرط بالفاء وإذا الفجائية

يسمى الفعل الأول من الجملة شرطاً والثاني جواباً وجزاء ، وقد تحتـاج جملة الجواب الى أن تُقرن بالفاء ، أو بإذا .

والذي يُقرن بالفاء الجملة الإسمية ، أو الفعلية التـي فعلهـا طلبـي ، أو جامد ، أو منفي بلن ، أو بما ، أو المقرون بقـد ، أو بحـرف تنفـيس ، نحـو قوله تعالى: وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَعَلَى كُـلِّ شَـيْءٍ قَـدِيرٌ . قُـلْ إِنْ كُنْـتُمْ تُحِبُّـونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ . إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَـالاً وَوَلَـدًا . فَعَـسَى رَبِّي. وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ . وَمَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُـولِهِ مِـنْهُمْ فَـمَا أَوْجَفْـتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلا رِكَابٍ . إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ . وَمَنْ يُقَاتِـلْ فِي سَـبِيلِ اللهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا .

ويجوز في الجملة الإسمية أن تُقرن بإذا الفجائية ، كقوله تعالى: وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ .

الفصل السابع:

المعرفة والنكرة

ينقسم الإسم الى نكرة ومعرفة . فالنكرة الإسم الشائع في جنس كرجل، فهو يصدق على كل ما وجد من هذا الجنس . وقد يكون جنسه مقدراً كشمس ، فإنها إسم موضوع لما كان كوكباً نهارياً ، فيصدق على كل ما وجد من هذا الجنس ، ولم يوضع لمسمى خاص ، كزيد وعمرو .

اقسام المعرفة

المعرفة ستة أقسام :

الأول ، الضمير: وهو أعرف الستة ، وهو ما دل على متكلم كأنا ، أو مخاطب كأنت ، أو غائب كهو .

وينقسم إلى مستتر وبارز ، فالبارز ماله لفظ كتاء قمتُ ، والمستتر المقدر في نحو قولك: قم ، أي أنتَ .

وينقسم المستتر إلى واجب الإستتار وهو ما لا يقوم الظاهر مقامه كالضمير المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بهمزة كأقوم ، أو بنون كنقوم ، أو بتاء كتقوم ، فلا تقول: أقوم زيد ، ولا تقول: نقوم عمرو .

ومستتر جائز الإستتار ، وهو ما يصح قيام الظاهر مقامه ، كالضمير المرفوع بفعل الغائب ، نحو: زيد يقوم، فيجوز أن تقول:زيد يقوم غلامه.

وأما البارز فينقسم إلى متصل ومنفصل ، فالمتصل الذي لا يستقل بنفسه كتاء قمت ، والمنفصل الذي يستقل بنفسه ، كأنا وأنت وهو .

وينقسم المتصل إلى مرفوع المحل ، ومنصوبه ، ومخفوضه .

فالمرفوع كتاء قمتُ فإنه فاعل ، ومنصوبه ككاف أكرمك فإنه مفعول ، ومخفوضه كهاء غلامه فإنه مضاف إليه .

وينقسم المنفصل إلى مرفوع الموضع ومنصوبه، فالمرفوع اثنتا عشرة كلمة: أنا ، نحن ، أنت ، أنت ، أنتما ، أنتم ، أنتن ، هو ، هي ، هما ، هم ، هن .

والمنصوب اثنتا عشرة كلمة أيضاً: إياي ، إيانا ، إياك ، إياك ، إياكما ، إياكم، إياكن ، إياه، إياها ، إياهما ، إياهم ، إياهن . فهذه الإثنتا عشرة الأخيرة لا تأتي إلا في محل نصب . كما أن الإثنتا عشرة الأولى لا تأتي إلا في محل رفع ، تقول: أنا مؤمن . فأنا مبتدأ مرفوع . وإياك أكرمت . فإياك مفعول مقدم منصوب ، ولا تقول: إياي مؤمن ، وأنت أكرمت . وعلى هذا فقس الباقي . وليس في الضمائر المنفصلة ما هو مخفوض المحل .

الضمير المتصل أولى من المنفصل

القاعدة أنه مهما أمكن أن يؤتى بالمتصل فلا يجوز العدول عنه إلى المنفصل ، لاتقول: قام أنا ، ولا: أكرمت إياك ، لأنك تستطيع أن تقول قمتُ ، وأكرمتك ، بخلاف قولك: ما قام إلا أنا ، وما أكرمتَ إلا إياك ، لأن إلا مانعة من الإتصال . ويستثنى من هذه القاعدة حالتان:

أولاهما: أن يجتمع ضميران أولهما أعرف من الثاني وليس مرفوعاً نحو: سِلْنِيهِ وخِلْتُكَهُ ، فيجوز أن تقول فيهما: سلني إياه ، وخلتك إياه ، لأن ضمير المتكلم أعرف من المخاطب، وضمير المخاطب أعرف من الغائب.

والثانية: أن يكون الضمير خبراً لكان أو إحدى أخواتها ، سواء كان مسبوقاً بضمير نحو: الصديق كنتُه ، أو غير مسبوق نحو: الصديق كانَهُ زيد ، فيجوز أن تقول فيهما: كنتُ إياه ، وكان إياه زيد .

واتفقوا على أن الوصل أرجح إذا لم يكن الفعل قلبياً ، نحو: سلنيه وأعطنيه ، ولذلك لم يأت في التنزيل إلا به كقوله تعالى: أَنُلْزِمُكُمُوهَا . إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا . فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ .

واختلفوا فيما إذا كان الفعل قلبياً نحو: خِلْتُكَهُ وظننتكه ، وفي باب كان نحو: كنتُه وكانهُ زيد . فقال الجمهور: الفصل أرجح فيهن . واختار ابن مالك في جميع كتبه الوصل في كان ، وإختلف رأيه في الأفعال القلبية ، فتارة وافق الجمهور ، وتارة خالفهم .

العلم وأقسامه

الثاني من أنواع المعارف، العَلَم: وينقسم إلى: عَلَم شَخْصٍ كزيد وعمرو، وعَلَم جِنْسٍ، كأسامة للأسد، وثُعَالة للثعلب، وذُؤَالة للذئب، فإن هذه الألفاظ تصدق على كل واحد من أفراد أجناسها، تقول لكل أسد رأيته: هذا أسامة مقبلاً، وتقول: أسامة أشجع من ثُعالة، أي صاحب هذه الحقيقة أشجع من صاحب هذه الحقيقة، ولا يجوز أن تطلقها على شخص غائب، لاتقول لمن بينك وبينه عهد في أسد خاص: ما فعل أسامة ؟

كما ينقسم العَلَم إلى: مفرد، ومركب. فالمفرد كزيد وأسامة، والمركب ثلاثة أقسام: مركب تركيب إضافة كعبد الله، وتركيب مزج كبَعْلَبَك، وتركيب إسناد، وأصله جملة جعلت إسماً مثل: شابَ قرناها.

وحكم المركب المضاف أن يُعرب جزؤه الأول بحسب العوامل الداخلة عليه، ويجرّ الثاني بالإضافة.

وحكم المركب تركيب مزج: أن يُعرب إعراب ما لا ينصرف، فيُجر بالفتحة، إلا المختوم بوَيْه فيبني على الكسر، كسيبويه.

وحكم المركب تركيب إسناد: أن العوامل لاتؤثر فيه، بل يحكى على ما كان عليه قبل النقل.

وينقسم العَلَم إلى: إسم وكنية ولقب. وذلك لأنه إن بدئ بأب أو أم، كان كنية كأبي زيد وأم زيد، وإلا فإن أشعر برفعة المسمى كزين العابدين، أو ضِعَتِهِ كقُفَّة وبَطَّة وأنْف الناقة، فلقب. وإلا فإسم، كزيد وعمرو.

وإذا اجتمع الإسم مع اللقب، وجب في الأفصح تقديم الإسم وتأخير اللقب. ثم إن كانا مضافين كعبد الله زين العابدين، أو كان الأول مفرداً والثاني مضافاً كزيد زين العابدين، أو كان الأمر بالعكس كعبد الله قُفة، وجب كون الثاني تابعاً للأول في إعرابه، إما على أنه بدل منه، أو عطف بيان عليه.

وإن كانا مفردين كزيدٌ قفة، وسعيد كُرز، فالكوفيون والزجَّاج يجيزون فيه إتْبَاع اللقب للإسم، وإضافة الإسم إلى اللقب. وجمهور البصريين يوجبون الإضافة. والصحيح الأول.

إسم الاشارة

الثالث من أنوع المعارف ، إسم الإشارة: وهو ثلاثة أقسام: ما يشار بـه الى المفرد والى المثنى والى الجماعة . وكل منها ينقسم إلى: مذكر ومؤنث .

فللمفرد المذكر لفظةٌ واحدةٌ هي: ذا .

وللمفردة المؤنثة عشرة ألفاظ ، خمسة مبدوءة بالذال وهـي: ذي ، وذِهِـي بالإشباع ، وذهِ بالكسر ، وذهْ بالإسكان ، وذاتُ ، والمشهور استعمالها بمعنى صاحبة كقولك: ذاتُ جمال ، أو بمعنى التي في لغة بعض طيء . وحكى الفراء: بالفضل ذو فضلكم الله به ، والكرامة ذاتُ أكرمكم الله بها أي التي أكرمكم الله بها . فلها حينئذ ثلاث استعمالات .

وخمسة مبدوءة بالتاء وهـي: تِي ، وتِهـي بالإشباع ، وتـهِ بالكسر ، وتِـهْ بالإسكان ، وتَا .

ولتثنية المذكر: ذَان بالألف رفعاً ، كقولـه تعـالى: فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ . وذَيْـن بالياء جراً ونصباً ، كقوله تعالى: رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ .

ولتثنية المؤنث: تَان بالألف رفعاً ، كقولك: جاءتني هاتان . وهاتين بالياء جراً ونصباً ، كقوله تعالى: إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ .

ولجمع المذكر والمؤنث: أولاءِ ، قال تعالى: وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ . وقـال تعالى: هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي . وبنو تميم يقولون: أولى بالقصر .

ثم إن المشار إليه ، إن كان قريباً جئ بإسم الإشارة مجرداً من الكاف وجوباً ، ويجوز أن تقرنها بهاء التنبيه ، وهي إسم إشارة ، تقول: جاءني هذا وجاءني ذا . وإذا لحقته هاء التنبيه لم تَلحقه لام البعد .

وإن كان بعيداً جئ بالكاف بدون لام ، نحو: ذاك ، أو معها، نحو: ذلك . ولا تصح اللام مع هاء التنبيه ، تقول: هذاك ، ولا يجوز هذا لك . وفي المثنى تقول: ذَانِك وتَانِك ، ولاتقول: ذان لك وتان لك . وكذا في جمع أولئك ، ولا يجوز أولاء لك . ومن قصره قال: أولالك .

الإسم الموصول

الرابع من أنواع المعارف ، **الأسماء الموصولة**: وتنقسم الى أسماء خاصة ومشتركة ، وتحتاج إلى صِلَةٍ وعَائِد .

أما الخاصة فهي: الذي للمذكر. والتي للمؤنث . واللذان للمثنى المذكر. واللتان للمثنى المؤنث . ويعربان بالألف رفعاً وبالياء جراً ونصباً . والأُولى والذين ، لجمع المذكر ويستعمل الذين بالياء دائماً . ويقول بنو هذيل وبنو عقيل: الَّذون رفعاً ، والذين جراً ونصباً .

واللائي واللاتي لجمع المؤنث . ويجوز فيهما إثبات الياء وحذفها .

أما المشتركة فهي: من ، وما ، وأي ، وأل ، وذو ، وذا . فهذه الستة تطلق على المفرد والمثنى وجمع المذكر والمؤنث ، تقول: يعجبني من جاءك ، ومن

جاءتك ، ومن جاآك ، ومن جاءتاك ، ومن جاءوك ، ومن جئنك . وتقول لمن قال اشتريتُ حماراً أو أتاناً أو حمارين أو أتانين أو حمراً أو أتنا: أعجبني ما اشتريته ، وما اشتريتها ، وما اشتريتهما ، وما اشتريتهن . وكذا الباقي.

وإنما تكون أل موصولة إذا دخلت على إسم الفاعل كالضارب ، وإسم المفعول كالمضروب ، والصفة المشبهة كالحسن .

فإذا دخلت على اسم جامد كالرجل، أو وصف يشبه الجامد كالصاحب، أو للتفضيل كالأفضل والأعلى ، فهي حرف تعريف .

وإنما تكون ذو موصولة في لغة طيء خاصة ، تقول: جاءني ذو قام . وسُمِع بعضهم يقول: لا وذو في السماء عرشه. وقال شاعرهم:

فإن الماءَ ماءُ أبي وجدي وبئري ذو حفرتُ وذو طويت

وإنما تكون ذا موصولة بشرط أن يتقدمها ما الإستفهامية ، نحو: مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ . أو من الإستفهامية ، نحو قوله:

وقصيدة تأتي الملوك غريبة قد قلتها ليقال من ذا قالها

أي ما الذي أنزل ربكم ، ومن الذي قالها . فإن لم يدخل عليها شيء من ذلك فهي اسم إشارة ، خلافاً للكوفيين ، وقد استدلوا بقول الشاعر:

عَدَسْ ما لعَبَّادٍ عليكِ أمارةٌ أمِنْتِ وهذا تحملين طليقُ

قالوا: هذا موصول مبتدأ وطليقٌ خبره، وتحملين صلته ، والعائد محذوف والتقدير: والذي تحملينه طليق. والظاهر أنها خطأ من الشاعر أو ضرورة .

صلة الموصول

الصلة واجبة للموصول لأنها تفسر إبهامه، وقد تكون جملة أوشبه جملة. والجملة إسميه أوفعلية، وشرطها أن تكون خبرية لا إنشائية، فلا يصح: جاء الذي أضربه. بخلاف جاء الذي ضربته.

وشرطها أن تشتمل على ضمير يعود الى الموصول ويطابقه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، نحو: جاء الذي أكرمته، وجاءت التي أكرمتها، وجاء اللذان أكرمتهما، وجاءت اللتان أكرمتهما، وجاء الذين أكرمتهم، وجاء اللاتي أكرمتهن.

وقد يحذف الضمير، سواء كان مرفوعاً كقوله تعالى: **ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ**. أي الذي هو أشد. أو منصوباً نحو: **وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ**، قرأ غير حمزة والكسائي وشعبة: عَمِلَتْهُ بالهاء على الأصل، وقرأ هؤلاء بحذفها. أو مخفوضاً بالإضافة كقوله تعالى: **فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ**، أي ما أنت قاضيه. وقول الشاعر:

ستبدي لك الأيامُ ما كنتَ جاهلاً ويأتيك بالأخبار من لم تُزَوِّدِ

أي ما كنت جاهله. أو مخفوضاً بالحرف، كقوله تعالى: **يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ**، أي منه. وقول الشاعر:

نصلي للذي صلَّت قريشٌ ونعبده وإن جَحَدَ العمومُ

وقد تكون صلة الموصول شبه جملة ، وهي ثلاثة أشياء: الظرف ، نحو الذي عندك . والجار والمجرور ، نحو: الذي في الدار . والصفة الصريحة وهي إسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ، التي تكون صلة أل .

وإذا وقع الظرف والجار والمجرور صلة ، كانا متعلقين بفعل محذوف وجوباً تقديره: إستقر ، وفاعله ضمير مستتر . ويشترط فيهما أن يكون تامين فلا يجوز: جاء الذي بك ، ولا جاء الذي أمس ، لنقصانهما .

المعرف بأداة التعريف

الخامس من أنواع المعارف ، المعرف بأل: ويسمى ذو الأداة ، نحو: الفرس والغلام .

واختلف النحاة في المُعَرِّف ، فقال الخليل إن المعرف أل ، وقال سيبويه المعرف اللام ، والألف زائدة . ولا تترتب على ذلك ثمرة عملية مهمة .

وأل التعريف ثلاثة أنواع: لتعريف العهد ، وتسمى أل العهدية . ولتعريف الجنس وتسمى أل الجنسية ، أو التي لبيان الماهية وبيان الحقيقة . ولاستيعاب كل أفراد المعرَّف ، وتسمى أل الإستغراقية .

وأل العهدية قسمان: لأن العهد قد يكون ذكرياً كقولك: إشتريت فرساً ثم بعت الفرس ، أي المعهود المذكور . ولو قلت: ثم بعت فرساً ، لكان غير الفرس الأول . قال الله تعالى: مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ .

وقد يكون العهد ذهنياً ، كقولك: جاء القاضي ، إذا كان بينك وبين مخاطبك عهدٌ في قاضٍ خاص .

وأما التي لتعريف الجنس فكقولك: الرجل أفضل من المرأة ، إذ لم تُرد به رجلاً بعينه ولا امرأة بعينها ، بل أردت أن هذا الجنس أفضل من هذا . وليس معناها أن كل واحد من الرجال أفضل من كل واحدة من النساء ، لأن الواقع بخلافه ، وكذلك قولك: أهلك الناسَ الدينارُ والدرهم ، وقوله تعالى: وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ .

وأما التي للإستغراق ، فقد تكون لاستغراق حقيقة الأفراد ، ويصح حلول كلّ محلها كقوله تعالى: وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا ، أي كل واحد من أفراد الإنسان ضعيف . أو لاستغراق صفاتهم ، كقولك: أنت الرجل ، أي الجامع لصفات الرجال المحمودة . ولا يصح حلول كلِّ محلها إلا على المبالغة كما تقول: أنت كل الرجل . كما قال الشاعر:

ليس على الله بمستنكر أن يجمع العالم في واحد

ولغة حِمْيَر إبدال اللام ميماً ، وقد تكلم بها النبيﷺ فقال لهم: ليس من امْبِرِّ امْصيامُ في امْسفر . وعليه قول الشاعر:

ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي ورائي بامْسهمِ وامْسَلِمَه

التعريف بالإضافة

السادس من المعارف ، ما أضيف إلى أحد المعارف الخمسة: نحو: غلامي ، وغلام هذا ، وغلام الذي في الدار ، وغلام القاضي .

وتكون رتبته في التعريف كالمضاف إليه ، فالمضاف إلى العلم في رتبة العلم ، والمضاف إلى الإشارة في رتبة الإشارة ، وكذا الباقي ، إلا المضاف إلى الضمير فليس في رتبته بل في رتبة العلم ، لأنك تقول: مررت بزيد صاحبك ، فتصف العلم بالمضاف إلى الضمير ، ولو كان في رتبته للزم أن تكون الصفة أعرف من الموصوف .

الفصل الثامن:

المبتدأ والخبر

تعريف المبتدأ

حاول النحاة أن يُعَرِّفوا المبتدأ فيخرجوا منه الأسماء المرفوعة بغير الإبتداء كالفاعل، والمرفوعة بالنواسخ كإسم كان وخبر إن .

وقد تكلفوا في ذلك وأطالوا . والأولى أن يعرفوه بأنه إسم تبتدئ به الجملة بشروط معينة .

وقد يكون المبتدأ إسماً صريحاً نحو: زيدٌ قائم ، أو مصدراً مؤولاً ، كقوله تعالى: **وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ** ، أي وصيامُكم خير لكم .

وذكر النحاة أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، وقال ابن هشام: لأن النكرة مجهولة غالباً ، والحكم على المجهول لا يفيد .

والصحيح أن الحكم على المجهول نوع من التعريف . ولغة العرب مليئة بالإبتداء بالنكرة ، وقد اضطر النحاة الى تجويز ذلك ، وأخذوا يعددون المسوغات حتى عدَّد بعضهم أكثر من ثلاثين مسوغاً ، وهو تكلف !

تعريف الخبر ورابطه

والخبر مفرد أو جملة أو شبه جملة ، يُخبر بـه عـن المبتـدأ ، وهـو نـوع مـن الحكم عليه . ولا بد أن يرتبط به بأحد روابط أربعة:

الأول: الضمير وهو أصل الروابط ، كقولك: زيد أبوه قائم . فزيدٌ مبتدأ أول ، وأبوه مبتدأ ثان ، والهاء مضاف إليه ، وقائمٌ خبرُ المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبرُ المبتدأ الأول ، والرابط بينهما الضمير .

الثاني: الإشارة ، كقوله تعالى: وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ . فلباس مبتدأ والتقوى مضاف إليه ، وذلك مبتدأ ثان ، وخيرٌ خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، والرابط بينهما الإشارة .

الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه كقوله تعالى: الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ، فالحاقة مبتدأ أول ، وما مبتدأ ثان ، والحاقة خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه .

الرابع: العموم ، نحو: زيد نعم الرجل ، فزيد مبتدأ ، ونعم الرجل جملة فعلية خبرُه ، والرابط بينهما العموم . وذلك لأن أل في الرجل للعموم وزيد فرد من أفراده ، فدخل في العموم .

هذا كله إذا لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى، كقوله تعالى: قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ، فهو مبتدأ ، والله أحدٌ مبتدأ وخبر ، والجملة خبر المبتدأ الأول ، وهي مرتبطة به لأنها نفسه في المعنى ، لأن هو فيها بمعنى الشأن .

وقد يكون الخبر شبه جملة

ويقع الخبر شبه جملة، أي ظرفاً منصوباً، كقوله تعالى: وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ أوجاراً ومجروراً، كقوله تعالى: الْحَمْدُ لله رَبِّ الْعَالَمِينَ. وهما حينئذ متعلقان بمحذوف وجوباً، تقديره مستقر أو استقر. واختار الأول جمهور البصريين بحجة أن المحذوف الخبر، والأصل فيه أن يكون إسماً مفرداً. واختار الثاني الأخفش وجماعة، بحجة أن المحذوف العامل في الظرف ومحل الجار والمجرور، والأصل فيه أن يكون فعلاً.

والصحيح أن العامل المحذوف يجب أن يتناسب مع معنى الجملة، فقد يكون إسماً أو فعلاً، فقولك: زيد في الدار، أي كائن أو موجودٌ فيها. وإذا سئلت أين كان زيد؟ فأجبت: زيد في الدار، أي كان فيها.

وقولك: الحمد لله، أي الحمد ثابتٌ ومستحقٌّ له. وهكذا.

لا يخبر بالزمان عن الذات

ينقسم الظرف إلى: زماني ومكاني، والمبتدأ إلى جوهر كزيد وعمرو، وعرض كالقيام والقعود.

فإن كان الظرف مكانياً صح الإخبار به عن الجوهر والعرض، تقول: زيد أمامك، والخير أمامك. وإن كان زمانياً صح الإخبار به عن العرض

دون الجوهر ، تقول: الصوم اليوم ، ولا يجوز زيد اليوم ، أما قولهم: الليلة الهلال ، فهو على حذف مضاف والتقدير: الليلة طلوع الهلال .

قد يكون الخبر مرفوع الوصف

إذا كان المبتدأ وصفاً بعد نفي أو استفهام ، استغنى بمرفوعه عن الخبر تقول: أقائم الزيدان ، وما قائم الزيدان ، فالزيدان فاعل والكلام مستغن عن الخبر ، لأن الوصف هنا كالفعل والمعنى: أيقوم الزيدان . قال الشاعر:

خليليَّ ما وافٍ بعهديَ أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطعُ

وقال الشاعر:

أقاطنٌ قوم سلمى أم نَوَوْا ظَعَناً إن يظعنوا فعجيبٌ عيش من قطنا

تعدد الخبر

يجوز أن يخبر عن المبتدأ بأكثر من خبر كقوله تعالى: وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ . ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ . فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ .

وزعم بعضهم أن الخبر واحد وفي الآية مبتدآت محذوفة ، أي: وهو الودود ، وهو ذو العرش . مثل قولك: زيد شاعر وكاتب ، والزيدان شاعر وكاتب ، وهذا حلو حامض ، وكل ذلك لا تعدد فيه ، لأن الثاني معطوف ، أو لأن كل واحد مخبر عنه بخبر ، أو لأن الخبرين بمعنى خبر واحد . فالحلو الحامض هو المُرّ . لكن هذه التقديرات خلاف الأصل .

وقد يتقدم الخبر على المبتدأ

وقد يكون تقديمه واجباً لئلا يلتبس بالصفة كقولك: في الدار رجل . أو لأنه استفهام له صدر الكلام كقولك: أين زيد . أو لتحاشي عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، كقولهم: على التمرة مثلُها زبداً .

وقد يكون تقديمه جائزاً نحو: في الدار زيد ، وقوله تعالى: سَلامٌ هِيَ . وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ . ولم يجعلوا المقدم مبتدأ لئلا يخبر عن النكرة بالمعرفة .

وقد يحذف المبتدأ أو الخبر

قد يحذف أي منهما إذا دل عليه دليل كقوله تعالى: قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ ، أي هي النار . وقوله تعالى: سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا ، أي هذه سورة. وقوله تعالى: أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا ، أي دائم . وقوله تعالى: ءأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللهُ ، أي أم الله أعلم . وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر في قوله تعالى: سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ، فسلام مبتدأ حذف خبره ، أي سلام عليكم ، وقوم خبر حذف مبتدؤه ، أي: أنتم قوم .

ويجب حذف الخبر في أربعة موارد:

١ . قبل جواب لولا ، كقوله تعالى: لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ، أي لولا أنتم صددتمونا عن الهدى ، بدليل أن بعده: أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى .

٢. قبل جواب القسم الصريح ، كقوله تعالى: لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ، أي لعمرك يميني أو قسمي . أما اللفظ الذي يستعمل للقسم وغيره ، كعهد الله ، فيجوز فيه إظهار الخبر ، تقول: عليَّ عهدُ الله .

٣. قبل الحال التي يمتنع كونها خبراً ، كقولهم: ضربي زيداً قائماً ، أصله ضربي زيداً حاصلٌ إذا كان قائماً ، فحاصل خبر ، وإذا ظرف مضاف إلى كان التامة ، وفاعلها مستتر عائد على مفعول المصدر ، وقائماً حالٌ منه لا يصح كونها خبراً ، فلا تقول ضربي قائم ، لأن الضرب لا يوصف بالقيام. وكذلك قولك: أكثر شربي السويق ملتوتاً، وأخطب ما يكون الأمير قائماً.

٤. بعد واو المصاحبة الصريحة ، كقولهم: كل رجل وضَيْعتُه ، أي كل رجل مع ضيعته مقرونان ، وقد دل على الإقتران معنى المعيَّة في الواو .

○ ○

الفصل التاسع :

نواسخ حكم المبتدأ والخبر

سميت كان وأخواتها وإنَّ وأخواتها وظـنَّ وأخواتهـا: النواسـخ ، لأنهـا تنسخ حكم المبتدأ والخبر ، فكان ترفع المبتـدأ ويـسمى إسـمها وفاعلهـا ، وتنصب الخبر ويسمى خبرها. وإنَّ تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، ويـسميان إسمها وخبرها . وظن تنصبهما ، فيسميان مفعولاً أولاً وثانياً.

كان واخواتها

وهي ثلاث عشرة لفظة . منها ثمانية ترفع المبتدأ وتنصب الخبر بـلا شرط وهي: كان ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وصار وليس .

والصحيح أنها تسعة ، إذ لا وجه لعدم عدِّهم بقيَ من أخوات كان ، لأنها مثلها تأخذ إسماً وخبراً ، وتأتي ناقصة وتامة: تقول: بقي زيد قائماً .

ومن أخوات كان: ما يشترط أن يتقدم عليه نفي وهو: زال وبـرح وفتـئ وانفك .كقوله تعالى: وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ، وشبهه النهي والدعاء ، كقوله:

ألا يا اسلمي يـا دار مَـيٍّ عـلى الـبلي ولا زال مُـنْهَلاً بجَرْعَائِـكَ القَطْـرُ

ومنها: ما يعمل بشرط أن يتقدم عليه مـا المـصدرية الظرفيـة ، وهـو دام كقوله تعالى: وَأَوْصَانِى بِالصَّلاةِ وَالزَّكَوةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ، أي مدة دوامي حياً.

وقد يتوسط الخبر بين الفعل والإسم

يجوز في هذا الباب أن يتوسط الخبر بين الإسم والفعل ، كما يجوز في باب الفاعل أن يتقدم المفعول على الفاعل ، قال الله تعالى: وَكَانَ حَقًّـا عَلَيْنَـا نَـصْرُ الْمُؤْمِنِينَ . أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ . وقرأ حمزة وحفص: ليسَ البِرَّ أن تُوَلُّوا وُجُوهَكَم ، بنصب البر . وقال الشاعر:

سلي إن جهلتِ الناس عنا وعـنهمُ فلـيس سـواءً عـالمٌ وجهـولُ

لاطيبَ للعيش مـا دامـت منغـصةً لذَّاتُـه بادِّكـار المـوتِ والهـرمِ

وهذا يردُّ ما نقل عن بعض النحاة من منع تقديم خبر ليس ودام .

وقد يتقدم الخبر على الفعل واسـمه ، كقولـه تعـالى: أَهَـؤُلاءِ إِيَّـاكُمْ كَـانُوا يَعْبُدُونَ ، فتقدمُ إياكم وهو مفعول يعبدون ، يدل على جواز تقدم فعله .

ولا يجوز تقديم خبر ليس ودام ، لأنه يوجب التباس المعنى .

وذهب الفارسي وابن جني إلى جواز تقديم خبر ليس، مستدلين بقوله تعالى: أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ، فقد تقدم يوم وهو متعلق بمصروفاً وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل.

والجواب: أنهم توسعوا في الظروف ما لم يتوسعوا في غيرها.

أفعال الصيرورة

تستعمل كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، بمعنى صار، كقوله تعالى وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا، فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا، وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلاثَةً. فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً. ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً. وقال الشاعر:

أمستْ خلاءً وأمسى أهلها احتملوا　　　أخْنَى عليها الذي أخنى على لُبَدِ

وقال الآخر:

أضحى يمزق أثوابي ويضربني　　　أبعد شيبي يبغي عندي الأدبا

الأفعال الناقصة تكون تامة

تستعمل أفعال الباب تامة فتستغني بالفاعل عن الخبر، إلا ليس وفتئ وزال. قال الله تعالى: وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ. فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ. خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ. وقال الشاعر:

تطاول ليلُك بالإثْمِدِ　　　وباتَ الخليُّ ولم تَرْقُدِ

وبـــات وباتـــتْ لـــه ليلـــةٌ كليلـــة ذي العـــائر الأرمـــد
وذلـــك مـــن نبـــأٍ جـــاءني وخُبِّرْتُـهُ عـن بنـي الأسْـوَدِ

وقد اختلفوا في معنى تمامها ونقصانها ، فذهب أكثر البصريين الى أن تمامها دلالتها على الحدث والزمان ، فإن سلبت الدلالة على الحدث وتمحضت في الدلالة على الزمان كانت ناقصة . وهو وجه قوي ، لكن ابن هشام اختار أنها ناقصة ، لأنها لم تكتف بالمرفوع واحتاجت الى منصوب .

كان الزائدة

تستعمل كان في العربية ناقصة فتحتاج إلى إسم وخبر . وتامة فتحتاج إلى مرفوع فقط . وتستعمل زائدة فلا تحتاج إلى شئ ، وشرط زيادتها أن تكون بلفظ الماضي ، وتكون بين شيئين متلازمين ، ليسا جاراً ومجروراً كقولك: ما كان أحسن زيداً ، أصله: ما أحسن زيداً ، فزيدت فيه كان .

وقد يحذف آخر مضارع كان

يجوز حذف آخر كان إذا كانت بلفظ المضارع مجزومة ، وغير موقوف عليها ، ولامتصلة بضمير نصب ، ولا بساكن . كقوله تعالى: وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا . أصله أكون ، فحذفت الضمة للجازم والواو للساكنين ، وهما حذفان واجبان . وحذفت النون للتخفيف ، وهو حذفٌ جائز .

ولا يجوز الحذف في نحو: لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ .لأنها مكسورة لاتصال الساكن بها . ولا في نحو: إن يكنه فلن تُسَلَّط عليه ، لاتصالها بالضمير المنصوب ، ولا في الموقوف عليها .

وقد تحذف كان وحدها أو مع إسمها

قد تحذف كان وحدها ويبقى إسمها وخبرها ، ويعوض عنها بما .

وقال النحاة: إن ذلك يكون بعد أن المصدرية لتعليل فعل بفعل ، كقولك: أمَّا أنت منطلقاً انطلقت ، أصله انطلقت لأن كنت منطلقاً ، فقدمت اللام وما بعدها ، فصار لأن كنت منطلقاً ، ثم حذف الجار وكان اختصاراً ، فانفصل الضمير فصار: أن أنت ، ثم زيد ما عوضاً فصارت: أن ما أنت ، ثم أدغمت النون في الميم فصار أما أنت ، كقول الشاعر:

أبا خراشة أما أنتَ ذا نفرٍ فإن قوميَ لم تأكلْهُمُ الضَّبُعُ

وكلام النحاة فيه مناقشة ، والمتيقن أن: أمَّا أنت ، بمعنى أمَّا كنت .

وقد تحذف كان مع إسمها ويبقى الخبر ، ولايعوض عنها شيء ، وذلك بعد إن ولو الشرطيتين ، كقولهم: المرء مقتول بما قُتل به ، إن سيفاً فسيفٌ وإن خنجراً فخنجرٌ ، والناس مجزيُّون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ ، وإن شراً فشر . وقال الشاعر:

لا تَقْرَبَنَّ الدهرَ آلَ مُطَرَّفٍ إن ظالماً أبداً وإن مظلومَا

وقولهم: التمس ولو خاتماً من حديد .

وقول الشاعر:

لا يأمن الدهر ذو بغيٍ ولو ملكاً　　　جنودُهُ ضاق عنها السهلُ والجبلُ

ما ولا ولات النافية

تعمل ما ، ولا، ولات النافية عمل ليس، فترفع الإسم وتنصب الخبر .

أما ما ، فالحجازيون يُعملونها عمل ليس ، وبها جاء التنزيل ، قال الله تعالى: مَا هَذَا بَشَراً . مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ . ولإعمالها عندهم ثلاثة شروط أن يتقدم إسمها على خبرها، وأن لا تقترن بإن الزائدة ، ولايقترن خبرها بإلا، فلهذا أهملت في قولهم: ما مسيءٌ من أعتب ، لتقدم الخبر . كما أهملت لوجود إن في قول الشاعر:

بني غدانة ما إن أنتمُ ذهب　　　ولا صريفٌ ولكن أنتمُ الخزفُ

كما أهملت لاقتران خبرها بإلا في قوله تعالى: وَمَا مُحَمَّدٌ إلا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ . وَمَا أَمْرُنَا إِلا وَاحِدَةٌ .

أما بنو تميم فلا يُعملونها عمل ليس أبداً ، ويقرؤون: ما هذا بشرٌ .

وأما لا النافية ، فتعمل عمل ليس بأربعة شروط: أن يتقدم إسمها ، ولا يقترن خبرها بإلا ، وأن يكون إسمها وخبرها نكرتين ، ويكون ذلك في

الشعر لا في النثر ، فلا يجوز إعمالها في نحو: لا أفضلُ منك أحدٌ ، ولا في نحو: لا أحدٌ إلا أفضل منك ، ولا في نحو: لا زيدٌ قائم ولا عمرو . وهٰذا غلط المتنبي في قوله:

إذا الجودُ لم يُرزقْ خلاصاً من الأذى فلا الحمدُ مكسوباً ولا المال باقيا

وأما لات النافية ، فهي لا ، زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ أو للمبالغة ، وتعمل فقط في لفظ الحين ويحذف إسمها ، كقوله تعالى: فَنَادَوْا وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ . والتقدير: فنادى بعضهم بعضاً أن ليس الحينُ حينَ فرار .

الثاني من النواسخ: إن وأخواتها

الثاني من نواسخ المبتدأ والخبر: ما ينصب الإسم ويرفع الخبر، وهو ستة أحرف: إن ، وأن ، ومعناهما التأكيد تقول: زيد قائم ، ثم تؤكد الخبر بإن فتقول: إن زيداً قائم .

وكذلك أن ، لكن يجب أن يسبقها كلام ، كقولك بلغني أو أعجبني ونحوه ، فتعقب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه ، تقول: زيدٌ عالم فيوهم ذلك أنه صالح فتقول: لكنه فاسق . وتقول: ما زيدٌ شجاع ، فيوهم ذلك أنه ليس بكريم ، فتقول: لكنه كريم .

وكأن للتشبيه، كقولك:كأن زيداً أسد، أو الظن كقولك:كأن زيداً كاتب.

وليت للتمني، وهو طلب ما لاطمع فيه كقول الشيخ:ليت الشباب يعود، أو ما فيه عسر ، كقول المعدم الآيس: ليت لي قنطاراً من الذهب .

ولعل للترجي ، وهو طلب المحبوب المستقرب حصوله ، كقولك: لعل زيداً قادمٌ ، أو للتعليل كقوله تعالى: **فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ** ، أي لكي يتذكر ، نص على ذلك الأخفش .

ما الحرفية تبطل عمل إن وأخواتها

إذا دخلت ما الحرفية على إن وأخواتها أبطلت عملهن ، وصح دخولهن على الجملة الفعلية ، قال الله تعالى: قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ . وقال تعالى: كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ . وقال الشاعر:

فوالله ما فارقتكم قالياً لكم ولكنَّ ما يُقضى فسوف يكونُ

وقال الآخر:

أعد نظراً يا عبدَ قيسٍ لعلما أضاءت لك النارُ الحمارَ المقيدا

ويستثنى منها ليت ، فلا تدخل على الجملة الفعلية ، فلا يقال: ليتما قام زيد . ولذا أجازوا في لَيْتَمَا أن تعمل وأن تهمل .

أما ما الإسمية فإنها إذا دخلت على إن واخواتها لا تبطل عملها ، كقوله تعالى: إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ ، أي إن الذي صنعوه كيد ساحر .

إن المكسورة المخففة لا تعمل

إذا خففت إن المكسورة يجوز إعمالها وإهمالها كقولك: إنْ زيدٌ لمنطلق ، وإنْ زيداً منطلق . والأرجح الإهمال، قال تعالى: إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ . وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ . وَإِنَّ كُلاً لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ . قرأ الحرميان وأبو بكر في الأخيرة بالتخفيف والإعمال .

أما لكن المخففة فتهمل ، لأنها تدخل حينئذ على الجملة الفعلية ، قال الله تعالى: وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ . وقال تعالى: لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ . فدخلت على الجملتين .

ان المخففة المفتوحة تبقى عاملة

إذا خففت أنَّ المفتوحة فصارت أنْ ، بقيت عاملة ، لكن يجب أن يكون إسمها ضميراً بمعنى الشأن ، وأن يكون محذوفاً .

وأما خبرها فيجب أن يكون جملة ، وقد يجب فصله عنها بفاصل من أربعة فواصل هي: قد ، والسين ، ولو ، ولا . كقوله تعالى: وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا . لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا . عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى . أَفَلا يَرَوْنَ أَلا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً . وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ. وربما جاء بغير فصل كقول الشاعر:

علموا أن يُؤَمَّلُونَ فجادوا — قبل أن يُسألوا بأعظمِ سُؤْلِ

لكن الجملة الإسمية لاتحتاج الى فاصل ، كقوله تعالى: أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، تقديره أنه الحمد لله ، أي الشأن .

وكذا الفعلية إذا كان فعلها جامداً كقوله تعالى: وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ . وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلا مَا سَعَى. والتقدير: وأنه عسى، وأنه ليس.

وكذا الجملة الفعلية إذا كان فعلها دعاء كقوله تعالى: وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا ، في قراءة من خفف أنْ وكسر الضاد .

وربما جاء خبرها في ضرورة الشعر غير مفصول ، كقول الشاعر:

علمـوا أن يُؤمَّلُـونَ فجـادوا ‏ ‏ قبل أن يُسـألوا بـأعظمِ سُـؤْلِ

أو مصرحاً به غير ضمير شأن ، كقول الشاعر:

بأنْـكَ ربيـعٌ وغيـثٌ مَريـعٌ ‏ ‏ وأنْـكَ هنـاك تكـون الـثِّمالا

حكم كأن إذا خففت

إذا خففت كأنَّ وجب إعمالها مثل أنَّ ، ويذكر إسمها أكثر من أنْ ، ولا يلزم أن يكون ضميراً ، قال الشاعر:

ويومـاً تُوافينـا بوجـهٍ مُقَسَّـمٍ ‏ ‏ كأنْ ظبيةٌ تعطـو إلى وارقِ السَّلَمْ

يروى برفع ظبية وهو الأصح ، أي كأنها ظبية تمد عنقها لتأكل ورق شجر السلم . ويروى بنصبها على أنها إسم كأنْ والجملة بعدها صفة ، والخبر محذوف أي: كأن ظبيةً تشبه هذه المرأة ، فيكون من عكس التشبيه .

وإن كان خبر كأن المخففة فعلاً ، وجب أن يفصل عنها إما بلَمْ أو قَدْ ، كقوله تعالى: كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ ، وقول الشاعر:

كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا ‏ ‏ أنـيسٌ ولم يَسْمَر بمكـة سـامِرُ

وقول الآخر:

أزف الترحل غير أن ركابنا لما تَزَل برحالنا وكأنْ قدِ

أي: وكأن قد زالت ، فحذف الفعل .

تقديم خبر إن واخواتها

لايجوز تقديم خبر إن وأخواتها كما في باب كان ، فلاتقول: إنَّ قائمٌ زيداً، كما تقول: كان قائماً زيد . ذلك أن الأفعال أمكنُ في العمل من الحروف . وما أحسن قول ابن عنين يشكو تأخره:

كأنيَ من أخبار إنَّ ولم يُجِز لها أحدٌ في النحو أن تتقدما

ويستثنى إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، قال الله تعالى: إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً . إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ .

وجوب كسر همزة إن

اتفق النحاة على أن همزة تفتح إذا صح تأويلها وما بعدها بمصدر ، وتكسر فيما عدا ذلك ، قال ابن مالك:

وهمزَ إنَّ افتحْ لِسَدِّ مصدرِ مسدَّها وفي سوى ذاك اكْسِرِ

وذكر ابن هشام أنها تكسر في أربعة مواضع:

أحدها: إذا جاءت في ابتداء الجملة ، كقوله تعالى: إِنَّا أَنزَلْنَاهُ . إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ . أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ .

الثاني: بعد القسم ، كقوله تعالى: حم. وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ . إِنَّا أَنزَلْنَاهُ. يس . وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ . إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ .

الثالث: أن تكون محكية بالقول ، كقوله تعالى: قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ . .

الرابع: أن تقع اللام بعدها ، كقوله تعالى: وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ . فإن لم تكن لام فتحت ، كقوله تعالى: عَلِمَ اللهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ . شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلا هُوَ .

دخول اللام على خبر إن وإسمها

يجوز دخول لام الإبتداء على خبر إن المكسورة أو إسمها ، بشرط أن يتأخرا ولا يتقدما ، كقوله تعالى: وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ . إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً .

كما يجوز دخولها على معمول الخبر نحو: إن زيداً لطعامك آكل ، وعلى ضمير الفصل ، كقوله تعالى: إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ . وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ . وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ .

وقد يجب دخول اللام إذا خففت وأهملت كقولك: إنْ زيدٌ لمنطلقٌ ، وذلك للتمييز بينها وبين إن النافية كالتي في قوله تعالى: إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا . وتسمى اللام الفارقة .

لا النافية للجنس العاملة عمل إن

تعمل لا النافية للجنس عمل إنَّ بشرطين: أن يكون إسمها وخبرها نكرتين ، وأن يكون خبرها مؤخراً .

فإن كان إسمها مفرداً مضافاً أو شبهه ، ظهر عليه النصب ، كقولك: لا صاحبَ علمٍ ممقوت . ولا طالعاً جبلاً حاضر .

وإن كان غير مضاف يبنى على ما ينصب به كقولك: لا أحدَ عندي . ولا رجالَ عندي . ولا مسلمين في الدار.

وقد تُلحق صفة إسمها به في البناء على الفتح ، شبيهاً بتركيب خمسةَ عشرَ مثل: لا رجلَ ظريفَ عندي ، فإن فصل بينهما فاصل لم يَجز البناء على الفتح ، وجاز النصب أو الرفع كقولك: لا رجلَ في الدرا ظريفاً أو ظريفٌ وكذا شبه المضاف كقولك: لا رجلَ طالعاً جبلاً ، أوطالعٌ جبلاً .

أما النكرة المجموع بألف وتاء فيبنى مع لا على الكسر ، وقد يبنى على الفتح ، وروي بالوجهين قول الشاعر:

لا سابغاتِ ولا جَأْواءَ باسلةً تقي المنونَ لدى استيفاءِ آجال

فإن كانت لا نافية للوحدة وليس للجنس عملت عمل ليس ، نحو: لا رجل في الدار بل رجلان . وإن كانت ناهية اختصت بالفعل وجزمته ،

نحو: لا تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا . وإن كانت زائدة لم تعمل شيئاً ، نحـو: مـا منعـك ألا تسجد إذ أمرتك .

أما إذا كان معمولها معرفة ، فلا تعمل ووجب تكرارها ، كقولك:لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ . وكذا إن تقدم خبرها كقوله تعالى: لا فِيهَا غَوْلٌ وَلا هُـمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ .

إذا تكررت لا النافية للجنس

إذا تكررت لا مع النكـرة كقولـك: لاحـولَ ولاقـوةَ إلا بـالله ، جـاز في الأولى الفتح والرفع ، فإن فتحتَ جاز في الثانية الفتح والنصب والرفـع ، وإن رفعتَ جاز في الثانية الرفع والفتح ، ويمتنع النصب .

فتحصل أنه يجوز فيها خمسة أوجه: فتح الإسمين ورفعهما ، وفـتح الأول ورفع الثاني ، وعكسه ، وفتح الأول ونصب الثاني .

فإن لم تتكرر مع النكرة الثانية لم يجز في الأولى الرفع ولا في الثانيـة الفـتح بل تقول: لاحولَ وقوةً أو قوةٌ ، بفتح حول لا غير ونصب قوة أو رفعها.

ظن وأخواتها

الباب الثالث من النواسخ: ما ينصب المبتدأ والخبر معاً، وتسمى أفعال القلوب وهي: ظَنَّ، نحو: وَإِنِّي لأظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا . ورأى، نحو: إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا . وَنَرَاهُ قَرِيبًا . وقول الشاعر:

رأيت اللهَ أكبرَ كلِّ شيء   محاولةً وأكثرَهم جنودا

وحَسِبَ، نحو: لاتحسبوه شراً لكم . ودَرَى: كقول الشاعر:

دُرِيتَ الوفيَّ العهدِ ياعُرْوُ فاغتبط   فإنَّ اغتباطاً بالوفاء حميدُ

وخَالَ، كقول الشاعر: يخال به راعي الحمولة طائرا .

وزعم، كقول الشاعر:

زعمتني شيخاً ولست بشيخٍ   إنما الشيخ من يَدُبُّ دبيبا

ووَجَد، كقوله تعالى: تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا .

وعَلِمَ، كقوله تعالى: فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ .

إلغاء أفعال القلوب وتعليقها

يجوز إلغاء أفعال القلوب وإبطال عملها في اللفظ والمحل، إذا تقدم المفعولان أو أحدهما عليها، كقولك: زيداً ظننت عالماً بالإعمال، ويجوز زيد ظننت عالمٌ بالإهمال، قال الشاعر:

أبا الأراجيز يا ابن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلت اللؤمُ والخور

فقد ألغى خِلتُ ورفع اللؤم فهو مبتدأ مؤخر، وخبره في الأراجيز.

وتقول: زيدٌ عالمٌ ظننت بالإهمال، وهو الأرجح بالإتفاق، ويجوز زيداً عالماً ظننت بالإعمال، قال الشاعر:

القوم في أثري ظننت فإن يكن ما قد ظننت فقد ظفرت وخابوا

فأهمل ظن لتأخرها. أما إذا تقدم الفعل القلبي على المبتدأ والخبر، فلا يجوز إهماله، لا تقول: ظننت زيدٌ قائمٌ بالرفع، وأجازه الكوفيون.

وأما التعليق، فهو إبطال عملها لفظاً لا محلاً، لدخول ما النافية بينها وبين معموليها كقوله تعالى: لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلاءِ يَنْطِقُونَ. فهؤلاء مبتدأ وينطقون خبره، وليسا مفعولاً أولاً وثانياً.

وكذلك إذا دخلت لا النافية كقولك: علمت لا زيدٌ قائمٌ ولا عمرٌو. وإن النافية كقوله تعالى: وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلا قَلِيلاً، أي ما لبثتم إلا قليلا.

ولام الإبتداء ، كقولك: علمت لزيد قائم . قال الله تعالى: وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ . ولام القسم كقول الشاعر:

ولقد علمتُ لتأتينَّ مَنِيَّتي إن المنايا لا تَطِيشُ سهامُها

والإستفهام كقولك: علمت أزيد قائم .

وكذا إذا كان فيها إسم استفهام سواء كان جزءً من الجملة ، كقوله تعالى: وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى . أو لم يكن جزءً من الجملة كقوله تعالى: وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ . فأي منقلب منصوبة بينقلبون ، ولا يصح أن تكون منصوبة بيعلم ، لأن الإستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، فتكون يعلم معلقة لما فيها من إسم استفهام .

وسمي هذا الإهمال تعليقاً لأن فعل القلب في قولك: علمت ما زيدٌ قائم، عاملٌ في المحل ، بدليل العطف على محل الجملة بالنصب ، كقول كثير:

وما كنت أدري قبل عَزَّةَ ما البُكا ولا موجعاتِ القلب حتى تَوَلَّتِ

فعطف موجعات بالنصب على محل جملة ما البكا ، مع أن أدري عُلقت عن العمل فيه بسبب الإستفهام .

الفصل الحادي عشر:

الفاعل

الفاعل: إسم صريح أو مؤول به، أسند إليه فعلٌ أو مؤول به، مقدمٌ عليه بالأصالة. سواء كان واقعاً منه كقولك: ضرب زيد عمراً، أو قائماً به كقولك: علم زيد، ومات زيد. لأن العلم والموت قائمان به.

ويدخل في قولنا: أو مؤول به، نحو: أن تخشع، في قوله تعالى: **أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ**، فإنه فاعل، لأنه تأويله: خشوع قلوبهم.

ويدخل في قولنا: أو مؤول به، مختلفٌ في قوله تعالى: **مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ**، فألوانه فاعل، لأنه أسند إليه مختلف وهو بمعنى: يختلف.

وخرج بقولنا: مقدم عليه، نحو زيد من قولك: زيد قام، فليس بفاعل لأن الفعل المسند إليه مؤخر عنه، فهو مبتدأ والفعل خبر.

وخرج بقولنا بالأصالة، نحو: زيد من قولك: قائم زيد، فإن تقديمه عليه ليس بالأصالة، بل هو في نية التأخير.

وخرج بقولنا: واقعاً منه ، نحو زيد من قولك: ضُرب زيد ، فإن الفعل المسند إليه واقع عليه لا منه .

أحكام الفاعل

ذكر النحاة للفاعل عدة أحكام ، منها: أن يتقدم عامله عليه ولايتأخر عنه ، فلا يجوز في: قام أخواك ، أن تقول: أخواك قام ، بل تقول: أخواك قاما ، فأخواك مبتدأ ، وقاما: فعل وفاعل ، والجملة منهما خبر .

ومنها: أن عامله لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع ، فلا يقال: قاما أخواك ولا قاموا إخوتك ، ولا قمن نسوتك . بل يقال في الجميع قام ، بالإفراد . ومن العرب من يلحقها بالعامل ، وقد روي عن النبيﷺ أنه تكلم بها مع أحد فقال: يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار .

ومنها: أن الفاعل إذا كان مؤنثاً لحقت عامله تاء التأنيث الساكنة ، إن كان ماضياً ، أو المتحركة إن كان وصفاً ، فتقول: قامت هند ، وزيد قائمة أمه .

ويجوز إلحاق تاء التأنيث وحذفها في أربع مسائل:

١ . في المؤنث المجازي ويقصدون به ما لا فرج له ، فتقول طلع الشمس ، قال الله تعالى: قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ . وقال عز وجل: فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ . وقال بعضهم: إن إلحاق التاء أفصح، ويرده أنه لايوجد في القرآن غير الأفصح .

٢. أن يكون حقيقي التأنيث منفصلاً عن فاعله بغير إلا، كقولك: حضرت القاضي امرأة، ويجوز: حضر القاضي امرأة، والأول أفصح.

٣. أن يكون العامل نعم أو بئس، نحو: نعمت المرأة هند ونعم المرأة هند.

٤. أن يكون الفاعل جمع تكسير، نحو: جاء الزيود وجاءت الزيود. وجاء الهنود وجاءت الهنود. فمن أَنَّثَ فعلى معنى الجماعة، ومن ذَكَّر فعلى معنى الجمع. أما جمع التصحيح فحكمه حكم مفرده، تقول: جاءت الهنداتُ بالتاء لا غير، وقام الزيدون بترك التاء لا غير.

وذكر النحاة أنه يجب إلحاق التاء في غير ذلك، كما إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً غير مفصول عن عامله ولا واقعاً بعد نعم أو بئس، كقوله تعالى: **إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ**. أو كان الفاعل ضميراً متصلاً كقولك: الشمس طلعت.

حذف الفاعل

يحذف الفاعل وجوباً في أربعة مواضع:

الأول: في قولك: ما قام إلا هند، فقد أوجبوا فيه ترك التاء، لأن ما بعد إلا ليس الفاعل، بل هو بدل من فاعل مقدر قبل إلا، وهو المستثنى منه وهو مذكر، والتقدير: ما قام أحد إلا هند.

والثاني: فاعل المصدر كقوله تعالى: **أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ. يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ**. تقديره أوطعامه يتيماً.

والثالث: في باب النيابة نحو: وقُضِيَ الأمْرُ . أصله: وقضى الله الأمر .

والرابع: فاعل أفعل في التعجب اذ دل عليه مثله ، كقوله تعالى: أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ . أي وأبصر بهم ، فحذف بهم من الثاني لدلالة الأول عليه ، وهو في موضع رفع فاعل عند الجمهور .

تأخر الفاعل عن الفعل

الأصل في الفاعل أن يلي عامله ، وحق المفعول أن يأتي بعدهما ، قال الله تعالى: وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ . .

وقد يتأخر الفاعل عن المفعول جوازاً أو وجوباً ، فالجائز كقوله تعالى: وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ ، وقول الشاعر:

جاء الخلافةَ أو كانت لهُ قدراً   كما أتى ربَّهُ موسى على قَدَرِ

فلو قيل في الكلام: جاء النذر آل فرعون ، لكان جائزاً ، لأن الضمير حينئذ يكون عائداً على متقدم لفظاً ورتبة ، وهو الأصل في عود الضمير .

أما تأخير الفاعل وجوباً فكقوله تعالى: وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ، لأنك لو قدمت الفاعل فقلت: ابتلى ربه إبراهيم ، لزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك لا يجوز . وكذلك قولك: ضربني زيد ، لأنك لو قلت: ضرب زيد إياي فصلت الضمير مع التمكن من وصله ، وهو لا يجوز .

ويجب أيضاً تقديم الفاعل إذا التبس بالمفعول كقولك: ضرب موسى عيسى ، فلو وُجدت قرينة معنوية تدل عليه نحو: أرضعت الصغرى الكبرى ، وأكل الكمثرى موسى ، أو قرينة لفظية كقولك: ضربت موسى سلمى ، وضرب موسى العاقل عيسى ، جاز تأخيره ، لانتفاء اللبس .

وقد يجب تقديمه كقوله تعالى: أَيًّا مَا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ، فأياً مفعول تدعو مقدم وجوباً لأنه شرط وله صدر الكلام ، وتدعو مجزوم به .

فاعل نعم وبئس

يجب في فاعل نِعْمَ وبئس أن يكون إسماً معرفاً بأل ، نحو: نعم العبد ، أو مضافاً لما فيه أل ، كقوله تعالى: وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ . فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ، أو مضمراً مستتراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز ، كقوله تعالى: بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً ، أي بئس هو أي البدل بدلاً .

وإذا استوفت نعم فاعلها الظاهر أو المضمر وتمييزه ، جيء بالمخصوص بالمدح أو الذم ، فقيل: نعم الرجل زيد ، ونعم رجلاً زيد . وإعرابه مبتدأ والجملة قبله خبر ، والرابط بينهما العموم الذي في الألف واللام .

ولا يجوز بالإجماع أن يتقدم المخصوص على الفاعل ، فلا يقال: نعم زيد الرجل ، ولا على التمييز خلافاً للكوفيين ، فلا يقال: نعمَ زيدٌ رجلاً .
ويجوز بالاجماع أن يتقدم على الفعل والفاعل نحو: زيد نعم الرجل.

ويجوز أن تحذفه إذا دل عليه دليل ، قال الله تعالى: إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ . أي هو ، أي أيوب .

نائب الفاعل

قد يحذف الفاعل للجهل به أو لغرض آخر ، كقولك: سُرق المتاعُ .

وقولهم: من طابت سريرتُه حُمدت سيرتُه ، وقوله تعالى: إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انْشُزُوا فَانْشُزُوا . وقول الشاعر:

وإن مُدت الأيدي إلى الزاد لم أكن ... بأعجلهم إذ أجشعُ القوم أعجلُ

فحذف الفاعل في ذلك كله لجهالته أو لغرض آخر ، وأقيم مقامه المفعول به وأخذ أحكامه ، فصار مرفوعاً بعد أن كان منصوباً ، وعمدةً بعد أن كان فضلةً ، وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم ، ويؤنث له الفعل إن كان مؤنثاً ، تقول في ضرب زيد هنداً: ضُرِبَتْ هندٌ .

يكون نائب الفاعل إسماً غير صريح

إذا لم يوجد مفعول للنيابة عن الفاعل ، فقد ينوب عنه المصدر أو الظرف أو الجار والمجرور ، تقول: جُلِسَ جلوس الأمير ، وسِيرَ فرسخٌ ، وصِيمَ رمضان ، ومُرَّ بزيد .

ويشترط في الظرف والمصدر: أن يكون محدداً ولو بوصف، كقولك: ضُرِبَ ضربٌ شديد، وصيم زمنٌ طويل. ولا يصح أن تقول: ضُرِبَ ضربٌ، ولا صِيمَ زمنٌ، ولا اعتُكف مكان، لعدم اختصاصها.

كما يشترط أن لا يكون ممنوعاً من الصرف، ولا منصوباً على الظرفية، أو المصدرية، أي مفعولاً مطلقاً، فلا يجوز سبحانُ الله بالضم، بقصد يُسَبَّحُ سبحانَ الله، ولا: يُجاء إذا جاء زيد، على أن إذا نائب الفاعل.

كما لا تصح نيابة المصدر والظرف والجار والمجرور، إذا كان المفعول به موجوداً، فلا تقول: ضُرب اليوم زيداً، خلافاً للأخفش والكوفيين. واحتجوا بقراءة أبي جعفر: لِيُجْزَىَ قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ. وبقول الشاعر:

وإنما يرضي المنيبُ ربَّهُ ما دام معنياً بذكر قلبَهُ

فأقيم بها وبذكر مقام الفاعل، مع وجود قوماً وقلبه. وأجيب عن البيت بأنه للضرورة، وعن القراءة بأنها شاذة.

صيغة الفعل المبني للمجهول

إذا حذف الفاعل تغير الفعل من المبني للمعلوم الى المبني للمجهول، فيُضم أوله ماضياً كان أو مضارعاً، ويُكسر ما قبل آخره في الماضي ويفتح في المضارع، تقول ضُرب ويُضرب. وإذا كان أوله تاء ضُمَّ أوله وثانيه،

تقول: تُعُلِّمَتِ المسألةُ . وإن كان أوله همزة وصل ضُمَّ أوله وثالثه ، تقول أُنْطُلِقَ بزيد ، قال الله تعالى: فَمَنِ اضْطُرَّ ، وقال الهذلي:

سبقوا هَوِيَّ وأعنقوا لهواهمُ   فتُخُرِّمُوا ولكل جنبٍ مصرع

وإذا كان ماضياً ثلاثياً معتل الوسط نحو: قال وباع ، جاز لك فيه ثلاث لغات ، أفصحها كسر ما قبل الألف فتقلب ياء ، تقول: قِيلَ وبِيعَ . ويجوز إشمام الكسر شيئاً من الضم . ويجوز ضم أوله وقلب الألف واواً ، فتقول: قُولَ وبُوعَ . وهي لغة غير مستعملة في عصرنا .

الإشتغال

معنى الإشتغال عند النحويين: أن يتقدم الإسم ويكون عامله مشغولاً عنه بالعمل في ضميره ، أو بما يتعلق به ، كقولك: زيداً ضربته ، أو ضربت أخاه ، أو مررت به . فلو قلت: زيداً ضربتُ لما كان اشتغالاً ، لأن العامل لا يشغله شيء عن العمل في زيد ونصبه مفعولاً مقدماً .

وحكم الإسم المقدم في حالة الإشتغال أنه يجوز رفعه بالإبتداء ، والجملة بعده في محل رفع ، خبره . ويجوز نصبه مفعولاً بفعل محذوف مناسب فسره الفعل الموجود ، مثل: ضربتُ ، وأهنتُ ، وجاوزتُ ، وأمثالها .

وقد تورط النحاة فقالوا إن النصب أرجح إذا كان الفعل للطلب نحو: زيداً إضربه ، فواجههم إجماع القراء على الرفع في قوله تعالى: وَالسَّارِقُ

وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ، وقوله :الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا . بل في قوله عز وجل: جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا . فحاولوا تعديل قاعدتهم ، وقالوا إن الفعل عمل فيما يتعلق بالسارقَيْن ، وليس في ضميرهما.. الخ.

لكن قولهم بترجيح النصب لا يصح ، لأن القرآن ليس فيه ما هو مرجوح ولا أقل فصاحة ، فلا بد أنهم لم يعرفوا وجه الرفع في الآيتين .

بينما ورد النصب في قوله تعالى: فَقَالُوا أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ ، فقد يكون الرفع مرتبطاً بعلاقة العقوبة بالجرم ، أو بالمأمور بتنفيذ العقوبة ، أو بنوع الطلب.. الخ.

فالقدر المتيقن جواز الرفع والنصب ، ولا عبرة بترجيح النحويين لهذا ، أو لذاك .

متى يجب الرفع في الإشتغال

قال ابن هشام: وأما وجوب الرفع ففيما إذا تقدم على الإسم أداة خاصة بالدخول على الجملة الإسمية كإذا الفجائية ، كقولك: خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو ، فهذا لا يجوز فيه النصب لأنه يقتضي تقدير الفعل ، وإذا الفجائية لا تدخل إلا على الجملة الإسمية .

وأما الذي يستويان فيه فضابطه أن يتقدم على الإسم عاطف مسبوق بجملة فعلية ، مخبر بها عن إسم قبلها ، كقولك: زيد قام أبوه وعمراً أكرمته . وذلك لأن (زيد قام أبوه) جملة كبرى ، أي في ضمنها جملة ، وهي

إسمية الصَّدر فعلية العَجْز ، فإن راعيت صدرها رفعت عمـرواً فعطفـت جملة إسمية على إسمية ، وإن راعيت عجزها نـصبته فعطفـت فعليـة عـلى فعلية . فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين .

وأما الذي يترجح فيه الرفع فما عدا ذلك ، كقولك: زيد ضربته ، قال الله تعالى: جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا. أجمعت السبعة على رفعه وقرئ شاذاً بالنصب. وإنما يترجح الرفع في ذلك لأنه الأصل ولا مرجح لغيره . وليس منه قوله تعالى: وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُـرِ ، لأن المعنى أن كل مافعلوه ثابـت في الزبـر ، وليس أنهم فعلوا كل شئ في الزبر حتى يصح تسليط الفعل على ما قبلـه ، فالرفع هنا واجب لا راجح ، والفعل المتأخر صفة للإسم .

التنازع

معنى التنازع عند النحاة: أن يتقدم عاملان أو أكثر ، ويتأخر معمـول أو أكثر ، يصلح كل منها لكل منهما، كقوله تعالى: آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا . فآتوني يحتاج إلى مفعول ثان ، وأفرغ يحتاج إلى مفعول ، وقطراً يصلح لكل منهما .

ومثال تنازع العاملين أكثر من معمول: ضرب وأكرم زيد عمراً .

ومثال تنازع أكثر مـن عـاملين معمـولاً واحـداً: كـما صـليت وباركـت وترحمت على إبراهيم . فعلى إبراهيم ، مطلوب للعوامل الثلاثة .

ومثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول، ما روي عنه ﷺ: تسبحون وتحمدون دُبُرَ كل صلاة ثلاثاً وثلاثين، وتكبرون أربعاً وثلاثين .

واختلف النحاة في العامل الذي يجب أن يعمل، فالكوفيون يُعملون الأول لسبقه، والبصريون يُعملون الأخير لقربه . وإن أعملتَ الأول أو الثاني أضمرتَ في الآخر ما يحتاج اليه من عوامل تناسب الجملة .

هذا، وقد نبه النحاة على أنه ليس من التنازع قول امرئ القيس:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشةٍ   كفاني ولم أطلب، قليلٌ من المال

وذلك لأن المعنى: كفاني قليلٌ من المال، ولم أطلب الملك . وهو واضح .

المفعول وأنواعه

الفاعل مرفوع أبداً، والمفعول منصوب أبداً. وقالوا إن سبب ذلك أن الفاعل واحد والمفعول متعدد، والنصب أخفُّ فجعلوه للمتعدد المتكرر.

والمفعول خمسة أنواع: المفعول به كضربت زيداً. والمفعول المطلق أو المصدر كضربت ضرباً. والمفعول فيه أو الظرف كصُمْتُ يوم الخميس، وجلست أمامك. والمفعول له كقمت إجلالاً لك. والمفعول معه، كسرتُ والنِّيلَ.

ونقَّصَ الزجاج منها المفعول معه فجعله مفعولاً به، لأنه التقدير فيه: سرت وجاوزت النيل. ونقَّص الكوفيون منها المفعول له فجعلوه من باب المفعول المطلق مثل: قعدت جلوساً. وزاد السيرافي سادساً هو المفعول منه نحو: **وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً**، لأن المعنى من قومه. وسمى الجوهري المستثنى مفعولاً دونه.

المفعول به

المفعول به: وقد عرفه ابن الحاجب بأنه: ما وقع عليه فعل الفاعل، كضربت زيداً. وأُشْكِلَ عليه بقولك: ما ضربت زيداً، ولا تضرب زيداً، وأجاب بأن المراد بالوقوع تعلقه به بشكل ما. فهو إذن تعريف للغالب.

المنادى

جعل النحاة المنادى من المفعول به ، لأن قولك: يا عبد الله أصله: أدعو عبد الله . وهو تسامح ، لأن المنادى نوع مستقل في معناه وأحكامه .

وينصب المنادى في ثلاث حالات:

١ . أن يكون مضافاً كقولك: يا عبد الله ، ويا رسول الله . قال الشاعر:

ألا يا عباد الله قلبي متيمٌ   بأحسن من صلى وأقبحهم بعلا

٢ . أن يكون شبيهاً بالمضاف ، وهو ما اتصل به شئ يتمم معناه ، إما إسم مرفوعٌ بالمنادى كقولك: يامحموداً فعله ، ويا حسناً وجهه ، ويا جميلاً فعله ، ويا كثيراً بِرُّه . أو منصوبٌ به كقولك: يا طالعاً جبلاً . أو مجرورٌ بجار يتعلق به كقولك: يا رفيقاً بالعباد ، ويا خيراً من زيد . أو معطوفٌ عليه قبل النداء كقولك: يا ثلاثةً وثلاثين ، لرجل سميته بذلك .

٣. أن يكون نكرة مطلقة،كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، قال الشاعر:

فيا راكباً إما عرضتَ فَبَلِّغَنْ   نداماي من نجرانَ أنْ لا تلاقيا

ويبنى المنادى على الضم أو على ما يرفع به ، بشرطين: أن يكون مفرداً ومعرفة . ومعنى المفرد: أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به . ومعنى المعرفة هنا يشمل العَلَم كزيد وعمرو ، والمعيَّن بالنداء كرجل وإنسان ، عندما تريد بهما معيناً ، فتقول: يا زيدُ بالضم ، ويا زيدان بالألف ، ويا زيدون

بالواو ، قال الله تعالى: قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا . يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ . فنوح علم ، وجبال صارت معرفة بالنداء .

المنادى المضاف الى ياء المتكلم

يجوز في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم كغلامي ، ستة وجوه:

١ . إثبات الياء الساكنة ، كقوله تعالى: يَا عِبَادِي لا خَوْفٌ عَلَيْكُم .

٢ . حذف الياء وإبقاء الكسرة دليلاً عليها ، كقوله تعالى: يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ .

٣ . ضم الحرف الذي كان مكسوراً لأجل الياء وهي لغة ضعيفة ، حكوا من كلامهم: يا أمُّ لا تفعلي ، بالضم ، وقرئ: قَالَ رَبُّ احْكُمْ بِالْحَقِّ .

٤ . فتح الياء ، قال الله تعالى: قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ .

٥ . يا غلاما ، بقلب الكسرة قبل الياء فتحةً فتصير الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. قال الله تعالى: يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللهِ . يَا أَسَفاً عَلَى يُوسُفَ .

٦ . حذف الألف وإبقاء الفتحة دليلاً عليها ، كقول الشاعر:

ولست براجعٍ ما فات مني بلهفَ ولا بليتَ ولا لوَ اني

أما إذا كان المنادى المضاف إلى الياء أباً أو أماً ، فيجوز فيه عشر لغات ، وهي الست المذكورة ، وأربعُ لغاتٍ أخر:

١ . إبدال الياء تاء مكسورة ، وبها قرأ السبعة (عدا ابن عامر): يَا أَبتِ .

٢ . إبدالها تاء مفتوحة ، وبها قرأ ابن عامر: يَا أَبتَ .

٣. يا أبتا ، بالتاء والألف ، وبها قرئ شاذاً .

٤. يا أبتي بالتاء والياء . وهاتان اللغتان قبيحتان .

أما إذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى الياء ، مثل يا غلام غلامي ، فلا يجوز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة ، إلا ابن أم وابن عم ، فيجوز فيهما فتح الميم وكسرها . وقرأ السبعة بهما في قوله تعالى: قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي . قَالَ يَا ابْنَ أُمَّ لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي .

ويجوز فيه لغتان قليلتا الإستعمال: إثبات الياء وقلبها ألفاً ، كقول الشاعر:

يا ابن أمي ويا شُقَيِّق نفسي أنت خَلَّفتني لدهرٍ شديد

وقال الشاعر: يا ابنة عما لا تلومي واهجعي .

حكم تابع المنادى

إذا كان المنادى مبنياً ، وكان تابعه نعتاً أو تأكيداً أو بياناً أو نَسَقاً بالألف واللام ، مفرداً أو مضافاً ، جاز فيه الرفع على لفظ المنادى ، والنصب على محله . تقول في النعت: يا زيدُ الظريفُ بالرفع ، والظريفَ بالنصب .

وفي التأكيد: يا تميمُ أجمعون وأجمعين . وفي البيان: يا سعيدُ كُرْزٍ وكُرْزاً .

وفي النسق: يا زيد والضحاك ، قال الشاعر:

فما كعب ابن مامة وابن أروى بأجودَ منك يا عُمَرُ الجوادا

والقوافي منصوبة . وقال الله تعالى: يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ . وقرئ شاذاً والطيرُ . وتقول: يا زيدُ الحسنُ الوجه ، والحسنَ الوجه . وقال الشاعر:

يا صاحِ يا ذا الضَّامر العَنْسِ والرَّحل ذي الأقتاب والحَلْس

فإن كان تابع المنادى مضافاً وليس فيه أل ، وجب نصبه على المحل ، كقولك: يا زيدُ صاحبَ عمرو ، ويا زيدُ أبا عبد الله ، ويا تميمُ كلكم أو كلهم ، ويا زيد وأبا عبد الله .قال الله تعالى:قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ.

وإن كان صفةً لأي وجب رفعه ، كقوله تعالى: يَا أَيُّهَا النَّاسُ. يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ .

وإن كان بدلاً أو نسقاً بغير أل ، أخذ حكم المنادى ، تقول في البدل: يا سعيد كرزُ بضم كرز بغير تنوين ، كما تقول يا كرزُ . ويا سعيد أبا عبد الله بالنصب ، كما تقول يا أبا عبد الله . وفي النسق: يا زيد وعمرو بالضم ، ويا زيد وأبا عبد الله بالنصب . وكذا حكم البدل والنسق مع المنادى المعرب.

وإذا تكرر المنادى المفرد مضافاً نحو: يا زيد زيد اليعملات ، جاز في الأول الضم بجعله منادى مفرداً ، ويكون الثاني عطف بيان بتقدير أعني ، أو منادى سقط منه حرف النداء . وجاز فيه الفتح لأن الأصل: يا زيد اليعملات زيد اليعملات . فحذف اليعملات من الثاني لدلالة الأول عليه كما قال سيبويه ، وقال المبرد حذف من الأول لدلالة الثاني عليه .

ولا دليل على قول أي منهما .

ترخيم المنادى المعرفة

يجوز ترخيم المنادى بحذف آخره تخفيفاً. فإن كان آخره تاءً صح ترخيمه مطلقاً، فتقول في ثُبَة وهي الجماعة: ياثُبُ، كما تقول في عائشة: يا عَائشُ. وإن لم يكن مختوماً بالتاء فلا يصح ترخيمه إلا إذا كان علماً مبنياً على الضم وأكثر من ثلاثة أحرف، تقول في حارث وجعفر: يا حارِ ويا جعفُ، ولا يجوز في نحو عبد الله، لأنه ليس مضموماً، ولا في إنسان مقصوداً به معين لأنه ليس علماً، ولا في نحو زيد لأنه ثلاثي. وأجاز الفراء الترخيم في حَكَم وحَسَن، ونحوهما من الثلاثيات المحركة الوسط.

والغالب أن يحذف من المنادى المرخم حرفٌ واحد، وقد يحذف منه حرفان بشرط أن يكون ما قبل الحرف الأخير زائداً، ومعتلاً، وساكناً، ويكون قبله ثلاثة أحرف فما فوقها، نحو: سلمان ومنصور ومسكين علماً، فتقول: يا سلمُ ويا منصُ ويا مسكُ، وقال الشاعر في مروان:

يامروُ إن مطيتي محبوسةٌ ترجو الحباءَ وربُّها لم ييأس

وقال الآخر:

قفي فانظري يا أَسْمُ هل تعرفينه أهذا المغيريُّ الذي كان يُذكر

ويجب الإقتصار على حذف الحرف الأخير في نحو مختار علماً، لأن المعتل أصلي والأصل: مُختِير أو مختَيَر، فأبدلت الياء ألفاً. وأجاز الأخفش حذفها.

وقد يكون المحذوف كلمة برأسها ، وذلك في المركب تركيب مزج ، نحو معدي كرب وحضرموت ، تقول: يا معدي ويا حَضْرُ .

المستغاث به

من أقسام المنادى: المستغاث به، وهو المنادى ليُخَلِّص من شدة ، أو يُعين على دفع مشقة . ولا يستعمل له من حروف النداء إلا (يا) خاصة .

والغالب استعماله مجروراً بلام مفتوحة ، فتقول: يا لَلمسلمين، ويا لَزيد . واللام ومجرورها متعلقان بفعل محذوف عند ابن الصائغ وابن عصفور ، وينسب ذلك إلى سيبويه . وقال ابن خروف هي زائدة لا تتعلق بشيء . وعند ابن جني متعلقان بيا لأن فيها معنى الفعل .

وإذا عطفت على المستغاث وأعدت معه يا ، فتحت اللام ، قال الشاعر:

يا لَقومي ويا لَأمثال قومي ... لأناسٍ عُتُوُّهم في ازدياد

وإن لم تُعد يا ، كسرت لام المعطوف ، كقول الشاعر:

يبكيك ناء بعيد الدار مغتربُ ... يا لَلكهول وللشبان لِلعجب

وللمستغاث به استعمالان آخران ، أحدهما: أن تُلحق آخره ألفاً فلا تَلْحَقُهُ حينئذ اللام من أوله ، وذلك كقول الشاعر:

يا يزيدَا لِآملٍ نيلَ عِزٍّ ... وغنىً بعد فاقةٍ وهَوَانِ

والثاني: أن لاتدخل عليه اللام من أوله ولا الألف من آخره ، فيجري عليه حكم المنادى فتقول: يا زيدٌ لِعمرو ، بضم زيد ، ويا عبدَ الله لِزيد ، بنصب عبد الله ، قال الشاعر:

ألا يا قومِ للعجبِ العجيبِ وللغَفَلات تَعْرُضُ للأريبِ

حكم المندوب

المندوب هو: المنادى المتفجع عليه ، أو المتوجع منه ، كقول المتنبي:

واحـرَّ قلبـاه ممـن قلبـه شَبِمُ ومَن بجسمي وحالي عنده سَقَمُ

ولا يستعمل فيه من حروف النداء إلا الواو غالباً ، وتختص به ، ويا ، إذا لم يلتبس بالمنادى . وحكمه حكم المنادى ، فتقول: وازيدُ بالضم ، وتقول: ياعبد الله بالنصب . ولك أن تلحق آخره ألفاً ، فتقول: وازيدا .

ولك أن تلحق بها هاء الوقف أو هاء السكت ، فتقول: وازيداه .

ويجب حذف هذه الهاء إذا وصلت الكلام إلا في الضرورة كما مرَّ في بيت المتنبي . وحينئذ تُضم تشبيهاً بهاء الضمير ، أوتُكسر لالتقاء الساكنين .

المفعول المطلق

الثاني من المفاعيل المفعول المطلق: وهو مصدر فَضْلَةٌ تَسَلَّطَ عليه عامل من لفظه أو من معناه . كقوله تعالى: وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً . وقولك: قعدت جلوساً ، وتألَّيْتُ حِلْفَةً. قال الشاعر :

تَألَّى ابنُ أوس حِلْفَةً ليردني   إلى نسوة كأنهن مفائد

وذلك لأن الإلية هي الحلف، والقعود هو الجلوس.

وليس من باب المفعول المطلق قولك: كلامك كلام حسن، وقول العرب: جَدَّ جِدُّه، وإن كان عامله من لفظه، لأن كلام الثانية وجِدَّهُ عمدةٌ في الكلام وليسا فضلة، أي إضافة. وقد قلنا إن عامله من لفظه على مذهب سيبويه في أن عامل الرفع في الخبر هو المبتدأ.

المفعول المطلق النائب عن المصدر

وقد تنصب كلمات على المفعول المطلق وليست مصدراً، بل نائبة عن المصدر، مثل كل وبعض مضافين إلى المصدر، كقوله تعالى: فَلا تَمِيلُوا كُلَّ المَيْلِ. وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ. والعدد نحو: فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً فثمانين مفعول مطلق وجلدةً تمييز. وأسماء الآلات نحو: ضربته سوطاً، أو عصاً، أو مِقْرَعَةً.

ولا تنوب عن المصدر صفته نحو: وَكُلا مِنْهَا رَغَدًا، خلافاً للمعربين زعموا أن الأصل أكلاً رغداً فحذف الموصوف ونابت عنه صفته فنصبت. ومذهب سيبويه أنها حال من مصدر الفعل المفهوم منه، والتقدير: فكلا حالة كون الأكل رغداً، ويدل عيه أنهم يقولون: سِيرَ عليه طويلاً، فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل، ولا يقولون طويلٌ بالرفع، فدل على أنه حالٌ لا مصدر، وإلا لجازت إقامته مقام الفاعل كالمصدر.

المفعول له

الثالث من المفاعيل: المفعول له ويسمى المفعول لأجله ومن أجله . وهو كل مصدر مُعَلَّل لحدث مشارك له في الزمان والفاعل . كقوله تعالى: يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ . فالحذر مصدر منصوب ، ذُكر علةً لجعل الأصابع في الآذان ، وزمنه وزمن الجعل واحد ، وفاعلهما أيضاً واحد وهم الكافرون . فلما استوفى هذه الشروط ، انتصب .

فلو فقد المعلل شرطاً من هذه الشروط وجب جرُّهُ بلام التعليل ، فمثال مافقد المصدرية قوله تعالى: هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً ، فإن المخاطبين هم العلة في الخلق ، وقد خفض ضميرهم باللام ، لأنه ليس مصدراً . وكذلك قول امرئ القيس:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة ... كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال

فأدنى أفعل تفضيل وليس مصدراً ، فلهذا جاء مخفوضاً باللام .

ومثال ما فقد اتحاد الزمان قول الشاعر:

فجئت وقد نَضَّتْ لنومٍ ثيابها ... لدى الستر إلا لِبْسَةَ المتفضِّل

فإن النوم وإن كان علة في خلع الثياب لكن زمن الخلع سابق عليه .

ومثال ما فقد اتحاد الفاعل قول الشعر:

وإني لتعروني لذكراك هَزَّةٌ ... كما انتفض العصفورُ بلَّلَهُ القَطْرُ

فإن الذكرى علة عُرُوِّ الهزة وزمنها واحد ، لكن فاعل العُرُوّ الهزة وفاعل الذكرى المتكلم، فالمعنى: لذكري إياك . فاختلف الفاعل وخفض باللام . وعلى هذا جاء قوله تعالى: لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ، فإن تركبوها بتقدير لأن تركبوها ، وهو علة لخلق الخيل والبغال والحمير ، وجيء به مقروناً باللام لاختلاف الفاعل، لأن فاعل الخلق هو الله تعالى وفاعل الركوب بنو آدم. ونصب زينةً ، لأن فاعل الخلق والتزيين هو الله تعالى .

المفعول فيه أو ظرف المكان والزمان

الرابع من المفعولات: المفعول فيه ، وهو الظرف أو إسم الزمان والمكان الذي يأتي بمعنى: في ، كقولك: صمت يوم الخميس ، وجلست أمامك . فليس من الظرف يوماً وحيثُ ، في قوله تعالى: إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا . وقوله تعالى: اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ، لأنهما ليسا بمعنى في ، بل المعنى يخافون نفس اليوم ، ويعلم الله تعالى نفس المكان المناسب لوضع الرسالة ، ولهذا أعربا مفعولاً به ، وحيثُ منصوب بفعل يعلم المقدر . وليس منها أيضاً نحو: (أن تنكحوهن) من قوله تعالى: وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ، لأنه بمعنى في ، لكنه ليس زماناً ولا مكاناً .

نصب أسماء الزمان والمكان على الظرفية

جميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية ، لا فرق فيها بين المختص والمعدود والمبهم . والمختص: ما يقع جواباً لمتى ، كأن تقول يوم الخميس .

والمعدود: مايقع جواباً لـ (كم) كالأسبوع والشهر والحول . والمبهم: ما لا يقع جواباً لشيء منهما ، كالحين والوقت .

أما أسماء المكان فلا ينصب منها على الظرفية إلا المبهم وهو ثلاثة أنواع:

١ .أسماء الجهات الست وهي: فوق وتحت وأعلى وأسفل ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال ووراء وأمام . وما بمعناها ، كعند ولدى .

قال الله تعالى: وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ . قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا . وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ . وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ . وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ .

٢. أسماء مقادير المساحات ، كالفرسخ والميل والبريد .

٣. ما كان مصوغاً من مصدر عامله ، كقولك: جلست مجلس زيد ، فالمجلس مشتق من الجلوس الذي هو مصدر لعامله وهو جلست . قال الله تعالى: وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ . ولو قلت: ذهبت مجلس زيد أو جلست مذهب عمرو ، لم يصح ، لاختلاف مصدره ومصدر عامله.

المفعول معه

الخامس من المفعولات: المفعول معه ، وهو ما جاء بعد الواو وقصد به المعية ، وسبقه فعل أو ما فيه حروفه ومعناه .

وليس منه المنصوب بعد الواو في قولك: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ لأن معناه الجمع أي لا تفعل هذا مع فعلك هذا، فلايسمى مفعولاً معه.

وليس منه الجملة الحالية في نحو: جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ. وإن كان معناه جاء زيد مع طلوع الشمس، إلا أنه جملة وليس مفرداً.

وليس منه ما بعد الواو في نحو: إشترك زيد وعمرو، فإن المفعول معه فضلة، وهذا عمدة، أي لايستغنى عنه فلا يقال: إشترك زيد.

وشرط المفعول معه أن يكون مسبوقاً بفعل كقولك: سرتُ والنيلَ وقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾. أو بما فيه معنى الفعل وحروفه. كقولك: أنا سائرٌ والنيلَ. فلا يجوز النصب في قولهم: كل رجل وضيعته خلافاً للصيمري، لأنه ليس فيه فعلٌ ولا ما فيه معنى الفعل.

وكذا لا يجوز: هذا لك وأباك، بالنصب، لأن اسم الإشارة وإن كان فيه معنى الفعل وهو أشير، لكن ليس فيه حروفه.

حكم الإسم بعد الواو

للإسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل أومعناه، ثلاث حالات:

إحداها: وجوب نصبه مفعولاً معه، إذا كان العطف ممتنعاً لمانع معنوي أو نحوي، كقولك: لا تَنْهَ عن القبيح وإتْيَانَه. أي مع إتيانه. فلو عطفته للزم التناقض. وكقولك: قمتُ وزيداً، لأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بمنفصل، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ

وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ . وكذا في مثل قولك: مررت بك وزيداً ، لأنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض ، كقوله تعالى: وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ . وقد أجاز ذلك بعضهم .

والثانية: رجح ابن هشام في قولك: كن أنت وزيداً كالأخ ، نصبه مفعولاً معه ، لأنك لو عطفت زيداً على ضمير كن لزم أن يكون زيد مأموراً ، وأنت لا تريد أن تأمره ، وإنما تريد أن تأمر مخاطبك ، قال الشاعر:

فكونوا أنتمُ وبني أبيكم مكان الكُليتين من الطِّحال

ثم ذكر ابن هشام أنه لايصح أن تقول: كالأخوين ، لأن ما بعد المفعول معه يجب أن يطابق الطرف الذي قبله وليس الطرفين ، وهو مقتضى السماع والقياس، وقيل إن الأخفش أجاز مطابقتهما قياساً على العطف . ومع ذلك جَوَّزَ ابن هشام العطف وإن رجَّح النصب على المفعول معه . والصحيح أنه يجب هنا النصب ولايجوز العطف لأنه معنى غير مقصود .

والثالثة: وجوب العطف وعدم جواز النصب على المفعول معه ، وذلك إذا أمكن العطف بغير ضعف في اللفظ ولا في المعنى ، نحو: قام زيد وعمرو ، لأن العطف هو الأصل ولا مضعف له ، فيجب .

والعجيب أن ابن هشام جعل العطف هنا راجحاً ولم يوجبه ! ولعله يقصد بتضعيف المفعول معه وترجيح العظف ، وجوبه .

الفصل الثالث عشر:

الأسماء التي تعمل عمل أفعالها

يعمل عمل فعله سبعةُ أسماء منها: هيهات بمعنى: بَعُدَ ، وصَهْ بمعنى أسكت ، وَوَيْ بمعنى: أعجبُ .

١- اسم الفعل

ويكون للماضي كهيهات بمعنى بعد ، قال الشاعر:

فهيهاتَ هيهاتَ العقيقُ ومَنْ به ... وهيهاتَ خِلٌّ بالعقيق نواصله

ويكون إسم فعل أمر ، كصَهْ ، بمعنى أسكت ، وفي الحديث: إذا قلت لصاحك والإمام يخطب: صَهْ ، فقد لغوت .

ويكون إسم مضارع ، نحو وَيْ بمعنى أعجب ، قال تعالى: **وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ** . أي أعجب لعدم فلاحهم . ويقال فيه: وَا ، قال الشاعر:

وا بأبي أنت وفوك الأشنبُ ... كأنما ذُرَّ عليه الزَّرْنَبُ

وواهاً ، قال الشاعر :

واهاً لسلمى ثم واهاً واهَا ... يا ليت عيناها لنا وفاها

ومن أحكام إسم الفعل: أنه لا يتأخر عن معموله ، فلا يجوز أن تقول: زيداً عليك ، تقصد: عليك زيداً ، وقد أجازه الكسائي محتجاً بقوله تعالى: كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ ، قال معناه عليكم كتاب الله ، أي إلزموه .

ومنعه البصريون وقالوا إن كتاب الله مصدر محذوف العامل ، والتقدير: كَتَبَ اللهُ ذلك كتاباً عليكم .

ومن أحكامه: أنه إذا دل على الطلب جاز جزم المضارع في جوابه ، تقول: نزال نحدثْك بالجزم ، كما تقول: إنزل نحدثْك ، وقال الشاعر:

وقولي كلَّما جَشَأتْ وجَاشَتْ مكانَك تُحمدي أو تَستريحي

فمكانك في الأصل ظرف مكان ، ثم جعل إسماً للفعل ومعناه: أثبتي. وقوله تُحمدي مضارع مجزوم في جوابه ، وعلامة جزمه حذف النون .

ومن أحكامه أن الفعل بعد الفاء لاينصب في جوابه ، فلا يصح: مكانِك فتُحمدي ، وصَهْ فتُحدثُك ، خلافاً للكسائي . بل فتحمدين ونحدثُك .

٢- المصدر

الثاني من الأسماء العاملة عمل الفعل، المصدر: وقد يضاف الى الفاعل كقوله تعالى: وَلَوْلا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ . وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ . وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ . أويضاف الى المفعول ، كقول الشاعر:

ألا إن ظلمَ نفسه المرءُ بيِّنٌ إذا لم يَصُنْهَا عن هَوىً يغلب العقلا

وقول الشاعر، كما في كتاب سيبويه:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرةٍ نفيَ الدراهيم تِنْقَادَ الصَّياريف

وقد يكون المصدر منوناً وإعماله أقيس من إعمال المضاف، لأنه يشبه الفعل بالتنكير، كقوله تعالى: أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ . يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ . تقديره: أو أن يطعم في يوم ذي مسغبة يتيماً .

وقد يكون المصدر العامل معرفاً بأل، وإعماله شاذ، كقول الشاعر:

عجبتُ من الرزق المسيء إلهُهُ ومن ترك بعض الصالحين فقيرا

أي عجبت من أن رَزَق المسيءَ إلهُه، ومن أن تَرَكَ بعض الصالحين فقيراً.

شروط عمل المصدر

استنبط النحاة من استقرائهم للعربية، ثمانية شروط لعمل المصدر:

١ . أن يصح أن تقديره بفعل مع أن أو مع ما، كقولك: أعجبني ضربك زيداً، ويعجبني ضربك عمراً . فيصح أن تقول مكانه: أعجبني أن ضربت زيداً، ويعجبني أن تضرب عمراً . وقولك: يعجبني ضربك زيداً الآن، لأنك تقدر مكانه الفعل وما المصدرية فتقول: يعجبني ما تضرب . قال تعالى: بِمَا رَحُبَتْ . أي برحبها . وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ . أي عَنَتَكُم .

بينما لايصح في قولك: ضرباً زيداً ، أن تجعل المصدر عـاملاً وزيـداً مفعولـه ، لأن المصدر حلَّ محل الفعل وحده بدون حرف مصدري . فيكون زيداً منصوباً بفعل محذوف هو الناصب للمصدر ، أي: إضرب زيداً ضرباً .

كما لاتستطيع أن تقدر المصدر في نحو: مررت بزيد فإذا له صوتٌ صوتَ حمار ، فصوت الثاني لا يصح نصبه بـصوت الأول ، لأن المعنـى يـأبى أن يحل محل الأول فعلٌ مع حرف مصدري ولا بدونه ، لأن المراد أنك مررت به وهو في حالة تصويته ، لا أنه أحدث التصويت عند مرورك به .

٢. أن لايكون مصغراً ، فلا يجوز: أعجبني ضُرَيْبُك زيداً .

وقاس بعضهم عليه المصدر المجموع فمنع إعماله ، لأن كلاً منهما يختلف عن الفعل . وأجاز إعماله كثير من النحاة ، واستدلوا بنحو قول الشاعر:

وعدتَ وكان الخُلْفُ منك سجيةَ مواعيـدَ عُرْقُـوبٍ أخـاه بيثـربِ

٣. أن لا يكون مضمراً ، فلا تقول ضربي زيداً حسن، وهو عمراً قبـيح . وأجاز ذلك الكوفيون واستدلوا بقول زهير بن أبي سلمى:

وما الحربُ إلا ما علمـتمْ وذقـتمُ وما هـو عنهـا بالحـديث المُـرَجَّمِ

أي: وما الحديث عنها بالحديث المرجم ، قالوا (عنها) متعلـق بالـضمير وهذا البيت نادر قابل للتأويل ، فلا تبنى عليه قاعدة .

٤. أن لا يكون محدوداً ، فلا تقول: أعجبني ضربتك زيداً . وشذ قوله:

حابى به الجَلْدُ الذي هو حازمٌ بضربة كفيهِ الملا نفسَ راكب

فأعمل الضربة في الملا ، ونفس راكب مفعول ليحابي . ومعناه أنه عدل عن الوضوء إلى التيمم ، وسقى الراكب ماء وضوئه فأحيا نفسه .

٥. أن لا يكون موصوفاً قبل العمل ، فلا يقال: أعجبني ضربك الشديد زيداً ، فإن أخرت الشديد جاز ، قال الشاعر:

إن وجدي بك الشديدَ أراني عاذراً فيك من عهدت عذولا

٦. أن لايكون محذوفاً ، وبهذا ردوا من قال في: مالَكَ وزيداً ، تقديره وملابستك زيداً ، ومن قال إن تقدير البسملة: ابتدائي بسم الله ثابت ، فحذف المبتدأ والخبر وأبقى معمول المبتدأ . وجعلوا من الضرورة قوله:

هل تذكرن إلى الديرين هجرتكم ومسحكم صلبكم رحمان قربانا

بتقدير: وقولكم يا رحمن قرباناً.

٧. أن لا يكون مفصولاً عن معموله ، ولهذا لم يرتضوا أن تكون يوم تبلى السرائر في قوله تعالى: إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ . يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ، معمولاً لرجعه لأنه فصل بينهما بالخبر .

٨. أن لا يكون مؤخراً عنه ، فلا يجوز: أعجبني زيداً ضربك . وأجاز السهيلي تقديم الجار والمجرور واستدل بقوله تعالى: لا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً. وقولهم: اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجاً ومخرجاً .

٣- إسم الفاعل

الثالث من الأسماء التي تعمل عمل فعلها: إسم الفاعل، وهو الوصف الدال على الفاعل كضارب ومكرم . فإن كانت معه أل عمل مطلقاً، ماضياً كان أو حالاً أو مستقبلاً ، تقول: جاء الضارب زيداً أمس ، أو الآن أو غداً ، لأنه حلَّ محل الفعل ضرب في الماضي ويضرب في غير الماضي . والفعل يعمل في جميع الحالات . قال امرؤ القيس:

القاتلين الملك الحَلاحِلا خيرَ مَعَدٍّ حَسَباً ونائلا

وإن كان مجرداً من أل عمل بشرطين:

الأول: أن يكون للحال أو الإستقبال ، وخالف الكسائي وهشام وابن مضاء ، فأجازوا إعماله إن كان للماضي ، واستدلوا بقوله تعالى: وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد . وأجيب بأن الجملة هنا حالية أي الآن باسط يديه ويصح أن تقول: وكلبهم يبسط ذراعيه ، وهي جملة حالية ، ولأن الله تعالى قال: **وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ** ، ولم يقل وقلبناهم .

الشرط الثاني:أن يعتمد على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف كقوله:

خليليَّ ما وافٍ بعهديَ أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع

فأنتما فاعل بواف لاعتماده على النفي . ومثال الإستفهام قوله:

أقاطنٌ قوم سلمى أم نَوَوْا ظَعَناً إن يظعنوا فعجيبٌ عيش من قطنا

ومثال اعتماده على المخبر عنه، قوله تعالى: إِنَّ اللهَ بَالِغُ أَمْرِهِ.

ومثال اعتماده على الموصوف: مررت برجل ضارب زيداً، وقول الشاعر:

إني حلفت برافعين أكفهم   بين الحطيم وبين حوضي زمزم

وذهب الأخفش إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على شئ، واستدل بقوله:

خبيرٌ بنو لِهْبٍ فلاتك مُلغياً   مقالة لِهْبِيٍّ إذا الطير مرتِ

فبنو لهْب فاعل بخبير مع أن خبيراً لم يعتمد. وأجيب: بأنا نحمله على التقديم والتأخير، فبنو لهب مبتدأ وخبير خبره.

ورُدَّ بأنه لايُخبر بالمفرد عن الجمع. وأجيب بأن وزن فعيل قد يستعمل للجماعة، كقوله تعالى: وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ.

٤- أمثلة المبالغة

الرابع مما يعمل عمل فعله: أمثلة المبالغة، وهي خمسة: فَعَّال وفَعُول وفَعِيل وفَعِل. قال الشاعر:

أخا الحرب لَبَّاساً إليها جِلالَها   وليس بِوَلاجِ الخوالفِ أعقلا

وقال الآخر:

ضَروبٌ بنصل السيف سُوقَ سِمانها   إذا عَدموا زاداً فإنك عاقرُ

وقالوا: إنه لَمِنْحَارٌ بَوائكَها. والله سميعٌ دعاءَ من دعاه. وقال الشاعر:

أتــاني أنهــم مَزِقُــونَ عِــرضي جِحَــاشُ الكِــرْمِلِينَ لهــا فَدَيــدُ

والثلاثة الأولى أكثر استعمالاً ، وكلها تقتضي تكرار الفعل ، فلا يقال ضَرَّابٌ لمن ضرب مرة واحدة ، وكذا الباقي .

وحكم أمثلة المبالغة وشروطها كإسم الفاعل سواء، وإعمالها قول سيبويه وأصحابه ، وحجتهم السماع وأنها محولة عن إسم الفاعل للمبالغة.

ولم يُجز الكوفيون إعمال شيء منها لمخالفتها أوزان المضارع ومعناه ، وحملوا نصب الإسم بعدها على تقدير فعل ، ومنعوا تقديمه عليها .

ويرد عليهم قول العرب: أما العسلَ فأنا شرَّابٌ .

ولم يُجز بعض البصريين إعمال فعيل وفعل ، وأجاز الجرمي إعمال فَعِل لأنه على وزن الفعل ، كعَلِمٍ وفَهِمٍ .

وينبغي أن نُنبه هنا: الى أن تسميتهم لها بأمثلة المبالغة فيه ضعف ، فقصدهم أن الضرَّاب والأكول والشريف يتصفون بهذه الصفات بدرجة عالية مُرَكَّزة ، فسموها صفات مبالغة ، لأن معنى بالغ أن يبلغ الشخص من العمل جهده ومن الصفة درجة عالية ، لكن المبالغة في عرف الناس تشمل الكذب فأوهمت تسميتهم بأن أمثلة المبالغة لامصداقية لها ، وهو خطأ. (راجع كتاب العين للخليل:٤/ ٤٢١، وغريب الحديث للحربي:١/ ٣١٠، و:٢/ ٤٠٧، والصحاح:٤/ ١٣١٦، وشرح الرضي للشافية:٤/ ٢٤٠، ولسان العرب:٨/ ٤١٩، وفيه: والمبالغة: أن تبلغ في الأمر جهدك . ويقال: بلغ فلان أي جَهِد ، قال الراجز :

إن الضباب خضعت رقابها للسيف لما بلغت أحسابها . أي مجهودها).

٥- إسم المفعول

الخامس مما يعمل عمل فعله، إسم المفعول: كمضروب ومُكرم، وهو كاسم الفاعل في أنه لا يعمل إلا بشرط اعتماده على (أل) أو على نفي وشبهه. تقول: جاء المضروبُ عبدُه، فترفع العبد بمضروب على أنه قائم مقام فاعله، سواء قصدت الماضي أو الحال أو الإستقبال، لأن فيه (أل).

لكن لاتقول: زيدٌ مضروبٌ عبدُه، إن أردت الحال أو الإستقبال. ولا تقول: مضروب عبدُه وأنت تريد الماضي، خلافاً للكسائى. ولا تقول: مضروب الزيدان، لعدم اعتماده على نفي وشبهه، خلافاً للأخفش.

أقول: هذا رأي ابن هشام وابن عقيل وغيرهما، لكنه أمرٌ سماعي، يكفي فيه شهادة مثل الكسائي بأن العرب يعملونه للماضي بدون اعتماده على أل ونفي وشبهه.

٦- الصفة المشبهة

النوع السادس من الأسماء التي تعمل عمل فعلها: الصفة المشبهة باسم الفاعل، وهي الصفة المصوغة لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها لغير تفضيل، ودون إفادة حدوث ولا استمرارٍ وتجدد، مثل حسن، في قولك: مررت برجل حسن الوجه، فحسنٌ صفة، لأنها تدل على حدث وصاحبه ولم تُصَغْ للتفضيل، كما هو الحال في: أفضل وأعلم وأكثر.

١. ذكر ابن هشام أن صيغة الصفة المشبهة تخالف إسم الفاعل وحركات المضارع غالباً، وأن معمولها لا يتقدم عليها فلا تقول: زيدٌ وجهَه حسن، بنصب الوجه، ويجوز في إسم الفاعل أن تقول: زيدٌ أباه ضارب. وعلل

ذلك بأن الصفة المشبهة ضعيفة ، لأنها فرعٌ عن إسم الفاعل ، بينما إسم الفاعل قوي ، لأنه فرعٌ عن أصل هو الفعل .

٢. وذكر أن معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سببياً متصلاً بضمير الموصوف ، نحو: مررت برجل حسنٍ وجهُه ، أو بما يقوم مقام ضميره، نحو: مررت برجل حسنِ الوجه، لأن أل قائمة مقام الضمير المضاف إليه.

أو مقدراً معه ضمير الموصوف ، نحو: مررت برجل حسن وجهاً ، ولا تقول: مررت برجل حسن عمراً .

وكل هذا بخلاف إسم الفاعل فإن معموله يكون سببياً وأجنبياً ، نحو: مررت برجل ضارب عمراً.

٣. وقد يكون معمول الصفة مرفوعاً نحو: مررتُ برجل حسن وجهُه، فهو مرفوع على الفاعلية أو الإبدال من ضمير مستتر في الوصف ، قال تعالى: جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ . ففي مفتحة ضمير مرفوع نائب عن الفاعل ، والأبواب بدل منه ، بدل بعض من كل .

٤. وقد يكون معمولها منصوباً ، فإن كان نكرةً فنصبه على التمييز وهو الأرجح ، أو التشبيه بالمفعول به . وإن كان معرفة كان منصوباً على التشبيه بالمفعول به فقط ، لأن التمييز لا يكون معرفة .

٥. وقد يُجر معمولها بالإضافة، تقول: زيد حسنُ الوجه ، وحسنُ وجهٍ .

٦. اختلفوا في الصفة المشبهة، هل هي قياسية تصاغ من الأفعال المتعدية كإسم الفاعل ، أو تصاغ من إسم الفاعل ، أم سماعية يقتصر فيها على السماع من العرب ، فذهب عدد منهم ابن مالك الى أنها قياسية ، فيمكن أن تصوغها من أي فعل متعد ، قال:

صفةٌ استُحْسِنَ جَرُّ فاعلِ ... معنىً بها المُشْبِهَةُ اسمِ الفاعل

وصوْغُها من لازمٍ لحاضر ... كطاهر القلب جميل الظاهر

وقال الرضي في شرح الشافية: (٣/ ٤٣٣): (صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كإسم الفاعل وإسم المفعول ، وقد جاءت من الألوان والعيوب الظاهرة قياسية ، كأسود وأبيض وأدعج وأعور على وزن أفعل. وإنما عملت الصفة المشبهة وإن لم توازن صيغها الفعل ، ولا كانت للحال والإستقبال وإسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل لفظاً ومعنى). وهو رأيٌ قوي .

٧. سماها النحاة الصفة المشبهة باسم الفاعل ، وقالوا إنها محولة عنه أو مشتقة منه ، فضرَّاب مشتقة من ضارب . لكن يردُّ ذلك كثير منها كحسن وجميل ، فليسا مشتقين من حاسن وجامل .

قال ابن هشام: وإنما سميت هذه الصفة مشبهة لأنها كان أصلها أنها لا تنصب ، لكونها مأخوذة من فعل قاصر أي إسم الفاعل ، فهي مباينة للفعل تؤنث وتثنى وتجمع ، فتقول: حسن وحسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات، كما تقول في إسم الفاعل: ضارب وضاربة وضاربان

وضاربتان وضاربون وضاربات ، وهذا بخلاف اسم التفضيل كأعلم وأكثر ، فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، أي في غالب أحواله ، فلهذا لا يجوز أن يشبه باسم الفاعل .

وزعم ابن هشام أن إسمي الفاعل والمفعول بعكسها يفيدان الحدوث والتجدد ، مع أن ضاربٍ ومضروب ، لا يدلان على تجدد الضرب !

كما لادليل على أن الصفة المشبهة محولة أو مشتقة من الفاعل ، فهي قسمٌ مستقل ، يشترك مع إسم الفاعل ويفترق عنه .

هذا ، وفي الصفة المشبهة مسائل مهمة، بحثها علماء اللغة وأصول الفقه .

٧- افعل التفضيل

النوع السابع من الأسماء التي تعمل عمل أفعالها: إسم التفضيل ، وعرفوه بأنه صفة تدل على المشاركة والزيادة ، كأفضل وأعلم وأكثر . والصحيح أنه لايدل على المشاركة دائماً فقد يستعمل لتأكيد الوصف في المفضل فقط .

قال الحر العاملي رحمه الله في : الإثنا عشرية/ ١٥١: (أما التفضيل فقد استعمل كثيراً مع عدم المشاركة). وقال الحموي في معجم الأدباء: ١ / ٥٦: (لما قال الفرزدق:

إن الذي سَمَكَ السماءَ بنى لنا ... بيتاً دعائمُه أعَزُّ وأطوَلُ

قال بعض الحاضرين: أعز وأطول من ماذا؟ فتفكر الفرزدق فوافق ذلك قول المؤذن في الآذان: الله أكبر، فرفع رأسه فقال: يافلان أكبر من ماذا ؟)!

وروى ابن عطية (٤/ ٣٣٥) في تفسير قوله تعالى: وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْه ، عن ابن عباس والربيع بن خيثم: المعنى وهو هين . راجع: شرح ابن عقيل:٢/ ١٨٢.

لهذا ، نقول إن الصحيح أن التفضيل يدل على المشاركة وزيادة غالباً ، لا دائماً .

لأفعل التفضيل أربع استعمالات

١ . ففي الحالة الأولى يستعمل مفرداً مذكراً بعده مِن ، كقولك: زيد أفضل من عمرو. وكذا الزيدان ، والزيدون ، وهند ، والهندان ، والهندات في كلها بصيغة المفرد .قال الله تعالى: إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا. وقال تعالى: قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ..

٢ . يستعمل مضافاً إلى نكرة ، تقول: زيد أفضل رجل ، وكذا الزيدان ، والزيدون ، وهند ، والهندان ، والهندات.. وأفضل في كلها مفرد .

٣.يستعمل مطابقاً لموصوفه ، وذلك إذا كان مع أل ، نحو: زيد الأفضل والزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون ، وهند الفضلى ، والهندان الفضليان ، والهندات الفضليات أو الفضَل .

٤ . وإذا كان مضافاً لمعرفة فتجوز المطابقة وعدمها ، تقول: الزيدان أفضل القوم، ويجوز: أفضلا القوم . وكذا الباقي ، قال الله تعالى: وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ ، فأفرد التفضيل . وقال تعالى: وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ، فطابقه مع الجمع .

التفضيل يرفع ولا ينصب

اتفق النحاة على أن إسم التفضيل يرفع الضمير المستتر ، تقول: زيد أفضلُ من عمرو ، ففاعل أفضل ضمير مستتر فيه يعود على زيد .
وشذ رفع الظاهر به كقولك: مررت برجلٍ أفضلَ منه أبوهُ ، فأفضل صفة لرجل وأبوه فاعل ، والأصح جعل أفضل خبراً مقدماً .

وأوجب أكثرهم الرفع في مسألة الكحل ، وهي تفضيل الشي على نفسه باعتبارين أو في حالتين ، كقولهم: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، وقول الشاعر:

ما رأيت امرءً أحب إليه البذ ... لُ منه إليك يا ابن سنان

وكذا لو تقدمه استفهام ، كقولك: هل رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ؟ أونهيٌ كقولك :لا يكن أحدٌ أحب إليه الخير منه إليك .

كما اتفق النحاة على أن إسم التفضيل لاينصب مفعولاً ، ولهذا قالوا في قوله تعالى: إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ، إن مَنْ ليست منصوبة بأعلم ، بل بفعل محذوف يدل عليه أعلم ، أي: يعلم من يضل .

ونُنبه هنا الى أن ابن هشام انفرد بالإستشهاد بهذا البيت ، وليس فيه تفضيل الشئ على نفسه باعتبارين ، وليته استشهد ببيت سيبويه في مؤلفه القيِّم: الكتاب:٢/ ٣٢:

مَرَرتُ على وادى السِّباعِ ولا أَرى ... كوادي السِّباع حين يُظْلِمُ وادِيا

الفصل الرابع عشر:

الحال

عَرَّفَ النحاة الحال بأنها: وصفٌ ، فضلةٌ ، يصلح أن يكون جواب كيف كقولك: ضربت اللصَّ مكتوفاً.

وقد يشكل عليه بأن ثُبات في قوله تعالى: فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ ، ليست وصفاً ، وجوابه أنها وصف بمعنى متفرقين .

والفضلة باصطلاح النحاة ما ليس ركناً في الجملة في اللفظ ، وإن كان ركناً في المعنى ، لأن مَرَحاً في قوله تعالى: وَلا تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحاً ، ركنٌ في المعنى، وكذا كئيباً في قول الشاعر:

ليس من مات فاستراحَ بميتٍ إنما الميْتَ ميِّتُ الأحياء
إنما الميْتُ من يعيش كئيباً كاسفاً بالُه قليلَ الرجاء

لكن ملاك النحاة اللفظ فقط ، والفعل والفاعل عندهما ركنا اللفظ .

شرط الحال أن تكون نكرة

شرط الحال أن تكون نكرة ، فإن جاءت معرفة وجب تأويلها بنكرة ، كقولهم: أدخلو الأول فالأول . أي أوَّلاً فأوَّل ، وكذا أرسلها العراك . وقرأ بعضهم: ليَخْرُجَنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ ، بفتح الياء وضم الراء . وهذه المواضع ونحوها مُخرَّجَة على زيادة الألف واللام .

وقولهم: إجتهد وحدك ، مؤول بها لا إضافة فيه أي: إجتهد منفرداً .

شروط صاحب الحال

وشرط صاحب الحال أحد أمور أربعة:

الأول: التعريف كقوله تعالى: **خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ** ، فخشعاً حال من الضمير في قوله تعالى: يخرجون ، والضمير أعرف المعارف .

والثاني: التخصيص كقوله تعالى: **فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ** . فسواء حال من أربعة ، وهي وإن كانت نكرة لكنها مخصصة بالإضافة إلى أيام .

والثالث: التعميم كقوله تعالى: **وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلا لَهَا مُنْذِرُونَ** ، فجملة لها منذرون حال من قرية ، وهي نكرة عامة لوقوعها في سياق النفي .

والرابع: التأخير عن الحال ، كقول الشاعر:

لِـمَيَّـةَ موحـشاً طلـلُ يلـوحُ كأنـهُ خِلـلُ

فموحشاً حال من طلل ، وهو نكرة لتأخيره عن الحال . والخِلل بكسر الخاء جمع خلة ، وهي صفائح منقوشة تصنع منها جفان السيوف .

التمييز

من المنصوبات التميز ، وهو يلتقي مع الحال بأنه : إسمٌ نكرةٌ فضلةٌ ، ويتميز عنه بأنه جامدٌ ويفسر الذات المبهمة . بينما الحال يُبيِّن الهيئات .

وهو نوعان: **النوع الأول**: تمييز مفسر لمفرد ، ويستعمل في أربعة موارد:

١ . مفسر للمقادير ، وهي المساحات ، كجَريبٍ نخلاً . والكيل ، كصَاعٍ تمراً . والوزن ، كمَنَوَيْنِ عَسَلاً .

٢ . مفسر العدد وهو غير المقادير ، كأحدَ عشرَ درهماً ، ومنه قوله تعالى: **إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا** . وكذا حكم الأعداد من الأحدَ عشرَ إلى التسعةَ والتسعين . قال الله تعالى: **إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً** . وفي الحديث: **إن لله تسعة وتسعين إسماً .**

ومن تمييز العدد تمييز: كم الإستفهامية ، لأنها كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار ، يُسأل بها عن كمية الشئ ، وتمييزها منصوب مفرد ، تقول: كم عبداً ملكت ، وكم داراً بنيت .

بخلاف كم الخبرية بمعنى كثير ، وتستعمل للإفتخار والتكثير .

وتمييزها مجرور دائماً ، تقول: كم كتابٍ ملكت ، كما تقول عشرةُ كتبٍ ملكت ، وثلاثة دراهمَ ملكت .

كما يجوز جر تمييز كم الإستفهامية بحرف الجر تقول: بكمْ درهمٍ اشتريت ، وزعم الزجاج أن جرها بالإضافة .

٣. تمييز ما دل على مماثلة كقوله تعالى: وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا . وقولهم: إن لنا أمثالها إبلاً .

٤. تمييز ما دل على مغايرة ، نحو: إن لنا غيرها إبلاً ، أو شاء .

والنوع الثاني من التمييز، مفسر نسبة: وهو على قسمين: محوَّل وغير محوَّل فالمحول ثلاثة:

١. محوَّل عن الفاعل ، كقوله تعالى: وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ، أصله اشتعل شيب الرأس ، فجعل المضاف إليه فاعلاً والمضاف تمييزاً .

٢. محوَّل عن المفعول ، كقوله تعالى: وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا ، أصله وفجرنا عيون الأرض ، فجرى عليه ما ذكرنا .

٣. محوَّل عن مضاف غيرهما ، وذلك في حالات بعد أفعل التفضيل ، كقولك: زيد أكثر منك علماً . قال تعالى: أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً .

وقد يجب جره بالإضافة كقولك: مال زيد أكثرُ مالٍ . إلا إذا كان أفعل التفضيل مضافاً إلى غيره فينصب ، نحو: زيد أكثر الناس مالاً .

هذا، وقد اعترف النحاة بأن الحال والتمييز أوسع من تعريفهم! قال ابن هشام: وقد يقع الحال والتمييز مؤكداً غير مبين لهيئة ولا ذات، مثال ذلك في الحال قوله تعالى: وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ. ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ. وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا. فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا. وقال الشاعر:

وتضيء في وجه الظلام منيرةً   كجمانة البحريِّ سُلَّ نظامها

ومثال التمييز قوله تعالى: إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا. وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً.

وقول أبي طالب عليه السلام:

ولقد علمتُ بأنَّ دين محمدٍ   من خير أديان البرية دينا

ومنه قول الشاعر:

والتغلبيون بئس الفحلُ فحلهم   فحلاً وأمهم زلاء منطيق

ومنع سيبويه أن يقال: نعم الرجل رجلاً زيد. وتأولوا فحلاً في البيت على أنه حال مؤكدة. لكن الشواهد على جواز المسألة كثيرة، فلا حاجة إلى التأويل. ودخول التمييز في باب نعم وبئس أكثر من دخول الحال.

الفصل الخامس عشر:

الإستثناء

من المنصوبات المستثنى في بعض أقسامه . فيجب نصبه إذا كان الإستثناء بإلا ، وكانت مسبوقة بكلام تام مثبت ، سواء كان متصلاً ، نحو: قام القوم إلا زيداً ، وقوله تعالى: فَشَرِبُوا مِنْهُ إلا قَلِيلاً مِنْهُمْ . أو منقطعاً كقولك: قام القوم إلا حماراً ، وقوله تعالى: فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ، إلا إِبْلِيسَ.

وإذا تقدم على المستثنى منه وجب نصبه مطلقاً ، سواء كان الإستثناء منقطعاً أو متصلاً ، نحو: ما قام إلا زيداً القوم . قال الكميت:

ومـاليَ إلا آلُ أحمدَ شيعةً ومالِيَ إلا مذهبُ الحقِّ مذهبُ

وإنما امتنع الإتْباع في ذلك ، لأن التابع لا يتقدم على المتبوع .

أقول: لا يصح أن تكون شيعة في البيت تمييزاً ، لأنه من الإستثناء المتصل الذي تقدمه نفي ، ومعناه: مالي شيعةٌ إلا آل أحمد . وحكمه عندهم وجوب النصب ، لكن الكميت رفعه بدليل عجز البيت ، فلا بد أن نقول بجواز ذلك في الشعر ، لأن الكميت رحمه الله من أفصح العرب .

حكم المستثنى بعد النفي

وإذا تقدم المستثنى وكان الكلام السابق غير مثبت ، أي فيه نفي أو نهي أو استفهام ، فيختلف الحال بين الإستثناء المتصل والمنقطع .

ففي المتصل يجوز الوجهان: أن يجعل تابعاً للمستثنى منه على أنه بدل منه بدل بعض من كل عند البصريين ، أو عطف نسق عند الكوفيين .

وأن ينصب على أصل الباب ، وهو عربي جيد ، والإتْباع أجود منه .

مثال النفي قوله تعالى: مَا فَعَلُوهُ إلا قَلِيلٌ مِنْهُمْ . قرأ السبعة غير ابن عامر بالرفع على الإبدال من الواو . وقرأ وحده بالنصب على الإستثناء .

ومثال النهي قوله تعالى: وَلا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إلا امْرَأَتَكَ. قرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع على الإبدال من أحد ، وقراءتهم مرجوحةٌ لأن الرواية بالنصب ، ومرجع القراءة الرواية لا الرأي .

وقرأ الباقون بالنصب على الإستثناء من أهلك . وهو الصحيح .

ومثال الإستفهام قوله تعالى: وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إلا الضَّالُّونَ . قرأ الجميع بالرفع على الإبدال من الضمير في يقنط ، ولو قرئ الضالين بالنصب على الاستثناء لجاز ، ولكن القراءة رواية .

أما إذا كان الإستثناء منقطعاً ، فأهل الحجاز يوجبون النصب ، وقد جاء التنزيل بلغتهم ، قال الله تعالى: مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلا اتِّبَاعَ الظَّنِّ .

وبنو تميم يجيزون النصب والإبدال ، ويقرؤون إلا اتِّبَاعُ الظن بالرفع ، على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع .

ولا يجوز أن يُقرأ بالخفض على الإبدال من لفظ علمٍ ، لأن من زائدة لا تعمل إلا في النكرات المنفية أو المستفهم عنها ، فكيف يُبدل من معمولها إتباع الظن ، وهو معرفة موجبة . قال تعالى: مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ .

الإستثناء المفرغ

إذا لم يذكر المستثنى منه في الجملة يسمى الإستثناء مُفَرَّغاً ، تقول: ما قام إلا زيدٌ ، فهو مفرغٌ من وجود المستثنى منه ، لأنه محذوف تقديره: ما قام أحدٌ إلا زيد . وهو مفرغ أيضاً من حكم الإستثناء ، لأنه يعرب وكأنَّ إلا غير موجودة . لكن النحاة بسليقتهم أهملوا هذين التفريغين ، وقالوا إنه مفرغٌ لأن العامل قبل إلا تفرغ عن العمل بانتظار ما بعدها .

وتقول: ما رأيت إلا زيداً بالنصب ، وما مررت إلا بزيدٍ ، بالجر ، كما لو لم تكن إلا . وكذلك الأمر في المستثنى بغير ، وسوى ، وخلا ، وعدا ، وحاشا ، وما خلا ، وما عدا ، وليس ، ولا يكون .

الإستثناء بغير إلا

يستثنى بأدوات استثناء غير إلا ، ومنها ما يجرُّ دائماً ، ومنها ما ينصب دائماً ، ومنها يجرُّ تارة وينصب أخرى .

فالذي يجر دائماً: غير وسوى ، تقول: قام القوم غير زيد ، وقام القوم سوى زيد ، بخفض زيد فيهما . وتعرب غير وسوى بما يستحقه الإسم الواقع بعد إلا ، فتقول: قام القوم غير زيد بنصب غير ، كما لو قلت: قام القوم إلا زيداً بنصب زيد . وتقول: ما قام القوم غيرُ زيد وغيرَ زيد بالنصب والرفع ، كما تقول: ما قام القوم إلا زيداً وإلا زيدٌ . وتقول في الإستثناء المنقطع: ما قام القوم غيرَ حمار ، بالنصب عند الحجازيين ، وبالنصب أو الرفع عند التميميين . وعلى ذلك فقس .

وأما ما ينصب دائماً ، فهو أربعة: ليس ، ولا يكون ، وماخلا ، وما عدا. تقول: قاموا ليس زيداً ، ولا يكون زيداً ، وما خلا زيداً ، وما عدا زيداً . وقال لبيد:

ألا كل شيء ما خلا اللهَ باطلُ وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ

ونصبه بعد ليس ولا يكون على أنه خبرهما ، واسمهما مستتر وجوباً .

ونصبه بعدما خلا و ما عدا على أنه مفعولهما والفاعل مستتر فيهما .

أما ما يجر تارة وينصب أخرى ، فهو ثلاثة: خلا وعدا وحاشا ، لأنها تكون حروف جر وأفعالاً ماضية ، فإن قدرتها حروفاً جررت بها المستثنى وإن قدرتها أفعالاً نصبته بها على المفعولية ، وقدرت الفاعل مضمراً فيها.

○ ○

الفصل السادس عشر:

حروف الجر

تُجَرُّ الأسماء بالحروف وبالإضافة . وقال النحاة إن الأصل الجرُّ بالحرف . وحروف الجر عشرون ، وعدها بعضهم أكثر ، وهي: مِن ، وإلى ، وعن ، وعلى ، وفي ، واللام ، والباء ، ورُبَّ ، ومُذْ ، ومُنْذُ ، والكاف ، وحتى ، وواو القسم ، وتاؤه ، وخلا وعدا ، وحاشا . وشذ الجر بلعل ومتى وكي ولولا . قال ابن مالك :

هاكَ حروفَ الجر وهي: من إلى حتى خلا حاشا عدا في عن على
مذْ منذُ ربَّ اللامُ كي واوٌ وتا والكافُ والبا ولعل ومتى

ومنها أربعة لايُجر بها إلا شذوذاً ، وهي: لعل ، ومتى ، وكي ، ولولا . فلعل لا يُجَرُّ بها إلا بنو عقيل ، قال شاعرهم:

لعل اللهِ فضَّلكم علينا بشيء أن أمكم شريمُ

و متى لا يجر بها إلا بنو هذيل ، قال شاعرهم أبو ذؤيب يصف السحاب:

سقى أمُّ عمرو كلَّ آخرِ ليلةٍ حَنَاتِمُ غُرٌّ ماؤهن نجيجُ
شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لججٍ خضر لهن نئيجُ

والمعنى: سقى الله أم عمرو سحائب ارْتَوَيْنَ من لجج ماء البحر الخضراء ثم ارتفعن، فلهن دويٌّ رعد . (راجع: أضواء البيان:٥/ ٣٢٩، وخزانة الأدب:٧/ ٨٩).

فاستعمل متى بمعنى من ، لكن روي أنها عند هذيل بمعنى: وسط .

أما كَيْ ، فلا يجر بها إلا ما الاستفهامية ، وذلك في قولهم في السؤال عن علة الشيء: كَيْمَهْ ، بمعنى لِمَهْ . وأما لولا ، فلا يجر بها إلا الضمير في قولهم: لولاي ، ولولاك ، ولولاه . وهو نادر ، قال الشاعر:

أومَتْ بعينيها من الهودج لولاكَ في ذا العام لم أحججِ

والأكثر في العربية: لولا أنا ، ولولا أنت ، ولولا هو ، قال الله تعالى: لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ .

هذا ، وقسموا حروف الجر إلى: ما وضع على حرف واحد وهو: الباء واللام والكاف والواو والتاء . وما وضع على حرفين وهو: من وعن وفي ومذ . وعلى ثلاثة وهو: إلى وعلى ومنذ . وأربعة وهو: حتى ، وحدها .

وقسموها إلى ما يجر الظاهر دون المضمر وهو سبعة: الواو والتاء ومذ ومنذ وحتى والكاف ورب ، وما يجر الظاهر والمضمر ، وهو البواقي .

وما لايجر إلا الزمان وهو مذ ومنذ ، تقول: ما رأيته مذ يومين ، أو منذ يوم الجمعة ، وما لا يجر إلا النكرات، وهو رُبَّ ، تقول:رب رجل صالح. وما لا يجر إلا لفظ الجلالة وقد يجر لفظ الرحمن ولفظ الرب ، والكعبة ، وهو التاء ، قال الله تعالى: وَتَاللهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ . تَاللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا

وقالوا: ترب الكعبة لأفعلن كذا ، وهو قليل . وقالوا: تـالرحمن لأفعلـن كذا ، وهو أقل .

المجرور بالإضافة

قَسَّمَ النحاة الإضافة الى قسمين : إضافة لفظية ، ومعنوية .

فالإضافة اللفظية: إضافة إسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة الى معمولها. كقولك:حسنُ الوجه، وضاربُ زيد ، ومعمـورُ الـدار . وكلهـا بمعنى الآن أو غداً . وسماها النحاة إضافة لفظية ، لأنها تفيد تخفيف معنى اللفظ ، لأن قولك: ضاربُ زيد ، أخف من قولك: ضاربٌ زيداً .

وقالوا إنها لاتفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، ولهذا صح وصف هدياً ببالغ مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى: هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ، وصح مجيء ثانيَ حالاً مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى: ثَانِيَ عِطْفِه .

لكن تسمية النحاة لها إضافة لفظية ، وقولهم بعدم فائدتها ضـعيف ، ولا يتسع المجال لبحثه .

والإضافة المعنوية: كغلام زيد ، لأنها تفيد أمراً معنوياً وهو التعريـف إن كان المضاف اليه معرفة ، والتخصيص إن كان نكرة ، كغلام امرأة .

وقد تكون هذه الإضافة بين إسمين ليسا صفة ولا معمولاً كغلام زيـد ، أو يكون المضاف صفة ولايكون المضاف إليـه معمـولاً لهـا نحـو: كاتـب

القاضي وكاسب عياله . أويكون المضاف إليه معمولاً للمضاف ، وليس المضاف صفة نحو: ضَرْبُ اللص .

والاضافة المعنوية تكون على معنى: في وعلى واللام ، فإذا كان المضاف اليه ظرفاً للمضاف ، كانت بمعنى في ، كقوله تعالى: **بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ** .

وإذا كان المضاف اليه كلاً للمضاف ، كانت بمعنى من ، كخاتم حديد ، وباب ساج . وهذا المضاف اليه يصح جعله خبراً عن المضاف تقول: خاتمٌ حديد . بينما لايصح الإخبار به على معنى اللام ، كقولك: يَدُ زيد .

لاتجتمع الإضافة مع التنوين

لا تجتمع الاضافة مع التنوين ، ولا مع النون التالية للإعراب ، ولا مع الألف واللام . تقول: جاءني غلامٌ ، وإذا أضفت قلت: جاءني غلامُ زيد فتحذف التنوين . وتقول: جاءني مسلمانِ ومسلمون ، فإذا أضفت قلت: مسلماك ومسلموك ، فتحذف النون كقوله تعالى: **إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ** . **إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ** .وقرأ بعضهم: **وَالْمُقِيمِي الصَّلَوةَ** . والأصل: المقيمين والذائقون ومرسلون . فإذا بقيت النون كان ما بعده معمولاً لامضافاً اليه ، قال لبيد:

نحن بني أم البنين الأربعهْ ... الضاربونَ الهامَ يومَ المعمعهْ
والمطعمونَ الجَفْنَةَ المُدَعْدَعَهْ ... ونحن خيرُ عامرِ بنِ صَعْصَعَهْ

أما إذا كانت النون من أصل الكلمة كحين ومساكين ، أو نـونَ مفـردٍ أو جمع تكسير ، فلا تحذف بالإضافة ، تقول: آتيـك حـين طلـوع الـشمس ، وهؤلاء شياطين الإنس .

ويستثنى مـن حـذف الألـف والـلام مـا إذا كـان المـضاف مثنـى نحـو: الضاربا زيد ، أو جمع مذكر سالم ، نحو: الضاربو زيد .

أو كان المضاف اليه فيه ألف ولام ، نحو الضارب الرجل .

أوكان مضافاً إلى ما فيه ألف ولام ،نحو: الضارب رأس الرجل .

أو كان مضافاً إلى ضمير عائد عـلى مـا فيـه ألـف ولام ، نحـو: مـررت بالرجل الضارب غلامه .

الفصل السابع عشر:

التوابع

التوابع هي: الكلمات التي تعرب تبعاً لغيرها ، وهي خمسة: النعت ، والتأكيد ، وعطف البيان ، وعطف النسق ، والبدل . وكلها مشتقة ، أومؤولة بمشتق.

النعت أو الصفة

وفائدته تخصيص النكرة ، أو توضيح المعرفة ، أو المدح ، أو الذم ، أو الترحم ، أو التأكيد .

فتخصيص النكرة كقولك: مررت برجل كاتب .

وتوضيح المعرفة كقولك: مررت بزيد الخياط .

والمدح كقوله تعالى: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ .

والذم كقولك: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم .

والترحم كقولك: اللهم ارحم عبدك المسكين .

والتوكيد كقوله تعالى: تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ. فإذا فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ.

الصفة تتبع الموصوف

للإسم بحسب الإعراب ثلاثة أحوال: رفعٌ ونصبٌ وجرٌ ، وبحسب الإفراد والتثنية والجمع ثلاثة أحوال، وبحسب التذكير والتأنيث حالتان ، وبحسب التنكير والتعريف حالتان .

فهذه عشرة أحوال للاسم ، ولا يكون عليها كلها في وقت واحد ، لما في بعضها من التضاد ، وإنما يجتمع منها في وقت واحد أربعة أمور ، تقول: جاءني زيد ، فيكون فيه الافراد والتذكير والتعريف والرفع ، ويجب أن يتبعه فيها النعت .

وهذا مقصود المعربين من أن النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة ، فلا يجوز في النعت أن يخالف منعوته في: الإعراب والتعريف والتنكير .

وحكمه أن يتبع الفعل الذي يحل محله في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، تقول: مررت برجل قائم ، وبرجلين قائمين ، وبرجال قائمين ، وبامرأة قائمة ، وبامرأتين قائمتين ، وبنساء قائمات .

كما تقول في فعله: مررت برجل قام ، وبرجلين قاما ، وبرجال قاموا ، وبامرأة قامت ، وبامرأتين قامتا ، وبنساء قُمن .

وإن كان الوصف رافعاً لاسم ظاهر ، كان تذكيره وتأنيثه بحسبه لا بحسب المنعوت . وذلك كالفعل الذي يحل محله ، تقول: مررت برجل

قائمة أمه ، فتؤنث الصفة لتأنيث الأم ، ولا تلتفت لتذكير الموصوف ، لأنك تقول في الفعل: قامت أمه .

وتقول في عكسه: مررت بامرأة قائم أبوها ، فتذكِّر الصفة لتذكير الأب ، كما في الفعل ، ولاتلتفت لتأنيث الموصوف ، فإنك تقول: قام أبوها .

قال الله تعالى: رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا .

كما يجب إفراد الوصف كالفعل ، ولو كان فاعله مثنى أو مجموعاً ، فتقول: مررت برجلين قائم أبواهما ، وبرجال قائم آباؤهم ،كما تقول: قام أبواهما، وقام آباؤهم .

وأجازوا أن تجمع الصفة جمع تكسير إذا كان الإسم المرفوع جمعاً ، فتقول: مررت برجال قيام آباؤهم ، وبرجل قعود غلمانه .

قطع الصفة عن الموصوف

إذا كان الموصوف معلوماً بدون الصفة ، جاز لك في الصفة الإتباع والقطع . مثال ذلك في صفة المدح: الحمد لله الحميد . أجاز فيه سيبويه الجر على الإتباع ، والنصب بتقدير أمدح ، والرفع بتقدير هو .

ومثاله في صفة الذم قوله تعالى: وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ . قرأ الجمهور بالرفع على الإتباع ، وقرأ عاصم بالنصب على الذم .

ومثاله في صفة الترحم: مررت بزيد المسكين ، فيجوز فيه الخفض على الإتباع ، والرفع بتقدير هو ، والنصب بتقدير: أرحم .

ومثاله في صفة الإيضاح: مررت بزيد التاجر ، فيجوز فيه الخفض على الإتباع ، والرفع بتقدير هو ، والنصب بتقدير: أعني .

موارد نقض القاعدة

وجد النحاة ما ينقض قاعدتهم في تبعية الصفة لموصوفها في الإعراب ، وحاولوا الإجابة عليه ، مثل قول العرب: هذا جُحْرُ ضبٌّ خَرِبٍ ، فوصف المرفوع بالمخفوض ، وقوله تعالى: وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ ، الَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ ، فوصف النكرة وهي كل هُمزة ، بالذي وهو معرفة .

وقوله تعالى: حم . تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ . غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ . فوصف المعرفة وهو اسم الله تعالى بالنكرة ، وهي شديد العقاب .

وقوله تعالى في سورة المائدة: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى ، فلم يُتبع المعطوف الى المعطوف عليه ، مع أنه أتبعه في سورة البقرة فقال: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ .

وأجابوا عن ذلك بأن (خربٍ) كسرت لمجاورتها لضبٍّ المكسورة ، للتناسب بين المتجاورين في اللفظ ، أخذاً للجار بجرم الجار ، وأن المعطوف قد يعطف على اللفظ أو على المحل .

لكنها إجابة غير مقنعة ، والصحيح أن يقال إن تبعية الصفة للموصوف غالبية وليست مطلقة ، فيجوز أن يتعمد المتكلم تمييز إعراب الصفة عن الموصوف لغرض تمييز أحدهما ، كما تضع تحت الكلمة خطاً مثلاً .

التاكيد

الثاني من التوابع: التوكيد ، ويقال فيه أيضاً التأكيد بالهمزة ، وبإبدالها ألفاً : التاكيد، على القياس في نحو فأس ورأس.

وينقسم التوكيد الى نوعين: **التأكيد اللفظي** ، وهو إعادة اللفظ بعينه ، وقد يكون إسماً ، كقول الشاعر:

أخاك أخاك إن من لا أخاً له   كساع إلى الهيجا بغير سلاح

فأخاك منصوب بفعل مضمر أي إحفظ أو إلزم . والثاني تأكيدٌ له .

أو يكون فعلاً كقول الشاعر:

فأين إلى أين النجاة ببغلتي   أتاك أتاك اللاحقون احْبِسِ احْبِسِ

فأتاك الثانية تأكيدٌ ولا فاعل له لأن الغرض منه التأكيد لا للإسناد ، وقيل إنه فاعل بهما معاً. وقوله: احبسِ احبسِ ، تكرير للجملة ، لأن الضمير المستتر في الفعل في قوة الملفوظ به .

وقد يكون التأكيد حرفاً ، كقول الشاعر:

لا لا أبوح بحب بثنة إنها   أخذت عليَّ مواثقاً وعهودا

وليس من تأكيد الإسم قوله تعالى: كَلا إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا . وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ، خلافاً لكثير من النحويين . لأنه روي أن معناه دكاً بعد

دك ، وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباءً منبثاً ، وأن معنى صفاً صفاً أنه تنزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفاً بعد صف . فليس الثاني تأكيداً للأول ، بل المراد به التكرير كما يقال: علمته الحساب باباً باباً .

وليس من تأكيد الجملة قول المؤذن: الله أكبر الله أكبر، خلافاً لابن جني لأن الثاني لم يؤت به لتأكيد الأول ، بل لإنشاء تكبيرٍ ثانٍ ، بخلاف قوله: قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، فإن الجملة الثانية خبر ثان جيء به لتأكيد الخبر الأول .

النوع الثاني: التأكيد المعنوي ، ويكون بلفظ النفس والعين لرفع قصد المجاز، تقول: جاء زيد ، فيحتمل مجيؤه بنفسه ، ويحتمل مجيء خبره ، أو كتابه ، فإذا قلت نفسه ، ارتفع الإحتمال الثاني .

ويجوز التأكيد بهما بتقديم النفس مع ضمير يعود على المؤكد ، تقول: جاء زيد نفسه عينه ، ويمتنع: جاء زيد عينه نفسه . ويجب إفرادهما مع المفرد وجمعهما على وزن أفعل مع التثنية والجمع، تقول: جاء الزيدان أنفسهما أعينهما ، والزيدون أنفسهم أعينهم ، والهندات أنفسهن أعينهن .

ومن ألفاظ التأكيد كل، لرفع إرادة الخصوص تقول: جاء القوم ، فيحتمل جميعهم أوبعضهم ، فإذا قلت: كلهم ، رفعت هذا الاحتمال .

ويؤكد بلفظ كل ، المفرد والجمع دون المثنى، بشرط أن يكون له أجزاء ويتصل بضمير يعود على المؤكد ، كقوله تعالى: فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ.

وقولك: اشتريت البيت كله ، فإن البيت يتجزأ باعتبار الشراء ، ولايجوز: جاء زيد كله ، لأنه لايتجزأ لا بذاته ولا بعامله .

ونسب ابن هشام الى الفراء والزمخشري أنها اختارا أن تكون كلاً للتأكيد في قوله تعالى: قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا . ولم يرتضه . لكن الذي قاله الزمخشري في الكشاف (٣/ ٤٣٠): (وقرئ كلاً على التأكيد لإسم إن وهو معرفة ، والتنوين عوض من المضاف إليه ، يريد إنا كنا ، أو كلنا فيها). فجعلها قراءة ولم يخترها ، والموجود في القرآن بالرفع .

ومن أدوات التأكيد: كلا وكلتا ، تقول: جاء الزيدان ، فإذا قيل كلاهما اندفع الإحتمال . ويشترط أن يكون المؤكد بهما دالا على اثنين ، وأن يصح حلول الواحد محلهما ، فلا يصح أن يقال: اختصم الزيدان كلاهما ، لأنه لا حاجة للتأكيد . وأن يكون المسند اليهما معنى واحداً ، فلا يجوز: مات زيد وعاش عمرو كلاهما . ويجب اتصالهما بضمير عائد على المؤكد .

ومن أدوات التأكيد: أجمع وجمعاء ، وجمعهما وهو: أجمعون . ويؤكد بها غالباً بعد كل ، فتستغني عن الضمير ، تقول: إشتريت البيت كله أجمع ، والأرض كلها جمعاء ، ورأيت الأهل كلهم أجمعين ، والأخوات كلهن جمع. قال الله تعالى: فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ.

وتستعمل بدون كل، قال الله تعالى: وَلأغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ . وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ . ولايثنيان ، فلا يقال: أجمعان ولا جمعاوان .

الفرق بين التأكيد والنعت

١. إذا تكررت فأنت فيها مخير بين ذكر حرف العطف وحذفه ، كقوله تعالى: سبح اسم ربك الأعلى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى والذي أخرج المرعى . وكقول الشاعر:

إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم

وكقوله تعالى: وَلا تُطِعْ كُلَّ حَلافٍ مَهِينٍ . هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ . مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ . عُتُلٍّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ .

٢. تُنعت المعرفة والنكرة ، ولا تُؤكد إلا النكرة ، لأن أدوات التنكير معارف فلا تجري على النكرات ، وشذ قول الشاعر:

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب

٣. تتعاطف النعوت لأنها مختلفة المعنى ، ولا أدوات التأكيد لأنها بمعنى واحد ، لا يقال: جاء زيد نفسه وعينه ، ولا جاء القوم كلهم وأجمعون ، لأن الشيء لا يعطف على نفسه .

العطف

الباب الثالث من أبواب التوابع: العطف: وهو في اللغة إمالة الشئ نحو الغرض، ويستعمل لازماً، ومتعدياً بإلى وعلى وعن وغيرها، ويختلف معناه، لكن معنى الميل والإمالة ثابت فيه. تقول: عطف يده، وعطف دابته، وعطف قلبه، وعطف نحو كذا، أي مال واتجه.

وعرفه ابن هشام بأنه الرجوع إلى الشئ بعد الإنصراف عنه، لكن مصادر اللغة لم تذكر الإنصراف ولا الرجوع، إلا إذا قصد به الميل.

وسمي ردُّ كلمة أو جملة الى أخرى عطفاً، لأنه بمثابة إمالة المعطوف الى المعطوف عليه.

عطف البيان

وسمي بذلك لأنه يفيد فائدة النعت في إيضاح متبوعه وتخصيصه، ويجب أن يوافقه في التنكير، والتذكير، والإفراد، وفروعهن، كالنعت.

ويكون موضحاً للمعارف، كقول أبي سفيان (تاريخ اليعقوبي:٢/ ١٢٦):

فما الأمر إلا فيكم وإليكم   وليس لها إلا أبو حسن علي

ومخصصاً للنكرات كقوله تعالى: وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ. وقوله تعالى: أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ. وقول النبي ﷺ: لايصلي الرجل وفي يده خاتم حديد.

(الفقيه:١/ ٢٥٣) . وقد جوزوا في صديد وحديد ومساكين ، أن تكون بدلاً ، وعطف بيان ، ونعتاً .

كل عطف بيان بدل تقريبا

لما كان عطف البيان موضحاً لمتبوعه ، فهو في المعنى صفة له وبدل منه، فيصح القول إن كل عطف بيان بدل ، إلا إذا منع مانع ، وقد ذكروا مثالين لا يصح فيهما جعل عطف البيان بدلاً ، الأول قول الشاعر:

أنا ابن التاركِ البِكْرِيِّ بشرٍ   عليه الطيرُ ترقُبُهُ وُقُوعَا

فلا يصح أن تقول: أنا ابن التارك بشرٍ ، لأنه ما فيه أل لا يضاف إلا لما فيه أل ، فيتعين أن يكون بشر عطف بيان . والمثال الثاني قول أبي طالب عليه السلام:

أيا أخوينا عبد شمس ونوفلاً   أعيذكما بالله أن تحدثا حربا

فلا يصح أن تقول: أيا عبد شمس ونوفلاً ، لأن نوفلاً مفرد علم منادى مبني على الضم ، وعبد شمس منادى مضاف منصوب ، فإذا عطفته بالنسق قلت: عبد شمس ونوفلُ . لذا يتعين أن يكون عطف بيان .

ونلفت الى أن بعضهم نسب هذا البيت الى طالب بن أبي طالب وأنه قاله بعد بدر ، مع أن طالباً رحمه الله فُقد في ذهابه الى بدر ، قتلوه بسبب ميله الى النبي صلى الله عليه وآله . والصحيح أنه لأبي طالب عليه السلام كما في العقد الفريد (٣/ ٧١) وأنساب الأشراف/ ٣٤، وقبله:

فما أن جنينا في قريش عظيمة   سوى أن منعنا خير من وطأ التربا

عطف النسق بالواو والفاء وأخواتهما

الواو للعطف المجرد

قال السيرافي: أجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين على أن الواو للجمع من غير ترتيب . أي لاتدل على ترتيب المعطوفات بها ، فإذا قيل جاء زيد وعمرو ، فمعناه أنهما اشتركا في المجيء ثم يحتمل أن يكونا جاءا معاً أو على الترتيب أو عكس الترتيب .

فالواو لمجرد الإشتراك بين المعطوفين فيما أسند الى الأول ، ولا تفيد شيئاً آخر غيره، بل لا بد أن يفهم غيره من غيرها، كما فُهمت المعية في نحو قوله تعالى: وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ. وكما فُهم الترتيب في قوله تعالى: إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا ، وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا ، وَقَالَ الأنْسَانُ مَا لَهَا . وكما فُهم عكس الترتيب في قوله تعالى عن منكري البعث: إِنْ هِيَ إِلا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ، فلو كانت للترتيب لكان اعترافاً بالحياة بعد الموت .

ومما يدل عليه على الترتيب بالعطف وعدمه ، قول العرب: اختصم زيد وعمرو ، وامتناعهم من عطفه بالفاء أو بثُمَّ .

الفاء للترتيب والتعقيب

تفيد الفاء التشريك في الحكم والترتيب والتعقيب ، فإذا قيل: جاء زيد فعمرو ، فمعناه أن مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد من غير مهلة .

وتتفاوت مدة التعقيب، لأن الوقت في كل شيء بحسبه، فالوقت في قولك: دخلت البصرة فبغداد، يختلف عنه في قولك: أمطرت السماء فجرى السيل، وفي قولك: أمطرت السماء فنبت النبات، وفي قولك: تعبت فنمت، واتكأت على كرسي فانكسر.

كما أن الفاء في عطف الجُمل تدل غالباً على التسبيب كقولك: تعب فنام، وقوله تعالى: **فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ**. ولذلك استعملت لربط جواب الشرط نحو: من يأتيني فإني أكرمه. وإذا قيل من دخل داري فله درهم، أفاد استحقاق الدرهم بدخول الدار.

وقلنا غالباً لأن الفاء العاطفة للجمل قد تخلو الترتيب، كقوله تعالى: **لَّذِي خَلَقَ فَسَوَى، وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى، وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى، فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى**.

ثم للترتيب والتراخي

إذا قيل جاء زيد ثم عمرو، أفادت ثُم التشريك في الحكم والترتيب والتراخي. أما قوله تعالى: **وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ**، فقيل إن التقدير: خلقنا أباكم، فحذف المضاف.

حتى، للغاية والتدريج

معنى الغاية آخر الشيء، ومعنى التدريج أن ما قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ إلى الغاية وهو الإسم المعطوف. ولذلك وجب أن يكون

المعطوف بها جزءً من المعطوف عليه، إما تحقيقاً كقولك: أكلت السمكة حتى رأسها، أو تقديراً، كقول الشاعر:

ألقى الصحيفةَ كيْ يُخفِّفَ رَحْلَهُ والزادَ حتى نعلَهُ ألقاها

فعطف نعله بحتى وليست جزء مما قبلها تحقيقاً لكنها جزء تقديراً، لأن معنى الكلام: ألقى ما يثقله حتى نعله.

وهي كالواو للجمع مطلقاً لا للترتيب، كقول الإمام الصادق عليه السلام: إن دواب الأرض لتصلي على طالب العلم حتى الحيتان في الماء. فلا يدل على أن استغفار الحيتان متأخر.

أو، لأحد الشيئين او الأشياء

وتكون أو لأحد الشيئين، كقوله تعالى: قَالُوا لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ، ولأحد الأشياء كقوله تعالى: فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ. ولذا لايصح أن تقول: سواء عليَّ هذا الشئ، لأن سواء لا بد فيها من شيئين.

وتستعمل أو بعد الطلب للتخيير والإباحة. وبعد الخبر للشك والتشكيك. كقولك: تَزَوَّجْ هنداً أو أختها، أي إحداهما. وادرس عند زيد أوعمرو. تقصد أياً منهما، ولا تمنع من الجمع بينهما. وكقولك: جاء زيد أو عمرو. إذا لم تعلم من جاء منهما. وقولك: جاء زيد أو عمرو. إذا كنت عالماً بمن جاء، ولكنك تُبهم على المخاطب.

ومنه قوله تعالى: فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ.. الآية . وقوله تعالى: أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ .. الآية . وقوله: قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ . وقوله : وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ .

أم ، لطلب التعيين

وتستعمل بعد الهمزة ، تقول: أزيدٌ عندك أم عمرٌو ، إذا كنت تعلم أن أحدهما عنده ، وشككت من هو ، ويكون الجواب بالتعيين لا بنعم أولا . وتسمى أم: المُعَادِلة ، لأنها عادلت بين شيئين تساوى حكمهما عندك . وتسمى أيضاً: المتصلة، لأن ما قبلها وما بعدها متصلان لايستغنى عنهما .

لا ولكن وبل ، للرد عن الخطأ

تشترك لا ولكن مع بل، بأنها عاطفة تفيد رد السامع عن الخطأ .

وتفترقان عنها بأن لا تكون لقصر القلب وقصر الإفراد ، وبل ولكن تكونان لقصر القلب فقط . ومعنى قصر القلب: رد الإعتقاد بالشئ ، وقصر الإفراد : إفراد أحد أو شئ بالحكم . تقول: جاءني زيد لا عمرو. رداً على من اعتقد أن عمراً جاء دون زيد ، أو أنهما جاءا معا. وتقول: ما جاءني زيد لكن عمرو ، أو بل عمرو . رداً على من اعتقد العكس .

وتفترقان بأن (لا) يعطف بها بعد الإثبات، و(بل ولكن) يعطف بهما بعد النفي . وقد يعطف ببل بعد الإثبات ، ويكون معناها إثبات الحكم لما بعدها وجعله فيما قبلها مسكوتاً عنه ، كقولك: جاءني زيد بل عمرو .

الخامس: البدل

الباب الخامس من أبواب التوابع، البدل: وهو في اللغة العوض ، قال الله تعالى: عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ . وفي الإصطلاح تابع مقصود بالحكم بلا واسطة ، وأقسامه سته:

الأول: بدل كل من كل . وذلك إذا كان عين المبدل منه ، كقولك: جاءني محمد أبو عبد الله ، وقوله تعالى: إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ .

وقال ابن هشام: إنه لم يقل بدل الكل من الكل ، لأن الأصح عدم دخول أل على كل وكذا على بعض.

الثاني: بدل بعض من كل ، عندما يكون الثاني جزءً من الأول ، كقوله تعالى: وَللهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً . واختار ابن هشام أن من استطاع بدلٌ من الناس .وذكر قول الكسائي إنها شرطية مبتدأ جوابها محذوف ، أي من استطاع فليحج ، فلاحاجة لدعوى الحذف .

وذكر قولاً بأن لله على الناس فاعل بالحج ، أي أن يحج مستطيعهم . وردَّه بأنه لايصح أن يكون الوجوب موجهاً الى الناس ، لكن لا مانع منه .

والثالث: بدل الإشتمال ، عندما يكون بين الأول والثان علاقة بغير الجزئية ، كقوله تعالى: يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ .

وقد اتضح أن البدل والمبدل منه يكونان نكرتين ، كقوله تعالى: مَفَازًا حَدَائِقَ ، ومعرفتيْن ، كما في آية الحج ، ومختلفيْن ، كما في آية الشهر الحرام .

والرابع والخامس والسادس: بدل الإضراب، وبدل الغلط، وبدل النسيان كقولك:تصدقت بدرهم ، دينار . فيحتمل أنك أخبرت أنك تصدقت بدرهم ، ثم أردت أن تخبر بأنك تصدقت بدينار ، فيكون بدل إضراب . ويحتمل أنك قصدت أنك تصدقت بدينار فسبق لسانك إلى الدرهم ، فيكون بدل غلط . أو نسيت وقلت تصدقت بدرهم فعرفت أنك أخطأت فقلت: بدرهم . وهذا بدل نسيان. فالغلط في اللسان والنسيان في الجنان.

العدد

ألفاظ العدد ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يجري على القاعدة دائماً، فيذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث ، وهو الواحد والإثنان ، وما كان على صيغة فاعل ، كثان وثالث ورابع إلى عاشر ، وتقول في المؤنث:واحدة واثنتان . وثانية وثالثة ورابعة إلى عاشرة.

والثاني: ما يجري بعكس القاعدة دائماً ، فيؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث ، وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما ، تقول: ثلاثة رجال ، وثلاث نسوة . قال تعالى: سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُوماً .

والثالث: ماله حالتان وهو العشرة ، فإن استعملتْ مركبة جرت على القاعدة تقول: ثلاثة عشر رجلاً بالتذكير ، وثلاث عشرة امرأة بالتأنيث ، وإن استعملت غير مركبة جرت على خلاف القاعدة تقول: عشرة رجال بالتأنيث ، وعشر نساء بالتذكير .

أما أسماء العدد التي على وزن فاعل ، فلها أربع حالات: إحداها: الإفراد ، تقول: ثانٍ ثالث رابع خامس. ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة .

الثانية: أن يضاف العدد إلى ما هو مشتق منه ، فتقول: ثاني اثنين ، وثالث ثلاثة ، ورابع أربعة . ومعناه واحد من اثنين ، وواحد من ثلاثة ، وواحد من أربعة . قال الله تعالى: فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ . وقال الله تعالى: لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ .

الثالثة: أن يضاف إلى ما دونه كقولك: ثالثُ اثنين ، ورابعُ ثلاثة ، وخامسُ أربعة . ومعناه جاعل الإثنين ثلاثة ، والثلاثة أربعة ، قال الله تعالى: مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاثَةٍ إِلا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلا خَمْسَةٍ إِلا هُوَ سَادِسُهُمْ .

الرابعة: أن يَنصب ما دونه ، فتقول رابعٌ ثلاثةً ، وهذا لايجوز خلافاً للأخفش وثعلب .

○ ○

الفصل الثامن عشر:

علل المنع من الصرف

إذا وجد في الإسم المعرب بالحركات ، علتان من علل تسع ، أو واحدة منها تقوم مقام علتين ، منعته من الصرف . فيجر بالفتحة بدل الكسرة تقول: بأفضلَ منه ، إلا إذا دخلت عليه أل أو أضيف ، فتقول: بالأفضل وبأفضلكم . وقد تقدم إعرابه . وقد جمع بعضهم العلل في هذا البيت:

اجمعْ وَزِنْ عادلاً أنِّثْ بمعرفةٍ رَكِّبْ وزِدْ عُجْمَةً فالوصفُ قد كملا

العلة الأولى، وزن الفعل: بأن يكون على وزن خاص بالفعل، كأن تسمي رجلاً قَتَّلَ بالتشديد ، أو ضُرب ونحوه من المبني للمجهول ، أو انطَلَق ونحوه من الماضي المبدوء بهمزة وصل ، فهذه أوزان خاصة بالفعل .

أو يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل وهو على وزنه ، كأحمد ويزيد ويشكر وتغلب ونرجس ، وتجعله علماً .

العلة الثانية ، التركيب المزجي: كبعلبك وحضرموت ومعد يكرب ، وليس تركيب الإضافة كامرئ القيس .ولا المزجي المختوم بويه كسيبويه .

العلة الثالثة ، العجمة: كإبراهيم وإسماعيل وإسحاقﷺ. وكل أسماء الأنبياء أعجمية إلا أربعة: محمدﷺ وصالح وشعيب وهودﷺ.

ويشترط أن يكون الإسم علماً في لغته أعجمية ، وأن يكون أكثر من ثلاثة حروف . فلهذا انصرف نوح ولوط في قوله تعالى: إِلا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ. وقال تعالى: إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ .

العلة الرابعة ، التعريف بالعلمية: وليس منه الضمير والإشارة والموصول لأنها مبنيات ، ولا ذو الأداة والمضاف ، فإنهما موجبان لإعرابه وإعراب الممنوع من الصرف أيضاً .

العلة الخامسة ، أن يكون معدولاً: فبعض الأوزان في اللغة العربية، معدولة عن وزن آخر .

١ . منها وزن فُعَل كعمر وزُفَر وزُحَل ، معدولٌ عن عامر وزافر وزاحل.

٢ . حَذام وقَطام ورَقاش عند تميم . فأما الحجازيون فينبونه على الكسر .

٣. أما سحر فهو ممنوع من الصرف إذا كان ظرفاً من يوم معين كقولك: جئتك يوم الجمعة سحر ، لأنه حينئذ معدول عن السحر . فإن لم يكن ليوم معين انصرف ، كقوله تعالى: نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ.

٤ . الصفات المعدولة ، وهي من العدد على وزن فَعَال ومَفْعَل ، في الواحد الى الأربعة ، تقول: أَحَاد ومَوْحد ، وثُناء ومَثْنى ، وثُلاث ومَثْلث

ورُبَاع ومَرْبع ، فهذه الألفاظ الثمانية معدولة عن لفظ العدد المكرر، لأن أحاد معناه واحد واحد ، وثناء معناه: اثنان اثنان . وكذا الباقي . قال الله تعالى: أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ ، فمثنى وما بعده صفة لأجنحة ، والمعنى أولي أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة . وأما قولهﷺ :صلاة الليل مثنى مثنى ، فمثنى الثاني للتأكيد لا للتكرار .

وأما الصفة المعدولة في غير العدد ، فهي كلمة أُخَر جمع الأخرى ، زعموا أنها معدولة عن (الأخرى) لأنها تستعمل بدون أل ، وأخرى لاتستعمل إلا مع أل ، كقوله تعالى: إِنَّهَا لاحْدَى الْكُبَرِ . ولا يجوز أن تقول صغرى ولا كبرى ولا كُبَّر ولا صُغَّر ، ولهذا خطؤوا العروضيين في قولهم: فاصلة كبرى وفاصلة صغرى ، وخطؤوا أبا نواس في قوله:

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها حصباءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذهب

ولهذا قالوا إن الصحيح الأُخر مع أل ، فعدلوا الى أخر. قال الله تعالى فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ . كما عدل بنو تميم أمس ، وعدل العرب سحر عما فيه أل.

العلة السادسة الوصف: كأحمر وأفضل وسكران وغضبان .

١ . ويشترط فيه أن يكون من أصله وصفاً ، فلو استعملت صفواناً وأرنباً بمعنى مجازي للقاسي والذليل ، فقلت: هذا قلبه صفوان ، وهذا رجل أرنب ، فإنك تُصرفهما ، لأن الوصف فيهما ليس أصلاً .

٢. كما يشترط في الوصف أن لايقبل تاء التأنيث، فلهذا تَصْرِف: مررت برجل عريانٍ ورجلٍ أرملٍ، لأنهما يقبلان تاء التأنيث فتقول: عريانة وأرملة، بخلاف سكران وأحمر، فإن مؤنثهما سكرى وحمراء بغير تاء.

العلة السابعة، أن يكون بإحدى صيغتي الجمع: وهما مفاعل ومفاعيل، كمساجد ودراهم، ومصابيح وطواويس.

العلة الثامنة، أن يكون فيه ألف ونون زائدتان: نحو عثمان، وسكران.

العلة التاسعة، التأنيث: بالألف كحبلى وصحراء، وهويؤثر مطلقاً. أما التأنيث بالتاء كطلحة وحمزة، فهو يؤثر المنع من الصرف بشرط العَلَمية.

وأما التأنيث بالمعنى كزينب وسعاد، فيؤثر المنع من الصرف إن زادت الكلمة على ثلاثة أحرف كسعاد وزينب، أو تحرك وسطها كسقر ولظى، أو كانت أعجميةً، كحِمْص وبَلْخ. أما ما عدا ذلك كهند ودعد وجُمْل، فيجوز فيها الصرف وعدمه. وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر:

لم تتلفع بفضل مئزرها دعدٌ ولم تُسْقَ دعدٌ في العُلَب

واعلم أن العلل التسع منها ما يؤثر وحده بدون انضمام علة أخرى وهو: الجمع وألفا التأنيث. ومنها: ما يؤثر مع العلمية وهو التأنيث بغير الألف والتركيب والعجمة، نحو: فاطمة وزينب ومعديكرب وإبراهيم. ولهذا

انصرف مُسْلِمَة وإن كان مؤنثاً ووصفاً ، وصَنْجَه وإن كان مؤنثاً أعجمياً، وصولجان وإن كان أعجمياً ذا زيادة ، وذلك لانتفاء العلمية فيهن .

ومنها: ما يؤثر بشرط وجود العلمية أو الوصفية ، وهو العدل والوزن والزيادة . كعمر وأحمد وسلمان ، وثلاث وأحمر وسكران .

وينبغي التنبيه في الختام أن النحاة لاحظوا أن العرب يَجُرُّون كلمات بالفتحة بدل الكسرة ، فسموها ممنوعة من الصرف ، ثم أرادوا أن يضعوا لها ضوابط فوجدوها كلمات كثيرة متنوعة ، فقسموها الى تسعة أقسام ، ووضعوا هذه العلل التسع.

ثم وجدوا أنها غير وافية ، فوضعوا لها شروطاً واستثناءات ، فجاءت معقدة ، وفي عدد منها مناقشات ، وخلاف .

والصحيح أن ميزان المنع من الصرف هو السماع ، فلا بد من شاهد قطعي له من استعمال العرب ، كما أن أكثر تعليلات النحاة ضعيفة .

الفصل التاسع عشر:

التعجب

للتعجب ألفاظ كثيرة وبعضها لم يذكره النحاة ، كقوله تعالى: كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا . وقول النبي ﷺ للأعرابي: سبحان الله ، بلى والله لقد بعثني . وقولهم: لله دَرُّهُ فارساً . وقول الشاعر:

يا سيداً ما أنتَ من سَيِّدٍ   مُوَطَّأُ الأكنافِ رَحْبُ الذراعْ

والمشهور منه صيغتان: ما أفْعَلَ، وأَفْعِلْ به . نحو: ما أحْسَنَ زيداً ، وأكْرِمْ به . وإعراب الصيغة الأولى أن (ما) إسم تعجب مبتدأ ، وأحسَنَ فعل ماض فاعله ضمير مستتر ، وزيداً مفعول ، والجملة خبر ما . والتقدير: شئٌ عظيمٌ حسَّنَ زيداً ، كما قالوا: شرٌّ أهرَّ ذا ناب . أي حَدَثَ شَرٌّ كبير أوجب نُباح الكلب . وقال الأخفش إن ما موصولة معرفة ، والمعنى: الذي حسن زيداً شئ عظيم . وقال سيبويه إنها نكرة تامة .

وقال الكوفيون إن (أحسن) إسم ، لأنه يُصَغَّر، تقول: ما أحيسنه . وقال البصريون إنه فعل ماض وتصغيره شاذ لشبهه بالإسم ، وهو الصحيح لأنه تلحقه ياء المتكلم مع نون الوقاية ، تقول: ما أحسنني .

أما إعراب أَفْعِلْ في مثل قولك: أحْسِنْ بزيد ، فهي فعل لفظه لفظ الأمر ومعناه التعجب وهو خال من الضمير ، وأصله أحسن زيد ، أي صار ذا

حسن ، كما قالوا: أورق الشجر ، وأزهر البستان ، وأثرى فلان ، وأترب زيد ، وأغدَّ البعير . بمعنى صار ذا ورق ، وذا زهر ، وذا غُدَّة ، وذا ثروة ، وذا متربة أي فقر وفاقة . فضُمِّنَ معنى التعجب ، وجعلت صيغته أفْعِل ، شبيهاً بصيغة: أُمْرُرْ بزيد ، فالباء تشبه الباء التي زيدت في الفاعل في قوله تعالى: وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا . لكنها لازمة لا تحذف .

بناء فعل التعجب وإسم التعجب

ذكر النحاة شروطاً لبناء فعل التعجب وإسمه ، لكنهم أقروا بأن العرب خالفتها في بناء صيغ التعجب ! فقالوا إن صيغة التعجب لا تبنى إلا من فعل وخَطَّأُوا من بناه من جِلْف وحِمار فقال: ما أجلفه وما أحمره . لكن العرب قالوا : ما ألصَّهُ ، وهو ألصُّ من شظاظ ، إسم لص مشهور. وقالوا: لا تبنى إلا من فعل ثلاثي ، ونقلوا جواز بنائه منه بعد تجريده . وقال سيبويه بجواز بنائه من أفعل ، نحو أكرم وأحسن وأعطى .

وقالوا: لايبنى التعجب مما كان إسم فاعله على وزن أفعل ، كعميَ وعرجَ فلا يقال: ما أعماه وما أعرجه ، ولا من الألوان ، فلا يقال: ما أسوده ، وما أحمره . ولا من أفعال الحلى التي وصفها على وزن أفعل، فلا يقال : ما أعماه ، وما أعرجه ، وما أدعجه ، وما ألْمَاه . والدعج سواد العين ، واللمية الشفة التي يميل لونها الى السواد . ولا مما لايقبل التفاوت ، كمات وفنى .

لكن العرب خالفوا ذلك . والميزان هو لغة العرب وليس كلام النحاة .

الفصل العشرون:

الوقف والهمزة

جعل العرب للوقف على أواخر الكلمات قواعد، منها:

١. الوقف على تاء التأنيث الساكنة يُبقيها كما هي نحو: قامت وقعدت.

٢. أما المتحركة وليست جمعاً بألف وتاء، فالأفصح إبدالها هاءً، تقول هذه رحمهْ، وهذه شجرهْ. وبعضهم يقف بالتاء فيقول: هذه رحمتْ. وسمع بعضهم يقول: يا أهل سورة البقرتْ. فقال بعض من سمعه: والله ما أحفظ منها آيتْ. وقال الشاعر:

والله أنجاك بكفيْ مُسلمت | من بَعْدِ ما وبَعد ما وبَعد مَتْ
كانت نفوس القومِ عند الغَلْصَمَتْ | وكادت الحرةُ أن تُدعى أمتْ

لكن هذا الشعر لم يعرف قائله، وقد تكون روايته الصحيحة بالهاء.

٣. وإن كان الموقوف عليه جمعاً بالألف والتاء، فالأصح الوقوف عليه بالتاء وبعضهم يقف عليه بالهاء، وسمع من كلامهم: كيف الإخْوَهْ والأخواهْ. وقالوا دَفْنُ البَنَاهْ من المكرُمَاهْ.

٤. إذا كان المنقوص منوناً، فالأفصح الوقف عليه في الرفع والجر بالحذف، تقول: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ. ويجوز أن تقف عليه بالياء كما وقف ابن كثير على هاد ووال وواق، في قوله تعالى: وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي. وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِي. وَمَا لَهُمْ مِنَ اللهِ مِنْ وَاقِي. وهي في القرآن بدون ياء.

٥. إذا كان المنقوص غير منون، جاز الوقف عليه رفعاً وجراً بإثبات الياء كقولك: هذا القاضي، ومررت بالقاضي. ويجوز الوقف بحذفها، كما وقفوا في قوله تعالى: عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ. لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ.

٦. إذا كان المنقوص منصوباً وجب الوقف بإثبات يائه، فإن كان منوناً أبدل تنوينه بألف، كقوله تعالى: رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِياً. وإن كان غير منون وقف على الياء، كقوله تعالى: كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ.

٧. يجب في الوقف على إذاً قلب نونها ألفاً، وبعضهم يكتبها بالنون. وقد اتفق القراء على الوقف بالألف في نحو قوله تعالى: وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذاً أَبَداً.

٨. تقلب نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد الفتحة، ألفاً، كقوله تعالى: لَنَسْفَعاً، ولَيَكُوناً، قال الشاعر:

وإياك والميْتَات لا تقربَنَّها   ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

٩. وقفوا على تنوين الإسم المنصوب بالألف، نحو: رأيت زيداً. ووقف بنو ربيعة على نحو: رأيت زيداً، بالحذف، قال شاعرهم:

ألا حبذا غُنْمٌ وحسن حديثها   لقد تركت قلبي بها هائماً دنفْ

١٠. اختلفوا في كتابة الألف الموقوف عليها بالنون ، فقال بعضهم تكتب ألفاً على أصلها ، وقال بعضهم تكتب بالنون كما يوقف عليها .

١١. فرَّق النحاة واللغويون بين واو الجماعة وواو الفعل ، فكتبوا بعدها ألفاً ، نحو: قاموا . وكتبوا واو الفعل وحدها ، في مثل: يدعو .

١٢. إذا كانت الكلمة أكثر من ثلاثة أحرف كتبت الألف في آخرها ياءً نحو: استدعى والمصطفى . وكذا إن كانت منقلبة عن ياء ، نحو رَهَى، وهَدى، وفَتى . وإن كانت ثلاثة أحرف وكان ثالثها منقلباً عن واو ، كتبت ألفاً نحو: دعا وعفا ، والعصا والقفا.

وإذا أشكل عليك أمر الفعل ولم تعرف حرف علته ، فَصِلْهُ بتاء المتكلم أو المخاطب ، يظهر لك أصله . مثلاً تقول في رمى وهدى: رميت وهديت ، وفي دعا وعفا: دعوت وعفوت .

وإذا أشكل أمر الإسم فثنّه يظهر لك أصله ، فتقول في الفتى والهدى: الفتيان والهديان ، وفي العصا والقفا: العصوان والقفوان. قال القاسم بن فِيرة الشاطبي الأندلسي ، صاحب الشاطبية في القراءات :

وتثنية الأسماء تكشفُها وإن ... ردَّت إليك الفعل صادفتَ منبلا

وقال الحريري صاحب المقامات:

إذا الفعل يوماً غمَّ عنك هجاؤه ... فَأَلْحِقْ به تاء الخطاب ولا تقفْ

فإن تَرَهُ بالياء يوماً كتبته ... بياء وإلا فهو يكتب بالألفْ

همزة الوصل وهمزة القطع

همزات الوصل هي التي تثبت في الإبتداء ، وتحذف في الوصل .

فالإسم غير المصدر همزته دائماً همزة وصل ، إلا في عشرة أسماء هي: إسم ، وإست ، وإبن ، وإبنة ، وإبنم ، وإمرؤ ، وإمرأة ، وإثنان ، وإثنتان ، وإبنان وإبنمان ، وإمرآن ، وإمرأتان . قال الله تعالى: فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ .

أما الجمع فهمزته همزة قطع ، قال الله تعالى: إِنْ هِيَ إِلا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا . فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ .

وأما أسماء مصادر الأفعال الخماسية والسداسية ، فهمزتها همزة قطع ، كالإنطلاق ، والإقتداء ، والإستخراج.

وكذا المضارع ، نحو: أعوذ بالله . أستغفر الله. وأحمد الله .

وكذا الماضي الثلاثي والرباعي، نحو: أخذ ، وأكل ، وأخرج ، وأعطى .

أما الماضي الخماسي والسداسي فهمزته وصل نحو: انطلق ، واستخرج .

وأما الأمر فإن كان من ماض رباعي ، فهمزته قطع، نحو: أكرمْ، وأجبْ.

وأما همزة الحروف فهي همزة قطع نحو: أم ، وأو ، وأل .

وأما همزة أل ، فعن الخليل أنها همزة قطع ، أسقطت في الدرج تخفيفاً لكثرة استعمالها ، كما حذفت من شر وخير ، بمعنى أشر وأخير .

وأما حركة همزة الوصل ، فهي في كلمة إسم مكسورة ، وشذ ضمها . وهمزة أل تفتح فقط ، وهمزة: أيمن الله لأفعلنَّ ، تفتح في الأفصح ، وشذ كسرها .

وهمزة الأمر الثلاثي المضموم الثالث ، تضم فقط ، نحو: أُقْتُلْ وأُكْتُبْ وأدخل ، وأغزي يا هند ، لأن أصله أغزوي . وليس منه قولك: إمشوا ، فإنه يبتدئ بالكسر ، لأن أصله إمشيُوا بكسر الشين .

أما بقية همزات الفعل فتكسر لا غير . وكسر الهمزة هو الأصل .

(تمَّ الكتاب ، والحمد لله رب العالمين)

فهرس الموضوعات

الفصل الأول: الكلام وأقسامه

الفصل الرابع: الإعراب والبناء

الفصل الخامس: نواصب المضارع

الفصل السادس: جوازم المضارع

الفصل السابع: المعرفة والنكرة

الفصل الثامن: المبتدا والخبر

الفصل التاسع : نواسخ حكم المبتدأ والخبر

الفصل العاشر: الثاني من النواسخ: إن وأخواتها

الفصل الحادي عشر: الفاعل

الفصل الثاني عشر: المفعول وأنواعه

الفصل السابع عشر: التوابع

الفصل الثامن عشر: علل المنع من الصرف

الفصل التاسع عشر: التعجب

الفصل العشرون: الوقف والهمزة